آراء حول الخليج

العـــدد 136
إبـريـــل 2019

فاروق الباز لـ(آراء حول الخليج):
الدول العربية لا تعترف بالبحث العلمي ولا تجيد العلاقات العامة

الحروب الإسرائيلية من صناعة دولة غزة وتكريس للانقسام

ملف العدد:

الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: التحديات - المرتكزات - الأهداف

- ثلاثة متغيرات في منطقة الخليج ومجلس التعاون يتوجه للإبحار بخمسة
- تتمركز قوات الناتو العربي في مصر ويقودها سعودي وميثاق للإنفاق الجماعي
- ٦ محددات تصوغ السياسة الإيرانية و٣ سيناريوهات تحكم المواجهة مع أمريكا
- الصين لن تتدخل في الخليج ولا تملك استراتيجية وتعتمد على الممنوعات الأربعة
- أخطأت تركيا بالمراهنة على "الربيع " وأيدت بالتغريدات ثورات غير موجودة
- لاءات الخرطوم الثلاث خطيئة استراتيجية نزعت مركزية القضية الفلسطينية
- التحالف العربي قوامه ١٠٠٠ رجل قوات جوية و ٣٥ ألفًا للمشاة والقوات البحرية
- ثلاثة خيارات أمام دول الخليج: تعزيز التسليح أو الشراكات الدفاعية أو الحياد
- إسرائيل تمتلك مفاعلات عسكرية و٢٠٠ رأس نووي وصواريخ برؤوس ذرية

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

الأمن الإقليمي: المرتكزات والتحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية
6

الحروب والمواجهات الإسرائيلية جزء من صناعة دولة غزة وتكريس الانقسام
د. إبراهيم أبراش

حوار العدد
8

الدكتور فاروق الباز في حوار لـ (آراء حول الخليج): الدول العربية لا تعترف بأهمية البحث ولا تجيد العلاقات العامة
أجرى الحوار: جمال أمين همام

دراسة العدد
13

الصراع العربي ـ الإسرائيلي: إدارة الصراع .. والردع الأعرج
د. طلال صالح بنّان

قضية العدد
21

دول الخليج ضابط إيقاع استقرار المنطقة في ظل تحولات ما بعد «الربيع العربي»
د. إبراهيم العثيمين

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد الرميحي	27
د. يسري أبو شادي	31
د. محمد مجاهد الزيات	37
د. احمد سليم البرصان	43
لواء د. محمد علام سيد	48
د. أشرف محمد كشك	54
د. محمد عباس ناجي	59
د. ظافر محمد العجمي	63
د. أحمد سيد أحمد	66
د. سيريت هيرسوي	70
د ميلود عامر حاج	74
د.تيم نيبلوك	78
د. دوجانج صن	80
د. فاتح خننو	84
د. محمود عزت عبد الحافظ	88
د. محمد زاهد جول	93
د. الصادق الفقيه	98
منصور أبو كريم	102

إصدارات

107

رؤية مستقبليّة لأوضاع الهند ما بعد ٢٠٢٠

بيروت: آراء حول الخليج

وقفة

108

الأمن الإقليمي العربي: الواقع والشعارات

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (١٣٦) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة لشهر أبريل ٢٠١٩م، يذخر بالعديد من الدراسات والمقالات بين دفتيه، وجاء الملف الرئيسي للعدد تحت عنوان "الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: التحديات ـ المرتكزات ـ الأهداف" حيث تناولت الدراسات طبيعة منطقة الشرق الأوسط، وأهم الصراعات التي تشهدها، ومهددات الأمن الإقليمي الذي تمثله دول الجوار غير العربية، وكذلك القوى الكبرى في العالم ودورها بين حفظ الأمن الإقليمي واختراقه، ومتغيرات ومستجدات التحديات الأمنية التي طرأت على الأمن الإقليمي ومصادرها ومخاطرها.

تتبع الملف تحديات الأمن الإقليمي في المنطقة العربية منذ بداية الصراعات الدولية والإقليمية منذ الربع الأول من القرن العشرين، وصولًا إلى المرحلة الحالية وخصوصًا مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي وما حملته من تأثيرات سلبية على الأمن الجماعي العربي.

أجمعت الدراسات على أن الأمن الإقليمي أو القومي العربي يمر بمرحلة صعبة وخطيرة تهدد معظم الدول العربية والأمن العربي ككل حيث يتعرض الأمن الجماعي العربي لمحاولات هيمنة واختراق من الخارج، وخلخلة من الداخل بفعل ما يسمى بثورات الربيع العربي وظهور جماعات الإسلام السياسي الطامحة إلى الحكم بشتى الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى العنف واستخدام القوة، إضافة إلى انتشار الجماعات الجهادية التكفيرية والميلشيات المسلحة التي تتبع أطرافًا خارجية وهي بمثابة أذرع لهذه الأطراف سواء عبر التمويل أو الولاء الطائفي والمذهبي، وهذه الميليشيات والجماعات الإرهابية المسلحة تمثل الخطر الأكبر على الأمن الداخلي للدولة الوطنية، والأمن الجماعي العربي.

على المستوى الإقليمي برزت إيران وتركيا وإسرائيل وقطر من مهددات الأمن العربي واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وعلى المستوى الدولي برز تراجع اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة، أو التنافس الذي يشبه الحرب الباردة القديمة خاصة مع المخاطر الأمنية التي تسببها الصراعات الداخلية والفراغ السياسي والأمني في دول الربيع العربي ولعل أخطرها اليمن وسوريا وليبيا.

وتطرقت الدراسات إلى تأثير القضية الفلسطينية والدور الإسرائيلي السلبي والضاغط على الأمن القومي العربي، وكذلك تأثير السباق النووي الإسرائيلي/ الإيراني على استقرار المنطقة وسبل مواجهته.

وتناول الملف أيضًا دور القوى الكبرى والصاعدة في المساهمة في تثبيت الأمن الإقليمي والتخفيف من حدة التوتر وملء الفراغ وتثبيت الاستقرار وإبعاد شبح الحروب والمواجهات عن هذه المنطقة.

وأكدت الدراسات على الجهود الذاتية لدول المنطقة في تحقيق الاستقرار والأمن وضرورة الاعتماد على الذات عبر التكامل والتعاون العربي لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي والعربي.

محاور العدد المقبل

يناقش العدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج والذي يحمل الرقم ١٣٧ والذي سوف يصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر مايو المقبل، ملف (مستقبل الطاقة على ضوء المستجدات والمتغيرات والبدائل) وتتضمن محاور الملف عدة زوايا من بينها:

- مستقبل الطاقة الأحفورية في ظل المنافسة والمتغيرات.
- أسعار النفط وتأثيرها على التنمية في الدول المصدرة والمستوردة.
- النفط الصخري بين المنافسة والتراجع: رؤية تحليلية.
- النفط والصناعات التحويلية في المنطقة العربية: البدائل والتخطيط.
- الطاقة النووية بين المزايا والتحديات في منطقة الشرق الأوسط.
- الطاقة الجديدة والمتجددة: مستقبل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- منظمة أوبك وضبط الأسعار: الواقع والمستقبل.
- أمن الطاقة والتحديات والمخاطر الإقليمية وأمن الممرات المائية.
- دور الغاز في مستقبل الطاقة وتأثيره على دول الشرق الأوسط.
- نمط الاستهلاك المستقبلي للوقود واتجاهات التنمية والنمو.

الأمن الإقليمي: المرتكزات والتحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، يشهد متغيرات سريعة ومتلاحقة في الوقت الحاضر، وإن كانت هذه المتغيرات بما تحمل من مخاطر وتحديات ليست جديدة فقد عرفت طريقها للمنطقة منذ أمد ليس بالقصير نظرًا لموقعها المتميز وإمكانياتها الكبيرة، وتشابك مصالح الدول الكبرى، وتمخض عن ذلك عدة محطات لمهددات الأمن الإقليمي تعددت مصادرها وتفاوت تأثيرها على دول المنطقة.

فقد زادت مخاطر الأمن الإقليمي بعد قيام إسرائيل على أرض فلسطين في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، ثم مع وجود حالة الاستقطاب التي واكبت الحرب الباردة، وتطورت مع الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية منذ منتصف القرن العشرين حيث توالت نشوب الثورات العسكرية في المنطقة، وتغيير التحالفات وزيادة تأثير الحرب بالوكالة بين الولايات المتحدة والغرب من جهة، وبين الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو من جهة أخرى وبذلك تأثرت الدول التي دارت في فلك القطبين آنذاك، أو التي كانت تقف على الحياد (دول عدم الانحياز)، ثم جاءت الثورة الإسلامية في إيران مع نهاية عقد السبعينيات وانعكست توابعها في حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، ثم سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م، وما ترتب على ذلك من متغيرات إقليمية وظهور نفوذ دول وضعف نفوذ دول أخرى، وأخيرًا جاءت أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي التي خلخلت الأمن الإقليمي بصورة غير مسبوقة حيث غابت عن المشهد الإقليمي عدة دول عربية فاعلة ما أوجد حالة من الفراغ الذي هبت لتملأه دول إقليمية غير عربية وفي مقدمتها تركيا وإيران إضافة إلى الدور الإسرائيلي.

ونتيجة لتعرض المنطقة لهذه المخاطر والتحديات، أو الهزات العنيفة، تغيرت التحالفات الدولية والإقليمية، أو طرأت عليها

حالات من التراجع والخذلان في دور بعض القوى التقليدية كما هو الحال بالنسبة لدور الولايات المتحدة الأمريكية، أو دخول قوى أخرى إلى المنطقة بتواجد عسكري ولها أجنداتها وحساباتها الخاصة مثل روسيا الاتحادية، أما إقليميًا فقد ظهرت تركيا وإيران ولكل منهما أجندة خاصة تختلف في التكتيك وأسلوب التنفيذ لكن تتفق في الأهداف النهائية وهي بسط النفوذ خارج حدودهما الإقليمية والتواجد في المنطقة العربية.

مخاطر الأمن الإقليمي وصلت إلى عقر دار الدول العربية، ولم تقف على الحدود أو تقرع الأبواب، بل دخلت دون استئذان وهو ما نجده ماثلًا في اليمن وسوريا وليبيا والعراق وما نخشاه على مستقبل الجزائر والسودان في ظل الحراك الشعبي في الدولتين العربيتين الكبيرتين من حيث المساحة والسكان والموارد الطبيعية، ولعل جماعات الإسلام السياسي، والجماعات المسلحة والميليشيات ذات الولاءات الخارجية من أخطر مهددات الأمن الإقليمي والدولة الوطنية الحديثة.

الأمن الإقليمي الذي يمر بمرحلة حرجة يتطلب الاصطفاف وتفعيل الأدوات والإمكانيات الذاتية للدفاع عن أمن المنطقة في وجه المخططات التي لم ولن تتوقف، وقد تكون المحن منحًا في الكثير من الأحيان، ومن هنا يمكن أن تكون الاستجابة لهذه التحديات بتوحيد الجهود والاعتماد أكثر من ذي قبل على الذات في وضع تصورات للأمن الإقليمي المشترك سواء بجهود ذاتية لدول المنطقة، أو بالتعاون مع الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة وتسعى لاستقرار إقليم الشرق الأوسط، ولا سيما القوى الصاعدة. على أن تنطلق هذه التصورات من ضرورة إنهاء المشاكل العالقة وفي مقدمتها إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وفقًا لمقررات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، مع ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل التي تعد من أكثر القضايا تعقيدًا وإلحاحًا في الوقت الحاضر ومن أكثر القضايا المنغصة للأمن الإقليمي وهنا تأتي ضرورة نزع فتيل البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي، وسوف يقود ذلك إلى تخفيف الاحتقان والتهديد وتوقف سباق التسلح بشقيه النووي والتقليدي وتتجه دول المنطقة إلى التنمية الشاملة والاستقرار، وفي هذا السياق أيضًا من الضروري حل الجماعات المسلحة والميليشيات التي تخرج عن سلطة الدولة، ووضع حلول جذرية لمحاربة الإرهاب بكل صوره وأشكاله سواءً كان إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعات .

ويجب أن يكون ذلك تحت مظلة التوازن الاستراتيجي وملء الفراغ الإقليمي، وتوحيد الجهود في إطار قوة عاقلة فاعلة ذاتية محلية من دول المنطقة، وأن تكون قوة دفاعية لا هجومية، قوة تدعم الاستقرار، لا تنشر القلق والهجوم والتدخل في شؤون الآخرين، وأن تقوم الدول المشاركة في تأسيسها بوضع خطة موازية لدعم قدرات هذه القوة بتسليح ذاتي أي بتوطين الصناعات العسكرية الدفاعية، مع التوسع في برامج التدريب والتأهيل العسكري المشترك ومع القوى الكبرى والمعتدلة خاصة دول حوض البحر الأحمر وإفريقيا، مع تكثيف المناورات المشتركة على أن تضع هذه القوة في اعتبارها مهددات الأمن الإقليمي وفي مقدمتها الاستقرار وأمن الدول والشعوب، وتأمين الممرات المائية ومحاربة الإرهاب والقرصنة والاتجار غير المشروع في المخدرات والحد من الهجرة غير المشروعة وتهريب السلاح وغير ذلك.

وعليه نأمل إيجاد صيغة مدروسة وواقعية ومقبولة من جميع الأطراف العربية ، أو الدول العربية الفاعلة والمعنية بتثبيت الأمن الإقليمي لتشكيل قوة عسكرية أو حلف دفاعي عربي مشترك قابل للاستمرار ويرتكز على مقومات تضمن له النجاح على غرار حلف شمال الأطلسي "الناتو"، فالدفاع عن المنطقة لابد أن يكون بأيدي أبنائها وفقًا لترتيب أولويات المخاطر والتحديات، ومن ثم كيفية مواجهتها بما يحقق أمن واستقرار المنطقة وتجنب تفاقمها أو استعارها، فبدون الاستقرار الإقليمي سوف تستمر هذه المنطقة تسبح في خضم صراعات تعطل التنمية وتطرد الاستثمارات وتجعلها فريسة للإرهاب وأطماع الدول الإقليمية والقوى الكبرى، تلك الأطماع التي أصبحت مكشوفة وعلنية دون مواراة وجميعها على حساب أمن ومصالح واستقرار الدول والشعوب العربية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

تصعيد عسكري .. وهدنة مثيرة للفتنة

الحروب والمواجهات الإسرائيلية جزء من صناعة دولة غزة وتكريس الانقسام

حالة التوتر وتهديد إسرائيل لغزة وحركة حماس بالويل والثبور بعد إطلاق ثلاثة صواريخ من القطاع باتجاه تل أبيب في الرابع عشر من مارس الماضي سرعان ما هدأت بعد تَنكُر كل الفصائل الفلسطينية من المسؤولية عن إطلاقها وقبول إسرائيل تفسير حركة حماس عبر الوسيط المصري بأن الصواريخ انطلقت بالخطأ وبالتالي تراجعت إسرائيل عن تهديدها. قد تكون الرواية صحيحة، ولكن تبقى الشكوك قائمة حول ملابسات هذا التصعيد الذي لم يستغرق سوى ساعات، وإذا وضعنا هذا التصعيد في سياق تجارب سابقة من تصعيد عسكري كان مقصودًا وموجها لخدمة أهداف سياسية آنية أو استراتيجية كما هو الحال مع كل ما تسمى الحروب على غزة بعد سيطرة حماس على القطاع، وقد سبق أن كتبنا وتحدثنا مطولاً عن هذه الحروب والمواجهات بأنها جزء من صناعة دولة غزة وتكريس الانقسام، أيضًا إذا وضعنا هذا التصعيد الغامض والملتبس في سياق ما يجري من أحداث في قطاع غزة وخصوصًا خروج الناس في تظاهرات ضد حركة حماس، فإن الأمر يثير القلق ويستدعي وقفة تفكير.

د. إبراهيم أبراش

هذا التصعيد الذي وظفته إسرائيل وحركة حماس لتحقيق أهداف خاصة بكل منهما وبعضها متفق عليه يمكن قراءته بعيدًا عن الإعلام الرسمي، سواء الصادر عن إسرائيل أو عن حركة حماس وهو إعلام عودنا على إخفاء الحقيقة، وملاحظاتنا عما جرى كما يلي:

١- لا نستبعد أن إحدى الجهات الفلسطينية الرافضة لاتفاق الهدنة بين قيادة حماس وإسرائيل تقف وراء إطلاق الصواريخ لإحساسها أن الهدنة حققت مصلحة مشتركة لإسرائيل وقيادة حماس بينما لم تستفد منها القضية الفلسطينية كما تتعارض مع معتقداتها وسياساتها، والجهات المتحفظة على الهدنة وسلوكيات قيادة حركة حماس كثيرة منها حركة الجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة فتح وربما البعض من داخل حركة حماس. كما لا نستبعد عملاء إسرائيل وهم كُثر للأسف .

٢- انطلاقًا مما سبق قد يكون إطلاق الصواريخ رسالة موجهة لقيادة حركة حماس والوسطاء أكثر مما هي موجهة لإسرائيل.

٣- تصعيد إسرائيل وتهديدها برد قاس أدى لتنكر الفصائل الفلسطينية من المسؤولية عن إطلاق الصواريخ وكأن إطلاق الصواريخ أصبح رجسًا من عمل الشيطان وشكلاً من الخيانة الوطنية، بينما كانت الفصائل سابقًا تسارع إلى تبنيها والترحيب بها حتى وإن لم تكن هي مطلقتها.

٤- أدت العملية يوم "الخميس" إلى وقف المسيرات والفعاليات الفلسطينية على الحدود والتي كان مخطط لها يوم الجمعة، ونعتقد أن هذا مُنجز مشترك لكل من إسرائيل وحركة حماس لأنه متَفَق عليه مسبقًا في اتفاق الهدنة بين الطرفين والذي تم برعاية مصرية قطرية أممية.

٥- أدى التصعيد للتغطية على المظاهرات التي اندلعت في أكثر من مكان في القطاع ضد حركة حماس بسبب مسؤوليتها عما آل إليه الحال من فقر وبطالة وفرضها للضرائب ولكل أشكال الجباية بالإضافة إلى اعتقالها لكل من ينتقدها ، وهي مظاهرات تم قمعها بوحشية .

٦- التغطية على صفقة الهدنة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية وقطرية وأممية والتي تمت بسرية وصمت، وستكشف الأيام مضمونها.

يمكن أن تؤدي أمريكا وروسيا والصين والهند أدوارًا داعمة في الترتيب الأمني التعاوني عبر الإقليمي متعدد المستويات.

٧- كي يعي الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال ترهيبه بأن أي صواريخ يتم إطلاقها من غزة سيعرض القطاع لحرب مدمرة.

٨- استمرار التركيز على العنف في قطاع غزة للتغطية على ما يجري في القدس والضفة عمومًا من اقتحامات للمسجد الأقصى وقطع المال عن السلطة الوطنية والتضييق عليها ومحاولة تصفيتها.

قلناها وسنكررها، قد تتمكن حركة حماس الاستحواذ والهيمنة على المجال السياسي في قطاع غزة وأن تصبح الجهة الوحيدة المحتكِرة لقرار الحرب والسلم في كل ما يخص قطاع غزة سواء تعلق الأمر بالهدنة ووقف المقاومة أو بالضرائب والجباية الخ، وقد تنجح باستقطاب مزيد من الدول للتعامل معها كسلطة واحدة ووحيدة في قطاع غزة .....

ولكن، ماذا بعد ذلك؟ هل ستقبل الفصائل الأخرى والشعب بشكل عام أن تستمر حركة حماس متفردة بالسلطة لوحدها في القطاع وخصوصًا أن نتائج حكمها للقطاع طوال ثلاثة عشر سنة كانت كارثية على أهالي القطاع وعلى القضية الوطنية بشكل عام؟ وما هو مستقبل القضية الفلسطينية بعد تكريس الانفصال؟ وهل يمكن أن ينتصر حزب ويخسر الشعب وتنهزم القضية الوطنية؟.

لقد سبق وأن حذرنا من فشل حوارات المصالحة ومن هدنة أو تهدئة خارج سياق التوافق الوطني لأن هكذا هدنة ستشعل فتنة نرجو من الله أن ينجي شعبنا منها.

* كاتب و أكاديمي فلسطيني

الدكتور فاروق الباز في حوار لـ "آراء حول الخليج":

الدول العربية لا تعترف بأهمية البحث العلمي ولا تجيد العلاقات العامة

في حوار لا تنقصه الصراحة مع العالم العربي - المصري - الأمريكي الأستاذ الدكتور فاروق الباز، أجاب على الكثير من الأسئلة المتعلقة بالمنطقة العربية، واقعها ومستقبلها، وتحدياتها وطرق التعامل معها، المشاكل وحلولها، دور الحكومات ودور الشعوب، أهمية دور الشباب والمرأة في تقدم المجتمعات العربية، عبر الدكتور فاروق الباز عن امتعاضه عن حالة التشرذم والتطاحن الذي تعانيه المنطقة العربية، اعتبر إصلاح التعليم في مقدمة أولويات الدول العربية، وأكد الدكتور الباز إيمانه الراسخ بقدرة الشباب والمرأة وقال في هذا الصدد لقد قام الشباب بالكثير مما نراه حولنا في عالم اليوم. مشيرًا إلى تجربة وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" فقال "عندما اختارت وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" من يقوم بمباشرة سفينة "أبوللو" طوال رحلات القمر كان متوسط عمر هؤلاء ٢٦ سنة، وكنت أنا وعمري ٢٩ سكرتير عام لجنة اختيار مواقع الهبوط للست رحلات إلى القمر، كذلك فإن المرأة أقدر من الرجل في كثير من الأحيان وكانت هنالك ست ملكات في مصر القديمة وكانت فترات حكمهن أزهى العصور، على سبيل المثال الملكة "حتشبسوت" هي أول من أرسل "بعثات دبلوماسية" إلى الحبشة لأنها كانت تعلم أن نهر النيل يبدأ هناك". وقال الدكتور الباز أود أن أذكر على وجه العموم أنني أشعر بأن العالم العربي تأخر كثيرًا في النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة في الدول التي قامت فيها الثورات العسكرية والتي كانت تقصد إصلاح الأوضاع القائمة آنذاك، وللأسف تراجعت الأوضاع في كل هذه الدول وتشمل مصر، السودان، العراق، اليمن، وليبيا، ونأمل أن يتحقق الإصلاح.

أجرى الحوار: جمال أمين همام

وقدم الأستاذ الدكتور فاروق الباز الكثير من النصائح للدول والجامعات العربية للأخذ بأسباب النهضة والتنمية.. وإلى نص الحوار:

س: الأستاذ الدكتور فاروق الباز.. وأنتم خارج المنطقة العربية كيف تنظرون لما تشهده المنطقة العربية حاليًا من منظور موضوعي يرى المشهد كاملًا وبوضوح؟

ج: للأسف في غالب الوقت أرى منطقة ازداد فيها الشقاق والعراك ونسي أهلها أن لهم دورًا في رفعة الإنسانية بالعلم والمعرفة.

س: كيف ينظر المواطن الأمريكي خاصة، والغربي عامة للمنطقة العربية، وكيف يرى نظيره العربي، وهل في ذلك عدم وضوح صورة حقيقة ما يجري في الدول العربية؟

ج: يرى الناس خارج الوطن العربي ما نراه نحن، فلقد محت وسائل الاتصال الحالية الحدود المعرفية، فأخبار أي بلد تجد صدى في كل مكان، وعلى العموم يرانا الغرب في صورة مؤسفة.

س: لماذا توجد حملات مكثفة في الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة لتشويه صورة الدول العربية.. وما هو المطلوب من هذه الدول لإيقاف الحملات الظالمة والمشوهة للحقائق في كثير من الدول العربية؟

ج: هذه الحملات هي ما تبقى من شعور الغرب عامة أننا في الوطن العربي شرذمة تتطاحن مع بعضها وفيما بينها وتمثل ذلك بالشقاق منذ عهد طويل، أضف إلى ذلك أن الدول العربية بأكملها لم تفهم أن العصر الحالي يتطلب أهمية خاصة للعلاقات العامة public relation والتي لم ولن نتفوق فيها على الإطلاق ولا يفهم أهميتها كثير من المسؤولين العرب.

الثورات العسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين قامت بهدف الإصلاح ولم تحققه

س: هل ترون أن للإعلام العربي دورًا وتأثيرًا في الخارج في الدفاع عن قضايا أمته وإظهار حقيقة ما يدور في الدول العربية من تطورات إيجابية؟

ج: نعم للإعلام العربي دور هام لكن لا يقوم به على الإطلاق.

س: متى تتعافى المنطقة العربية من تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي، وما هو المطلوب لتعافي المنطقة من هذه التداعيات؟

ج: لا أحد يستطيع أن يحكم على ذلك أو يتوقعه، لأن هناك في عالمنا العربي دولًا مازالت مريضة ولا يمكن أن يحدد أحد طريقة خلاصها من مصير يشبه ما قد أثر على سلامة دول أخرى بالمنطقة.

س: كيف ترون ترتيب الأولويات وفقًا لأولوية الاحتياجات في الدول العربية للنهوض واللحاق بالركب العالمي المعاصر؟

ج: يأتي إصلاح التعليم في أولويات الأمور، ويلي هذا الصراحة مع الناس كذلك فإن "الاشتراكية" قد أثبتت فشلاً ذريعًا في كل البلدان التي حلت وعملت بها، لذلك فعلينا إلغاؤها رويدًا رويدًا بإشراك الناس في تيسير أحوالهم.

س: مازالت الدول العربية متعثرة على طريق التنمية المستدامة والشاملة.. ما هي الأسباب، وما هي الحلول؟

ج: التخبط الحكومي هو السبب الأساسي، كون اختيار الوزراء وكبار المسؤولين في بعض الدول العربية لا يتم بقياس الأصلح ولكن يحصل باختيار "أهل الثقة"، وهذا يجهض تحقيق التنمية الشاملة التي تتم فقط باختيار الأفضل.

س: نظام التعليم العربي ومدى توافق مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، محل اتهام كثير من النخب.. والبعض يتهمه بالتخلف وعدم الحداثة. أين مكان ومكانة النظام التعليمي العربي على خريطة التعليم في العالم، وما هي حقيقة عدم قدرته على التطور، وكيف يمكن تطويره؟

ج: نعم أنا أتفق مع أن التعليم في يومنا هذا قد انحدر إلى أسفل السافلين. على سبيل المثال لا ينجح الطالب في مصر إلا

إذا التحق بالدروس الخصوصية، والغرض من هذه الدروس هو ليس تعليمه على الإطلاق ولكن تدريبة "كيف ينجح في الامتحان" معنى هذا أنه ليس هناك تعليم. ويؤثر ذلك على كل المستويات شاملاً الجامعة والدرجات العليا.

س: هل من الممكن أن يقوم وزير التعليم في دولة ما، بوضع استراتيجية للتعليم، أم ذلك يتطلب مشاركة مجتمعية ومن خلال خبراء ومتخصصين، وكيف يكون ذلك؟ وما الذي توصون به في هذا الصدد؟

ج: لابد من مشاركة المجتمع في كل خطوة، الحكومة ليست مسؤولة عن الفرد ولكن الأسرة والأهل مسؤولون أيضًا. خيبة الحكومات في بعض دول عالمنا العربي تعتقد أنها المسؤول الأول والأخير عن كل شيء لذلك ظهر ما يقال عنه ثورات الربيع العربي العنيفة، لأن الحكومات أقرت بمسؤوليتها عن الناس ولذلك فهي غير موفقة أبدًا في ذلك، ولذلك يجب أن تشارك الحكومات الناس في كل خطواتها الهامة وأن تشرح الوضع بجلاء وتأخذ الرأي والمشورة من الناس.

س: رغم أنكم قدمتم نماذج للتنمية في الدول العربية وعلى سبيل المثال مصر من خلال ممرات التنمية وكان ذلك استنادًا لخرائط وأدلة علمية، ومع ذلك لم تخرج هذه النماذج إلى أرض الواقع.. لماذا ومن المسؤول عن ذلك؟، ومتى يمكن أن تتحقق هذه المشروعات؟

ج: المشاريع العملاقة التي تخدم الشعوب تتطلب وقتًا طويلاً والحكومات في بعض دول عالمنا العربي تتغير سريعًا، فبعضها يعمل لفترة سنوات، أو لعدة شهور. على سبيل المثال مقترح " ممر التنمية" في مصر يحتاج إلى ١٠ سنوات، خمس منها لفتح آفاق التنمية المختلفة لكل المحافظات بمحاذاة الدلتا والنيل غربًا.

وخمس سنوات أخرى للمحور الأساسي من البحر المتوسط إلى حدود السودان (وربما خلال شرق القارة) بأكملها وحتى كيب تاون في جنوب إفريقيا مستقبلا.

س: هل ترون أن التنمية في الدول العربية تسير وفقًا للأولويات وبأدوات علمية وخطط واستراتيجيات ترمي إلى تحقيق أهداف قصيرة وبعيدة المدى، أم ارتجالية تنقصها الخطط والأهداف؟

ج: الغالبية العظمى منها ارتجالية وتركز على "إثبات" أن الحكومة الحالية أحسن من مثيلاتها في الماضي وتعمل دومًا على رفعة الناس وحل مشاكلهم ليلاً ونهارًا. كلمات رنانة يأسف لها كل عاقل.

س: لديكم قناعة بدور المرأة والشباب في البحث العلمي، كيف ترون دور العنصر النسائي والشباب على خريطة البحث العلمي العربي، وهل الفرص مواتية أمام المرأة والشباب للمشاركة؟ وكيف يمكن تفعيل دور هذه الفئة؟

ج: نعم عندي إيمان راسخ بأن الشباب أصلح كثيرًا مما نرى حولنا اليوم. إثبات ذلك أنه عندما اختارت وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" من يقوم بمباشرة سفينة "أبوللو" طوال رحلات القمر كان متوسط عمر هؤلاء ٢٦ سنة. وكنت أنا وعمري ٢٩ سكرتير عام لجنة اختيار مواقع الهبوط للست رحلات إلى القمر.

كذلك فإن المرأة أقدر من الرجل في كثير من الأحيان وكانت هنالك ست ملكات في مصر القديمة وكانت فترات حكمهن أزهى العصور، على سبيل المثال الملكة "حتشبسوت" هي أول من أرسل " بعثات دبلوماسية " إلى الحبشة لأنها كانت تعلم أن نهر النيل يبدأ هنالك.

س: هل تؤمن الدول العربية بأهمية البحث العلمي وتطبيقاته، وهل تنفق عليه أسوة بدول إقليمية أخرى في المنطقة مثل إسرائيل وإيران وتركيا؟ وما هي معوقات البحث العلمي في الدول العربية؟

ج: لا تعترف الدول العربية بأهمية البحث العلمي على الإطلاق، مصر مثلاً تنفق حوالي نصف واحد في المئة من إجمالي الناتج القومي على البحث العلمي، مع أن الدستور يحدد ١٪، على أساس أن ترتفع هذه النسبة إلى٢٪ لاحقًا. بينما الدول المتقدمة تنفق في حدود ٣,٢٪ من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي على البحث العلمي، أما إسرائيل فتنفق ٤,٢٪ ولذلك تقدمت في إنتاج طائرات حربية متميزة تنازع أسواق الطائرات الأوروبية والأمريكية، فيما لا تنتج أي من الدول العربية طائرات مثيلة لها.

س: الجامعات العربية تأخر تصنيفها في قائمة أهم الجامعات العالمية، لماذا تراجعت الجامعات العربية وما أهم أسباب ذلك، وكيف يمكن وضع خارطة طريق للنهوض بالجامعات العربية؟

مشكلة إيران في حكومتها الدينية وشعبها مقهور وسوف ينصلح حاله بعد انتهاء الحكم الديني

ج: الجامعات العربية تعين في إداراتها من خريجيها، لأن الابتعاث الذي كان يتم من الدول العربية إلى أوروبا وأمريكا قل أو انتهى كلية وتمامًا، لذلك لابد من اختيار سبل جديدة لإشراك أساتذة الجامعات في أبحاث خارج البلاد لكي يتناسب المستوى العلمي مع باقي جامعات العالم.

س: كيف يمكن الاستفادة من العلماء العرب في الخارج أو في المهجر.. ماذا تقترحون لتفعيل دور العلماء العرب في الخارج للمساهمة في خدمة الدول العربية؟

ج: كل من هاجر كانت له قصة، وعلى المؤسسات العربية المختلفة أن تحاول الاتصال مع بعض هؤلاء للتعاون معهم.

س: كيف تساهمون أنتم والعلماء العرب في الخارج في نقل التكنولوجيا والعلوم الحديثة إلى دولكم العربية الأم، وهل لكم تجارب في ذلك وكيف تقيمونها، وهل واجهتكم صعوبات في ذلك؟

ج: نحن نحاول جاهدين كل في مجاله -البعض يستمع والأغلبية لا تهتم، والاستفادة لا تأتي إلا إذا كان الطرفان على وفاق ويعمل كل منهما على تحقيق الخير للجميع.

س: ينظر العرب أو أكثرهم بعين الريبة والشك والاتهام لأمريكا خاصة والغرب عامة.. فما مدى صحة وجهة النظر العربية وهل أمريكا ظالمة أم مظلومة؟ وما هو المطلوب من الولايات المتحدة لتصحيح صورتها لدى المواطن العربي بعد أكثر من ٧٠ عامًا من الممارسات الأمريكية السلبية في المنطقة العربية؟

ج: أمريكا لا ظالمة ولا مظلومة -هي فقط تعمل لصالحها على الدوام، بغض النظر عما هو الأحسن لأي جهة أخرى.

س: إيران تقوم بدور رئيسي في عدم استقرار المنطقة العربية.. كيف يمكن أن تكون إيران دولة مسالمة وإيجابية، أم أنها دولة خارجة عن الإجماع الإقليمي والدولي؟

ج: شعب إيران يشبه شعوبنا العربية كثيرًا، المشكلة هناك أن الحكومة قامت على أساس " ديني " وهذا خطر شديد على العالم، في حقيقة الأمر ليس هناك فرق شاسع بين الإيراني والإيرانية، والعربي والعربية، لكن المشكلة في النظام وطريقة الحكم، فالشعوب هي الشعوب، وفي نظري سوف تتصلح الأحوال بعد أن ينتهي الحكم الديني في إيران.

س: المعروف أنه لكثير من الدول جماعات ضغط في المجتمع الأمريكي لخدمة مصالح دولها والتأثير على صانع القرار الأمريكي، لماذا لا توجد جماعات ضغط عربية ذات تأثير قوي على صانع القرار الأمريكي؟ وكيف يمكن تفعيل دور الجماعات العربية وما هو المطلوب؟

ج: أرجع هنا على ردي على سؤالك رقم ٣ فلا يفهم بعض المسؤولين في عالمنا العربي أهمية هذا النشاط، وهذا في نظري هو السبب الأساسي أن نظرة العالم لنا سيئة للغاية.

س: تقوم الصين حاليًا بتنفيذ مبادرة الحزام والطريق .. هل ترون في هذا المشروع العملاق محاولة صينية للهيمنة على العالم من بوابة الاقتصاد، وكيف ترون مستقبل الدور الصيني في مواجهة الولايات المتحدة من ناحية، وتأثيره على المنطقة العربية من ناحية أخرى؟

ج: لقد هيمنت الصين على قارة إفريقيا بأكملها. وطريق الحرير يثبت أن هذه الهيمنة مستمرة إلى الأبد وسوف تشمل الكثير من الدول في الطريق ما بين الصين وإفريقيا. وفي إزاء هذا الوضع لا تستطيع أمريكا أن تفعل شيئًا لأن الصين تهيمن على إفريقيا بمنتهى سعادة أهل بلادها والصين تفهم "كيف تحتوي".

س: هل تشعرون بالقلق على (الهوية العربية) وهل يمكن أن تذوب في ظل هجمة العولمة، وسلبية الموقف العربي أو عدم مشاركتهم في صنع الحضارة العالمية الحديثة، في ظل قدرة الغرب على الاختراق وإعادة تشكيل الثقافة العالمية من منظور غربي؟

ج: أنا لا أشعر بالقلق تجاه الهوية العربية، وسبب ذلك لأني أشعر أن خيبة الحكومات العربية تؤثر عليها، وألاحظ أن الكثير من العرب ذكورًا وإناثًا يعيشون في بلاد الغرب وكأنهم في بلادهم الأصلية ومازالت ذريتهم تهتم بالتاريخ العربي والثقافة العربية.

س: هناك رؤى تعتقد أن أمريكا في طريقها لمغادرة قمرة القيادة كقطب واحد يقود العالم، ما هي نظرتكم لمستقبل الدور الأمريكي في قيادة العالم؟، وكيف سيكون العالم في المستقبل؟، وما هي القوى التي ستشارك في تعدد القطبية المستقبلية؟

ج: أمريكا ستبقى لها مكانة في العالم لأن أهلها يعملون للصالح العام وقادتهم يتغيرون والبقاء في المناصب الهامة للأصلح كما يحدد الناس بأنفسهم.

س: ماذا تنوون تقديمه لمصر والمنطقة العربية بصفة شخصية أو بمشاركة كوكبة علماء الخارج؟

ج: أنا أقدم المشورة على الدوام لكل الحكومات العربية من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. ولأني لا أطمح أو أطلب شيئًا فما أقوله يصل إلى أذن صاغية لأنه دائمًا للصالح العام.

س: ما هي نصيحتكم لوزراء التعليم في الدول العربية؟

ج: مصارحة الناس وإشراكهم في كل خطوات الإصلاح.

س: ماهي نصيحتكم للجامعات العربية لتلحق بركب الجامعات العالمية التي دخلت في قائمة أفضل جامعات العالم؟

ج: حاولوا مشاركة زملاءٍ لكم من أي مكان في كل الأبحاث.

س: ما هي نصيحتكم لشباب الأمة العربية؟

ج: ثقوا بأنفسكم واحترموا زملاءكم وزميلاتكم ولا تسمحوا لأي فرد أو أي وضع أن يبطئ من مسيرتكم لإصلاح الذات بجمع العلم والمعرفة.

س: أمنية تتمناها للدول العربية؟

ج: أتمنى للعالم العربي العودة إلى الانفتاح على الشرق والغرب والتسامح مع كل الناس لصالح الأمة العربية. التخوف من (الآخر) هو صفة الخائب الجبان.

وفي النهاية أود أن أذكر على وجه العموم أنني أشعر بأن العالم العربي قد تأخر كثيرًا في النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة في الدول التي قامت فيها الثورات العسكرية والتي كانت تقصد إصلاح الأوضاع القائمة آنذاك، وللأسف تراجعت الأوضاع في كل هذه الدول وتشمل مصر، السودان، العراق، اليمن، وليبيا، ونأمل أن يتحقق الإصلاح.

عالم مصري أمريكي، تاريخ الميلاد: ٢ يناير كانون الثاني ١٩٣٨م. مدير "مركز الاستشعار عن بعد" في "جامعة بوسطن" في الولايات المتحدة الأميركية، ورئيس "المجمع العربي لبحوث الصحراء"، ورئيس اللجنة القومية الأميركية التابعة لـ "الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية"، وعضو اللجنة التوجيهية لعلوم الأرض في "مؤسسة سميثسونيان"، وزميل لعدد من الأكاديميات، منها: "أكاديمية العلوم للعالم النامي"، و"الأكاديمية الإفريقية للعلوم"، و"الأكاديمية العربية للعلوم"، و"الأكاديمية الوطنية للهندسة"، ومؤسس "مركز دراسات الأرض والكواكب" في "متحف الطيران والفضاء الوطني" التابع لـ "مؤسسة سميثسونيان" في واشنطن. شغل سابقًا عدة مناصب، منها: مدير "مركز دراسات الأرض والكواكب" في "متحف الطيران والفضاء الوطني" التابع لـ "مؤسسة سميثسونيان" في واشنطن من عام ١٩٧٣م، وحتى عام ١٩٨٢م، ونائب رئيس العلوم والتكنولوجيا في "مؤسسة آيتك للأنظمة البصرية" في الولايات المتحدة الأميركية، ومستشار علمي للرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١م. وعمل مشرفًا على تخطيط الدراسات القمرية في "برنامج أبولو" التابع لـ "وكالة ناسا" في واشنطن، ومدرسًا لعلم الجيولوجيا في كل من "جامعة هايدلبرغ" في ألمانيا من عام ١٩٦٤م، وحتى عام ١٩٦٥م، و"جامعة أسيوط" في جمهورية مصر العربية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠م. نال عددًا من الجوائز، منها: "جائزة أبولو للإنجاز" من "وكالة ناسا"، و"جائزة البوابة الذهبية" من "معهد بوسطن الدولي" عام ١٩٩١م.

من رحابة القدرات الجماعية إلى ضيق وعدم استقرار القطرية

الصراع العربي ـ الإسرائيلي: إدارة الصراع .. والردع الأعرج

يسود أدبيات السياسة والإعلام، بل وحتى الثقافة، في العالم العربي هذه الأيام ومن مدة غير قصيرة، مفهوم مختزل للصراع في المنطقة. هذا الصراع المختزل لوضعية حركة الصراع النشطة، في المنطقة، يعاني من مشاكل منهجية وسياسية وأخلاقية، كثيرًا ما يُغض النظر عنها، لأسباب لها دواعٍ سياسية لها علاقة بالأوضاع الداخلية لأطراف الصراع.. وكذا سياسات ومواقف القوى الدولية، من حالة الصراع ومدى قربها وبعدها من أطرافه. تاريخيًا ولأسباب لها علاقة بطبيعة المنطقة الإنسانية والتضاريسية والثقافية، منطقة الشرق الأوسط، التي تمتد جغرافيًا من جنوب البلقان وهضبة الأناضول شمالاً.. إلى تخوم شبه القارة الهندية وبحر العرب جنوبًا.. ومنطقة وادي النيل، حتى حدود مصر الغربية غربًا.. وبلاد فارس وتخوم باكستان الشمالية في سفوح الهملايا شرقًا، تُعد من أكثر مناطق العالم توترًا، تعاني من حالة مزمنة من عدم الاستقرار والاضطراب، الذي يتجلى عنفًا في شكل حروب شاملة أحيانًا.. وأعمال عنف دون حروب نظامية شاملة في أحيانٍ كثيرة. هذه الأوضاع غير المستقرة التي تسود المنطقة، وخاصةً، قلب بؤرتها "البركانية" النشطة، في المنطقة العربية، تُعد من أهم مظاهر عدم استقرار المنطقة، بصورة قد تكون دائمة ومن سماتها الحصرية التي لا تشاركها فيها أي منطقة أخرى في العالم، من حيث مستويات التوتر وعدم الاستقرار عالية الخطورة، وتتجاوز المنطقة لتطال سلام العالم وأمنه.

د. طلال صالح بنّان

المقصود، بظاهرة الاختزال المتعمد لحالة الصراع في بؤرته بالمنطقة العربية الشديدة السخونة، التي تعجز في تطوير تفسير منهجي وأخلاقي وإنساني وتاريخي لحالة الصراع تلك، مما يحول دون التعامل معها بمستوى خطورتها الاستراتيجية لأمن المنطقة بل والعالم. هذا الإصرار المتعمد بتجريد حالة الصراع في المنطقة من مسماها الحقيقي الاستراتيجي والأخلاقي والتاريخي الذي يتضمنه مفهوم الصراع العربي – الإسرائيلي، إلى مفهوم مبتور لا يعكس طبيعة وحركة الصراع وخطورته الاستراتيجية على أمن المنطقة والعالم، عن طريق تداول اصطلاح (الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي).

اصطلاح الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المبتور لحالة الصراع التاريخي في أرض الرسالات، أخذ يُتداول هذه الأيام في الأوساط السياسية، ويُتردد في أدبيات بعض المثقفين في المنطقة والعالم.. وصباحًا مساءً في وسائل الإعلام بكافة صورة، عوضًا عن الحالة الحقيقية للصراع، كونه صراعًا تمتد جذوره التاريخية لفترات أكثر سحقًا في تاريخ المنطقة، تتجاوز بحقب تاريخ الإنسانية المكتوب.

الصهيونية القومية القُطرية

في تاريخ المنطقة الحديث، لم يشهد العرب إجماعًا ملزمًا بقوميتهم، منذ إرهاصات تطور قيم وحركة الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم، من نهاية الحرب العظمى في نهاية العقد الثاني من القرن الماضي، التي تجذرت فعليًا، بنهاية الحرب الكونية الثانية، حتى قبل قيام الأمم المتحدة. لقد شاركت وفودًا رسمية للعرب تمثل خمس دولٍ عربية (جديدة)، هي: مصر السعودية العراق سوريا ولبنان في مؤتمر سان فرانسسكو. كانت تلك الدول الخمس من أوائل الدول التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة (٢٦ يونيو ١٩٤٥م)، لتصبح من الدول الخمسين المؤسسة للأمم المتحدة.

رغم هذا التطور "الدراماتيكي" في رسم خريطة المنطقة، منذ نهاية الحرب العظمى، الذي يجد أساسه في نشوء الدولة

إسرائيل لا تمتلك عناصر ومقومات الدولة ولا إمكانات الردع رغم أنها كسبت حروبها النظامية مع العرب

القومية الحديثة (عربيًا)، بعد ما يقرب من ثلاثة قرون ونصف من قيامها في أوروبا، عقب صلح وستفاليا ١٦٤٨م، الذي أنهى حروب الثلاثين عامًا في أوروبا، لم يتخل العربُ عن أصولهم ومرجعيتهم القومية، التي أكثر ما تجلت في التزامهم القومي بالقضية الفلسطينية، في مواجهة المشروع الصهيوني بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين.

رأى العرب في المشروع الصهيوني بفلسطين خطرًا استراتيجيًا على أمنهم القومي، ربما قبل أن يصبح الحلم الصهيوني واقعًا، خلال قرنٍ من الزمان، عندما أعلن اليهود (رسميًا)، بزعامة تيودور هرتزل (١٨٦٠ -١٩٠٤م) في مؤتمرٍ بازل بسويسرا ١٨٩٧م، عن مشروعهم الصهيوني بإقامة وطنٍ قومي لهم في فلسطين. بعد أن فشل هرتزل في الحصول على موافقةً السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٤٢ -١٩١٨م) بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، مقابل إغراءات مالية تضمنت التكفل بسداد ديون الإمبراطورية العثمانية ذهبًا، نجح الصهاينة في أوج الحرب العظمى الحصول من بريطانيا العظمى على ما أطلق عليه وعد بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧م)، بتأكيد دعم حكومة صاحب الجلالة من أجل تحقيق غاية اليهود أن يكون لهم وطنٌ قوميٌ في فلسطين.

قد تكون فكرة الدولة القومية الحديثة في العالم العربي تطورت بفعل قوىً استعمارية استعصى عليها التوسع في أرض العرب، غير تلك الظروف التي قادت لنشأتها في أوروبا، نتيجة لمخاض إقليمي عنيف بسبب حروب الثلاثين سنة التي طحنت أوروبا، في النصف الأول من القرن السابع عشر.. وانتهت بتوقيع صلح وستفاليا ١٦٤٨م، الذي يؤرخ لبداية نشأة الدولة القومية الحديثة في أوروبا. في المقابل: العرب، رغم ما يبدو من مواكبة تطورهم السياسي الحديث، لحركة التاريخ، بتوجههم نحو إقامة الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم، إلا أن حلم الوحدة باستعادة لحمتهم القومية لم يخبو في ضميرهم وثقافتهم والخطاب الرسمي لدولهم، حيث كانت القضية الفلسطينية واسطة العقد لتطلع العرب لتحقيق وحدتهم، رغم الصعاب الكأداء، التي يمثلها واقع الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم.

إحساس مبكّر بالخطر الصهيوني

مهما كانت ظروف نشأة الدولة العربية القومية الحديثة، التي جاءت على أي حال، اتساقًا مع حركة التاريخ، بإيجابياتها وسلبياتها، إلا أن العرب استشعروا خطرًا وجوديًا بقيام إسرائيل في قلب أرضهم التاريخية وعلى حساب قوم منهم (الفلسطينيون)، رغم حالة "التشرذم" الإقليمي بينهم، الذي كان من أهم مثالب تطور واقع الدولة القومية الحديثة.

الملفت أن فكرة الجامعة العربية، رغم الزعم كونها مشروعًا بريطانيًا لإقامة كيان تكاملي هش بين الدول العربية الناشئة، أطاح بمشروع الدولة العربية الموحدة، التي وعد بها الإنجليز شريف مكة الحسين بن علي فيما عرف برسائل الحسين مكماهون، أثناء الحرب العظمى. إلا أنه من الناحية الاستراتيجية كان مشروع الجامعة العربية، الذي جاء عقب أول قمة عربية في مصر (قمة أنشاص ٢٨ -٢٩ مايو ١٩٤٦م)، أمنيًا في المقام الأول، حفزته إرهاصات المشروع الصهيوني بإقامةِ وطنٍ قومي لليهود في فلسطين.

سبعة من بين تسعة قرارات صدرت عن قمة أنشاص، كانت عن الخطر الصهيوني الداهم على الأمن العربي، بدءًا من التنديد بالهجرة المنظمة لليهود إلى فلسطين، مرورًا بالالتزام القومي بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بالمال وكل الوسائل الممكنة، وبالتبعية: تأكيد التزام العرب القومي بقضية الشعب الفلسطيني العادلة.. واعتبار الخطر الصهيوني على الفلسطينيين خطرًا استراتيجيًا على العرب جميعًا... وانتهاءً بتحذير الدول الداعمة للمشروع الصهيوني، بالتحديد بريطانيا وأمريكا اللتان ذُكِرَتا بالاسم، في أحدِ تلك القرارات، بأنهما تُمارسان سياسة عدائية ضد العرب. الملفت أيضًا، في قرارات قمة أنشاص التسعة تلك، أن جاءت فكرة إقامة كيان تكاملي عربي، الذي تطور فيما بعد بقيام الجامعة، في ذيل القائمة، أيضًا -وبصورة أساسية ملفتة- لغرض مواجهة الاعتداء الصهيوني الداهم.

قرارات قمة أنشاص كانت بمثابة جرس إنذار للخطر الاستراتيجي الداهم الذي كان يمثله المشروع الصهيوني، المدعوم من القوى الاستعمارية، والذي حكم الخطاب الرسمي العربي، حتى اليوم. لقد كان الحس القومي العربي، بخطورة قيام إسرائيل على أمن العرب وسلام المنطقة، مبكرًا، ولم تكن مصادفةَ تطوره مواكبًا لبزوغ نجم الدولة العربية القومية الحديثة، ربما من أجل استدراك سلبيات التشرذم العربي الذي مثلته صيغة الدولة القومية الحديثة على ضمير العرب وانجذابهم الغريزي لقيم وواقع الوحدة الوجودية. هذا الحس الأمني الذي أقلق العرب وهم يَرَوْن المشروع الصهيوني يقترب تحقيقه في فلسطين، الذي

لم تستطع الآلة العسكرية الإسرائيلية التوغل كثيرًا في الأراضي العربية ولم تستطع الاحتفاظ بها طويلًا

هو في حقيقة الأمر بمثابة استرجاع لصراعهم الأزلي لمواجهة الخطر المزدوج الذي تمثله الحروب الصليبية، التي انتهت فعليًا عند استعادت القدس (٢ أكتوبر ١١٨٧م)، بعد ما يقرب من مائة عام على احتلال الصليبين لزهرة المدائن.

عاد الأوربيون في غزوة صليبية جديدة، بعد ما يزيد عن سبعة قرون ونصف من طرد صلاح الدين لهم من المشرق العربي.. الموجة الحديثة للحملة الصليبية، كسابقاتها الأولى، بداية الألفية الثانية في القرن الحادي عشر الميلادي، كانت تغذيها أساطير توراتية إنجيلية متزمتة كارهةً للسلام والإنسانية. عندما دخل الجنرال هنري غورو (١٨٦٧ -١٩٤٦م) قائد الجيش الفرنسي في نهاية الحرب العظمى والمندوب السامي للانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان دمشق (غازيًا) ذهب رأسًا إلى قبر صلاح الدين وقال له: يا صلاح الدين أنت قلت لنا إبان الحروب الصليبية: أنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه.. وها نحن نعود فانهض لترانا في سوريا.

كان العرب، واعون منذ بداية تحول مجتمعاتهم لقيم ومؤسسات الدولة القومية الحديثة، وحتى قبل تحول الفكرة الصهيونية لواقع على أرض فلسطين، بإعلان قيام الدولة العبرية (١٤ مايو ١٩٤٨م)، أن هناك تلازمًا طرديًا بين وجودهم كأمة وثقافة وحضارة، وبين وحدتهم القومية في مواجهة المشروع الصهيوني في سويداء قلبهم (فلسطين). لقد كانت أهم مؤشرات الحملة الصليبية الحديثة التي أطلقت صفارات إنذار الخطر الصهيوني القادم لتهديد أمن العرب القومي، وقبل قيام إسرائيل، ارتفاع وتيرة الهجرة اليهودية لفلسطين قبل وأثناء وعقب الحرب الكونية الثانية. وتُوِّجَ هذا الخطر الاستراتيجي الداهم على وجود العرب (دوليًا) بتبني الأمم المتحدة لقيام دولة إسرائيل في فلسطين، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: ١٨١ (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م).

الحروب العربية الإسرائيلية

مهما كانت نتيجة الحروب النظامية الرئيسية الأربع بين العرب وإسرائيل (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و١٩٧٣م)، والجدل الذي دار حولها، إلا أن تلك الحروب كانت تعكس أقصى درجات التوتر العنيف لحركة الصراع بين العرب وإسرائيل. تلك الحروب، التي اتخذت في معظمها، من الجانب الإسرائيلي "استراتيجيات" و"تكتيكات" العدوان، عكست الصفة التوسعية لإسرائيل، على حساب أراضي العرب وأمنهم القومي، بما يترتب على ذلك من اعتبار الدولة العبرية عنصر عدم استقرار خطير في المنطقة والعالم. إلا أن مسلسل الحروب النظامية الشاملة، بين العرب وإسرائيل، سرعان ما أسقط العرب خيارها، بالإعلان من جانب واحد: أن حرب ١٩٧٣م، كانت آخر الحروب النظامية مع إسرائيل! مع ذلك، فإن حالة الحرب الرسمية بين الدول العربية وإسرائيل ظلت قائمة، على مستوى النظام الرسمي العربي، حتى بعد أن اختارت دولٌ عربية، عقد اتفاقات ومعاهدات سلام، وخرجت فعليًا وعمليًا، من معادلة الصراع العنيف مع إسرائيل.

مهام كانت "الاستراتيجيات" و"التكتيكات" العربية في إدارة تلك الحروب، إلا أنها من الناحية السياسية والوجدانية والحضارية، كانت تلك الحروب تعكس ضمير الأمة وقلقها الوجودي من واقع قيام إسرائيل في قلب العالم العربي تلك الحروب، من الجانب العربي، كانت تعكس الخاصية (الشعوبية) لحالة الصراع الرسمي العنيف مع إسرائيل، والتي يصعب على النظام الدولي بمؤسساته وقيمه أن يتجاوز تلك الشرعية الشعوبية العربية، بخلفيتها السياسية والأخلاقية. ثم أن تلك الشرعية الشعوبية هي وراء هذا الصمود الحقيقي للقضية الفلسطينية في وجدان العرب القومي، بما لا يمكن تجاهله وتفادي آثار ذلك التجاهل السلبية على استقرار المنطقة والاطمئنان إلى سلام العالم وأمنه.

المقاومة الفلسطينية.. قطرية القضية!

في حقيقة الأمر لم يترك الفلسطينيون الجانب الوجودي لهم كشعب يمتلك وحده إرادة تقرير مصيره، وربط ذلك بتقلبات موقف العرب من أمنهم القومي وتذبذب مواقف القوى الدولية ونفاقها. لقد قرر الفلسطينيون، منذ مراحل متقدمة حمل لواء مقاومة المشروع الإسرائيلي، حتى قبل تطور التحول القطري في العالم العربي بقيام الدولة القومية الحديثة ولا نبالغ إذا قلنا: أن الحس المبكر لدى العرب بخطورة المشروع الصهيوني في فلسطين، كان بسبب ما بدا من إرهاصات ذلك المشروع من خطر داهم على حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه.

أول مقاومة حقيقية للمشروع الصهيوني في فلسطين، كانت بداية ثلاثينيات القرن الماضي، حيث لمس الفلسطينيون خطورة المشروع الصهيوني على هويتهم ووجودهم، وكانت المقاومة العنيفة لنظام الانتداب البريطاني، الذي أقرته عصبة الأمم على فلسطين، الذي كان يهدف في الحقيقة لتنفيذ وعد بلفور، في دعم

المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حينها لم يكن عدد اليهود يمثل ٥٪ من سكان فلسطين، وكانت ثورتي ١٩٣٣، ١٩٣٦م، من أعنف ثورات الفلسطينيين ضد الانتداب البريطاني، وكان الانتداب يعكس دور الدول الأوروبية، حتى قبل اندلاع الحربين العظميين في زيادة وتيرة الهجرة اليهودية لفلسطين، وفقًا لمشروع أممي أوروبي، لتصفية المسألة اليهودية، في المجتمعات الأوروبية، بالإضافة إلى تحقيق مطامع الدول الاستعمارية في المنطقة العربية.

عندما وصلت استراتيجية التوسع الإسرائيلية إلى مداها الأقصى، وجرى احتلال كامل فلسطين، وأراضٍ من دول عربية في مصر وسوريا، في حرب الأيام الستة يونيو ١٩٦٧م، ظهر لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، في الجانب العربي، الميل ناحية تغليب الاعتبارات القطرية، لتتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية القومية. عندها بدأ الفلسطينيون جديًا التّفكير في القيام بدورهم تجاه قضيتهم.

من جانب آخر، تنبهت بعض الدول العربية، التي خسرت أراضٍ لها في حرب ١٩٦٧م، إلى المتغير الفلسطيني، وخاصةً جانب الحركة العنيفة لما أطلق عليه المقاومة الفلسطينية، للاستفادة منه فيما أطلق عليه في مؤتمر الخرطوم بمصطلح إزالة آثار العدوان. قرارات مؤتمر الخرطوم (٢٩ أغسطس ١ سبتمبر ١٩٦٧م)، رغم ما اشتهرت به لاءاتها الثلاث (لا اعتراف، لا صلح، ولا تفاوض مع إسرائيل)، كانت أول "خطيئة" استراتيجية عربية، بنزع مركزية القضية الفلسطينية، لتتوارى خلف أولوية استرجاع أراضي الدول العربية.. وإلزام النظام العربي رسميًا بمساعدة الدول التي فقدت أراضٍ لها في تلك الحرب لاستعادتها، دون دعم فعلي وحقيقي للقضية الفلسطينية، حتى أنه جرى اعتبار ما تم احتلاله من بقية فلسطين، يأتي في ضمن ما خسرته الدول العربية من أراضٍ في تلك الحرب، بالذات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

شكلت المقاومة الفلسطينية في حركة الصراع العربي، ضغطًا استراتيجيًا وصل إلى عمق إسرائيل، ونجحت فيما فشلت في إنجازه الجيوش النظامية العربية في المقابل: نجح ما أطلق عليه حينها حركة الفدائيين الفلسطينيين في النيل من الجيش الإسرائيلي، حيث نجح الفدائيون في الوصول إلى عمق المدن الإسرائيلية والتجمعات الاستيطانية، لدرجة أنه في مرحلة متقدمة من المقاومة الفلسطينية، طالت يد الفدائيين مصالح إسرائيل وداعميها حول العالم، مما كان سببًا مباشرًا في تغيير أنظمة حكم وتقويض سياسات وتشكيل مواقف في كثير من الدول خارج نطاق الأطراف الرئيسية المباشرة للصراع العربي الإسرائيلي، كما حدث على سبيل المثال في إيران.

لقد صدرت عن المنظمة الأممية قرارات بعضها ملزمة لإدانة إسرائيل وممارساتها غير الإنسانية.. وكذا ممارساتها المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصةً محاولتها تغيير الطبيعة الجغرافية والسكانية في الأراضي المحتلة. حيث وصل الأمر ببعض تلك القرارات الأممية، أن وصمت إسرائيل كونها كيان عنصري.. وشبهت معاملتها للفلسطينيين، بتلك التي تمارسها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية ضد السكان الأصليين، أي سياسة الفصل العنصري (الأبارتايد).

فلسطين: عبقرية الموقع.. وإرث التاريخ

استراتيجيًا وأمنيًا: حركة الصراع بين العرب وإسرائيل لا يقتصر عنفها على خيار الحروب النظامية.. ولا خيار المقاومة المسلحة من قبل الفلسطينيين، التي جرى تشويهًا أخلاقيًا، مؤخرًا، بتلويثها عمدًا بـ "جرثوم" الإرهاب، بل حركة الصراع العنيف في المنطقة تجد جذورها وقوة زخمها ودافع حركتها المستمرة في إسرائيل نفسها. نجد تفسيره في خلفية الدولة العبرية العنصرية المتطرفة، التي تضرب بجذورها سحيقًا في التاريخ وتحكمها أساطير غيبية تكمن في ضمير الشخصية اليهودية، تحكمت في سلوك وعزلة وبغض اليهود للإنسانية والسلام.

كان خيار إقامة وطن دولي لليهود في فلسطين يحقق للغرب غايتين استراتيجيتين. الأولى: التخلص من المسألة اليهودية في مجتمعاتهم، التي تاريخيًا، تُجمع على أهميتها الاستراتيجية مجتمعات أوروبا، بغض النظر عن أنظمتها السياسية، سواء كانت شمولية سلطوية، أم ليبرالية ديمقراطية. الاختلاف هنا فقط في درجة وكيفية التعامل مع المسألة اليهودية في تلك المجتمعات، وتصفيتها. الثانية: جعل من الكيان الصهيوني في قلب العالم القديم بثرواته وثقافته وحضارته وتنوع تركيبته الإنسانية وتراثه الأخلاقي والديني، رأس حربة لتصفية ثارات قديمة مع العرب.. واستعادة مواطئ قدم طالما دُقت أعناقهم وأسِيلت دماؤهم على ثرى أرضها.. ومن أجل استعادة ماضٍ تليد، كانت لهم الهيمنة فيه.

أرض الرسالات في فلسطين وما حولها، بطول وعرض أرض العرب، كانت مسرح الصراع العنيف بين قوى العالم الكبرى

احتفظت إسرائيل بأدوات الصراع العنيف واحتكار الردع التقليدي وغير التقليدي لأن وجودها يعتمد على جعل حالة الصراع متقدة

على مر التاريخ.. ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم. هذه هي عبقرية المكان (فلسطين)، التي يجري الصراع حولها بين العرب وإسرائيل، لكن الخلل يكمن في اختلال ميزان القوى بين الطرفين، حيث أعيت حركة الصراع العنيف أحدهما، فاختار حالة الهزيمة النفسية والحضارية والإنسانية، دون أن تتم هزيمته في معركة فاصلة حقيقية.. بينما اختار الآخر الاحتفاظ بأدوات الصراع العنيف.. واحتكار إمكانات الردع التقليدي وغير التقليدي، لأن بقاءه واستمراره ووجوده، يعتمد على جعل حالة الصراع متقدة، بامتلاك زمام المبادرة، في أي وقت لتحرير عنفها وإطلاق طاقتها، حتى لو كان الثمن التضحية، باستقرار المنطقة، بل وحتى سلام العالم.

الردع الأعرج!

لم تتخل إسرائيل عن العنف ولا إمكانات ردعها التقليدية وغير التقليدية، في إدارة صراعها مع العرب. فهي لازالت متمسكة بخيار الحرب لحسم الصراع، بعد أن تخلى العرب عن خيار الحرب، بينما ظل خيار استخدام العنف بما فيه اللجوء إلى الحرب خيارًا استراتيجيًا رادعًا لإسرائيل، تستخدمه كما شاءت وأين شاءت ومتى شاءت.

إسرائيل اجتاحت لبنان ١٩٨٢م، ودخلت بيروت.. واحتلت أجزاءً منه لعشرين سنة، ويد إسرائيل الطويلة وصلت إلى بغداد ودمرت المفاعل الذري العراقي أوزيراك (٧ يونيو ١٩٨١م). وفي الأول من أكتوبر ١٩٨٥م، وصل الطيران الحربي الإسرائيلي إلى تونس ودمر مقر منظمة التحرير الفلسطينية في قرية حمام الشط راح ضحيتها ٦٨ قتيلاً وجرح ١٠٠ من الفلسطينيين والتونسيين، ووصلت قوة الردع الإسرائيلية إلى تونس مرة أخرى (١٦ أبريل ١٩٨٨م) لاغتيال قيادة رفيعة في منظمة التحرير الفلسطينية أبو جهاد (خليل الوزير) في بيته وداخل غرفة نومه، في قلب العاصمة تونس، حيث قامت فرقة كوماندوز إسرائيلية من ٢٠ عنصرًا تساندها غواصتين وقوارب مطاطية وطائرتي هليكوبتر، بالعملية وانسحبت من مسرح عنفها بسلام، الأمر الذي يشير إلى أن الردع لم يَعُد متبادلاً، بل أضحى يُمارس من جانب واحد.

عملية تونس، لم تكن تستهدف اغتيال شخصية رفيعة بمثابة الشخصية الثانية في منظمة التحرير الفلسطينية بعد ياسر عرفات، بل في البعد الاستراتيجي لإدارة إسرائيل صراعها مع العرب، بالإعلان عن امتلاكها لإمكانات ردع استراتيجي تقليدي، يمكن أن تصل إلى أي بقعة في العالم العربي لفرض واقع وجودها بالقوة على حساب الأمن القومي العربي.

قرارات قمة أنشاص كانت جرس إنذار للخطر الداهم للمشروع الصهيوني المدعوم من القوى الاستعمارية

مشكلة الردع الأعرج الاستراتيجية

إلا أن هذا الردع، الذي لو جاز أن نصفه بالأعرج، لأنه يقوم على ساقٍ واحدة، يعاني من مشكلة استراتيجية وهيكلية وسياسية خطيرة، تجعله عاجزًا أن يحقق الهدف منه، أو يخضع أطرافًا، خارج نطاق محيطه الرسمي والعملياتي الضيق.

من جانب إسرائيل، هذا الردع الأعرج، لا يوفر الأمن الذي تتشده، ولا يضمن القبول بها في منطقة، مزروعًا فيها كيانها عنوةً، دون روافد محلية أو إقليمية تمده بسبل الحياة. دعك من البقاء والاستمرار. حتى على مستوى النظام الدولي الأوسع، هناك افتقار مدقع بالشرعية السياسية والأخلاقية، اللازمة لأي نظام فعال للردع. كما أن إسرائيل وإن امتلكت أدوات الردع المادية، من قوى صلبة تقليدية أو غير تقليدية، إلا أنها تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لاستخدام تلك الإمكانات المادية، بصورة فعلية، إلا في حالات نادرة وبعيدة الحدوث، لها علاقة مباشرة ببقائها نفسه.

المشكلة الاستراتيجية في هذا الردع الأعرج في المنطقة بين العرب وإسرائيل، أنه لم يتمخض عن حرب شاملة فاصلة بين العرب والإسرائيليين، نتج عنها انتصارٌ ساحقٌ تمخض عن هزيمةٍ ساحقة، لأي من أطرافه. لم تنجح إسرائيل، رغم تفوقها الساحق عسكريًا وتقدمها العلمي تكنلوجيًا وصلاتها الوثيقة بقيم وحركة النظام الدولي وفعالياته المؤثرة، أن تفرض تصورها للسلام مع العرب، لا عنوةً.. ولا حتى مجازًا.

إسرائيل بالرغم من إمكانات الردع الهائلة التي تمتلكها، حقيقة أو محتملة، لا يمكن التأكد من وجودها، خاصةً شقها غير التقليدي، الذي يُقام على ما يُعرف باستراتيجية الغموض البناء، تعيش حالة من عدم الشعور بالأمن، ربما تتجاوز تلك التي عايشتها، وقت إعلان قيامها. مازال هاجس الأمن يؤرق مآقي الإسرائيليين على مستوى العالم، حتى أن هذا الهاجس عمق من شخصية اليهود المنعزلة والقلقة وغير المستقرة، التي حكمت علاقة اليهود ببقية أجناس وثقافات البشر، عبر التاريخ. إسرائيل من الناحية النفسية والاجتماعية والإنسانية، لا تعدو كونها "جيتو" كبير يعيش ضمن محيطات بشرية تتلاطم أمواجها، بفعل عواصف إقليمية ودولية، تعكس مناخًا غير موات لإقامة حياة اجتماعية مستقرة.. أو حتى كيان سياسي مستقر، قابل للبقاء والاستقرار.

قصور إمكانات الردع الإسرائيلية

اعتقاد البعض بامتلاك إسرائيل لإمكانات ردع تقليدية واحتمال امتلاكها لإمكانات ردع غير تقليدية، لا يعكس تميزًا

استراتيجيًا لإسرائيل، بقدر ما يعكس إرادة مواصلة الصراع من قبل الجانب العربي تاريخيًا واستراتيجيًا: كل الدول التي تمتلك، إمكانات ردع استراتيجية، هي دولٌ تمتلك عمقًا جغرافيًا ممتدًا زاخرًا بإمكانات طبيعية وإنسانية وافرة، تدعمها حضارة أو قيم حضارية تعكس ثقافة متجذرة تاريخيًا في ضمير ووجدان وسلوك شعوبها. بينما إسرائيل لا تمتلك شيئًا من إمكانات الردع الفعلية تلك.

إسرائيل، هذا إن تجاوزنا لأغراض التحليل الذي تفرضه هذه الدراسة، كونها دولة... وهي لا تمتلك من عناصر الدولة مقوماتها الحقيقية، ليست لديها من إمكانات الردع الحقيقية الكثير. رغم أن إسرائيل، يمكن القول من الناحية العسكرية كسبت كل حروبها النظامية مع العرب، إلا أنها في حقيقة الأمر لم تستطع آلتها العسكرية، أن تتوغل كثيرًا في أراضي العرب الشاسع عمقها الاستراتيجي، في قارتين. إسرائيل فعلاً استطاعت أن تحتل كامل فلسطين وأراضٍ على تخوم أربع دولٍ عربية حولها، إلا أنها لم تستطع أن تحتفظ بتلك الأراضي طويلاً، كما لم تنعم أمنياً ببقائها في الأراضي الفلسطينية، خارج خطوط هدنة حرب ١٩٤٨.

إسرائيل أُرغمت على التخلي عن كامل شبه جزيرة سيناء المصرية، بعد ربع قرن من احتلالها.. وعلى الانسحاب من لبنان، بعد أن وصلت إلى مشارف بيروت، واحتلال الجنوب اللبناني حتى الليطاني، لعقدين من الزمان.. والانسحاب من قطاع غزة عنوة بعد ثلاثة عقود ونصف من احتلال القطاع عقب حرب ١٩٦٧م.. وأُجبرت على قبول رفع العلم الفلسطيني على أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية.. وعلى الانسحاب من أراضٍ أردنية في غور الأردن، بعد البقاء فيها لمدة عقدين ونصف بموجب اتفاقية وادي عربة (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م)، التي أنشأت سلامًا باردًا مع الأردن.

صحيح يد إسرائيل الطويلة وصلت إلى ما وراء خطوط المواجهة المباشرة في مسرح حلبة الصراع القريبة من حدودها مع الدول العربية، حيث وصلت إلى تونس وصنعاء وبغداد وعنتيبي قرب منابع النيل.. وزحفت جيوشها الجرارة إلى قلب بيروت، حتى وصلت في حرب ١٩٧٣م، إلى بعد ١٠٠ كيلو من القاهرة. إلا أن تلك العمليات العسكرية لم تعكس، من الناحية الاستراتيجية، إمكانات ردع حقيقية تستطيع أن تتحمل الدولة العبرية تكلفتها الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والأخلاقية. هي كما وصف، الرئيس المصري أنور السادات، عبور القوات الإسرائيلية لقناة السويس في نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣م، بأنها عمليات عسكرية "تلفزيونية" أكثر منها تحولات حقيقية في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، تعكس إمكانات ردع حقيقية للدولة العبرية في إدارة صراعها مع العرب.

لسنوات كانت المقاطعة العربية لإسرائيل، التي طالت فعاليات مهمة في النظام الدولي، فعالة وتعمل بكفاءة عالية في إدارة صراع العرب مع إسرائيل. ثم أن العزلة الدولية التي فرضها العرب سياسيًا، نجحت في دعم عدم مشروعية قيام إسرائيل نفسها.. ونجحت في استصدار قرارات إدانة من منظمات الأمم المتحدة توصم إسرائيل بالعنصرية وتدين احتلالها لأراضي الدول العربية وانتهاكها للسكان العرب في فلسطين والأراضي المحتلة.

ليس على مستوى الإدارة غير العنيفة مع إسرائيل، نجح العرب في تجاوز ما يُزعم من إمكانات الردع الحقيقية والمحتملة للدولة العبرية، بل على مستوى الإدارة العنيفة للصراع نفسه. في نطاق غير نظامي محدود الإمكانات والحركة، نجحت حركة المقاومة الفلسطينية، من إبقاء جذوة الصراع العنيف متقدة مع إسرائيل، رغم محاولة تلويث حركة المقاومة ضد إسرائيل، مؤخرًا، بـ "جرثومة" الإرهاب. يكفي القول هنا أن المقاومة نجحت في وضع حدٍ لاحتلال إسرائيل للجنوب اللبناني، جنوب الليطاني، بعد احتلاله لقرابة عقدين من الزمان. في المقابل: نجحت المقاومة الفلسطينية في إرغام إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة، بعد احتلاله من قبل إسرائيل، لمدة ثلاثة عقود ونصف.

الملفت أن المقاومة الفلسطينية، لم تنجح في فرض انسحاب عسكري إسرائيلي مذلٍ من قطاع غزة، بل كونها في حقيقة الأمر، تواجه تحديًا مزدوجًا، في شكل حصارٍ قاسٍ، جعل من القطاع سجنًا كبيرًا لأكثر من مليون ونصف إنسان، في أكثر مناطق العالم اكتظاظًا بالسكان. مع كل ذلك العنت الذي يواجهه الفلسطينيون في حالة الحصار المحكم على قطاع غزة، فشلت إسرائيل في عمليات عسكرية شاملة استمرت كل واحدة منها أيامًا بل أشهرًا، في إخضاع القطاع.

في غضون ذلك تسعى بعض الأطراف في المنطقة إلى إدارة الصراع وفقًا لما يسمى بالنظرية الواقعية وارتفاع تكلفة استمرار حالة الحرب المجمدة. كما أن البعض يجادل: أن "السلام" مع إسرائيل، يحفز لتعاون إقليمي، تستفيد أطرافه من إمكانات التعاون بينها، في الجوانب الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، مما يتكفل، مع الوقت، بالتخلص من جذور هذا الصراع التاريخي والثقافي والجغرافي والإنساني، ومن ثَمّ إقامة "سلام" في المنطقة. سلام مثل هذا حتى لو كان الثمن قضية الشعب الفلسطيني، والقدس.

تعدد الأدوات والحرب ليس الخيار الوحيد

الخطر الاستراتيجي الحقيقي في حالة سيادة الردع الأعرج بين العرب وإسرائيل، ليس جانب احتمالات حركته العنيفة، بقدر ما تعكسه الوضع غير المعلن لواقع إسرائيل بدعوى اختبار

خيارات غير عنيفة للتعامل مع الدولة العبرية، على أمل خادع.. وليس بالضرورة وفق شروط وضعها النظام العربي وأعلن التزامه بها من أعلى منابر مؤسساته القومية الرسمية (القمة العربية) لتصور أي حالة لسلام متوقع مع الدولة العبرية.

من حالة أولوية إزالة آثار العدوان، بالرغم من قصورها القطري المعيب، التي جاءت في لاءات قمة الخرطوم عقب حرب الأيام الستة يونيو ١٩٦٧م، إلى إمكانية تصور إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، تتجاوز اتفاقات السلام الموقعة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، والعرب يفقدون يوميًا أوراق إدارتهم للأزمة ورقة، ورقة، في مواجهة تعنت إسرائيلي مدعوم بموقف دولي يتنامى مع الوقت، من أجل تحقيق غاية الصهاينة من إقامة وطن قومي خالص لليهود في فلسطين.

الحلم الإسرائيلي، لن يصبح حقيقة، إلا إذا تم تجريد العرب، من كافة إمكانات ومبررات صراعهم مع إسرائيل، بتصفية قضيتهم المركزية، بخلفيتها الجغرافية والتاريخية والحضارية والإنسانية والاستراتيجية، بالتدريج بدعوى البحث عن سبل السلام في المنطقة، بعيدًا عن الحرب أو التهديد بالحرب، وكأن الحرب هي الأداة الوحيدة لإدارة الصراع، لتحقيق الغاية من حركته، وإن كان خيار الحرب من الضروري أن يكون مطروحًا، تفرض واقع الحاجة إليه حركة الصراع نفسها، كأحد أدواتها المُحتملة، لكن ليس الخيار الوحيد.

لقد جرت عملية تسويق هاجس إسرائيل الأمني، من مرحلة فرض واقع احتلالها للأراضي العربية بموجب تفهم سياستها التوسعية في البحث عن حدود آمنة، لمرحلة فرض هيمنة إقليمية لإسرائيل في المنطقة، حتى مع غياب تسوية لقضايا الصراع المعلقة، من المطالبة بزوال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. إلى التخلي عن منطلقات القضية المركزية، بما تشمله من قضايا عودة الفلسطينيين ووضع القدس، بل وحتى احتمالات إقامة شبه دولة فلسطينية.

في السنتين الأخيرتين، تبنت إدارة الرئيس ترامب سياسة غير تقليدية، تخالف مواقف الولايات المتحدة الرسمية، من الصراع في المنطقة، حتى في صورته المختزلة باعتباره صراعًا بين إسرائيل والفلسطينيين، من أجل تصفية القضية المركزية لأزمة الشرق الأوسط، تمهيدًا لما يُطلق عليه صفقة القرن. لقد عمدت إدارة الرئيس ترامب إلى اتخاذ إجراءات غير تقليدية، من شأنها تصفية القضية الفلسطينية... بل وحتى المساومة على أراضٍ عربية تحتلها إسرائيل خارج حدود فلسطين التاريخية.

البداية كانت الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة والقنصلية الأمريكية من تل أبيب والقدس الغربية إلى القدس الشرقية. الخطوة الثانية، كانت سحب اعتراف واشنطن بالسلطة الفلسطينية، وغلق مكاتبها الدبلوماسية والقنصلية في الولايات المتحدة، مما يعني عمليًا سحب الولايات المتحدة لمبادرة حل الدولتين، التي أعلن عنها من مكتبه البيضاوي في البيت الأبيض الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في: ٢٤ يونيو ٢٠٠٢م. وكذا: سحب الولايات المتحدة لمعاونتها السنوية المقررة، منذ ما يقرب من سبعين سنة، لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مما يعني عملياً تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

الخطوة الثالثة، والأخيرة، في مسلسل تصفية القضية الفلسطينية، تمهيداً لتطبيق مشروع صفقة القرن يتضمن اعتراف الولايات المتحدة بضم الأراضي العربية لإسرائيل، التي احتلتها عقب حرب الأيام الستة ١٩٦٧م، وتشمل كامل فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية، وما قضمته إسرائيل من أراضٍ أردنية في وادي عربة والجليل الأعلى من الحدود اللبنانية مع فلسطين.

وقد لا تكون مصادفة تاريخية أن ينتقل جرثوم التطبيع مع إسرائيل في جسد الأمة العربية، بفعل متغيرات خارجية، شأنه شأن منطلقات نشأة الدولة القومية الحديثة في الوطن العربي، مع ما صاحب ذلك من إقامة المشروع الصهيوني في قلب العالم العربي (إسرائيل). التطبيع من الناحية التاريخية، لم تكن الحاجة إليه تم فرضها بقوة وتحت ضغط ما يُزعم من تفوق استراتيجي إسرائيلي لا قبل للعرب في مجارات إمكاناته الرادعة، بقدر ما جاء عن طريق تسويق فكرة "تشجيع" إسرائيل الاقتراب من عقد سلام مع العرب، يقوم أساسًا على التعامل بكفاءة عملية من هاجس الأمن الذي يؤرقها. تمامًا، كما كانت حجة مساعدة إسرائيل "الحَمَل الوديع" "واحة" الديمقراطية في المنطقة في الدفاع عن نفسها، من "الذئب العربي" المتربص بها من جميع الجهات، لتبرير تحقيق استراتيجية تفوق إسرائيل النوعي على بقية الجيوش العربية مجتمعة.

بتفاعل تلك الاستراتيجية بتسويق المشروع الصهيوني في المنطقة، شيئًا فشيئًا، لتحقيق ما وصفه وزير الدفاع الإسرائيلي الأشهر موشي ديان (١٩١٥ -١٩٨١م)، عندما وصف البعد الاستراتيجي لحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م، بقوله: الآن دخل الخيط الإسرائيلي في النسيج العربي. وعندما سئلت يومًا رئيسة وزراء إسرائيل العتيدة غولدا مائير (١٨٩٨ -١٩٧٨م) عن تصورها عن السلام مع العرب، قالت: عندما أستطيع أن أذهب إلى القاهرة في الصباح وأتسوق ما أحتاجه، لأتناوله مع أسرتي على الغداء، في تل أبيب.

لم تنجح اتفاقات السلام المجتزئة، في إقامة ذلك السلام الذي كان في مخيلة النخبة السياسية الحاكمة في إسرائيل، منذ

قيامها وإلى اليوم، كما عبر عنه بصورة مجازية في غاية البلاغة السياسية والأدبية، كلٌ من موشي ديان وغولدا مائير. إسرائيل تريد سلامًا يصل لدرجة الاستسلام منبتاً تماماً عن ذلك الذي جاء في مبادرة العرب بقمة بيروت العربية ٢٠٠٢م، عندما عرض العرب سلامًا مع إسرائيل.. أو ذلك الاقتراب الذي بادرت به بعض الدول العربية الأخرى لفتح قنوات للاتصال مع إسرائيل، سرعان ما تم غلق بعضها، بينما بقي البعض الآخر مواربةً أبوابه، هي أقرب إلى الإغلاق منه إلى الفتح.

ثم أن هناك مشكلة سياسية، فإسرائيل نفسها، أخذت تطالب ما هو أبعد من التطبيع معها.. وتتمانع في الإقدام عليه، وتتردد في المطالبة به. إسرائيل تنظر نظرة استراتيجية واقعية للعلاقة مع العرب، تحكمها معطيات تاريخية وإنسانية وثقافية تتجاوز مقدرة أي إرادة عربية رسمية يمكن أن تقدم على التزامات سياسية بفرض حالة تطبيع مع إسرائيل لا تستند إلى ظهير شعبي حقيقي، يمكن أن يقبل بأي تسوية سلام لا تأخذ في الاعتبار منطلقات الصراع الأزلي مع إسرائيل، الذي تحكمه منطلقات تاريخية وإنسانية ودينية، لا يمكن التنازل، لمجرد الخضوع لواقعية غير حقيقية، تتجافى منطق الدولة وحركة التاريخ.

قرارات قمة اللاءات الثلاث كانت أول "خطيئة" استراتيجية عربية بنزع مركزية القضية الفلسطينية

الخاتمة

في غياب حسم جذري للصراع، لا يمكن الزعم بانتهاء حالة الحرب الفعلية بين العرب وإسرائيل.. ولا يمكن عمليًا: إقامة سلام دائم في المنطقة. اقتراب الصراع المختزل، بين طرفين أحدهما قوي والآخر ضعيف معزول، لن يأتي بالأمن للقوي.. ولن يضمن حقوق الضعيف... وتستمر حركة الصراع.. وتسود حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ويمتد العنف إلى آفاقٍ غير تقليدية مدمرة، حتى في ظل ردع أعرج بساقٍ واحدة. حتى وإن ظل الفلسطينيون فريسة استفراد الصهاينة، لن تنعم المنطقة بأمن حقيقي، ولن تأخذ من إسرائيل أكثر مما ينتقي الصهاينة، مقابل ابتزاز رخيص لأمن المنطقة وثرواتها وقيم حضارتها... بل وحتى مستقبل وجودها الحضاري والإنساني والنوعي.

وجود إسرائيل في سويداء قلب الأمة العربية (فلسطين)، هي قضية تتجاوز نطاق حيزها الجغرافي الضيق، رغم غناه الثقافي والحضاري وما يعنيه لأطرافه المباشرين... إلى قضية إقليمية محورية، يفشل في التعامل معها منطق الدولة القومية الحديثة، إلى آفاق أممية واسعة وغنية، تحكي تاريخًا طويلاً من الصراع على أرض السلام والرسالات. قضية الصراع في المنطقة هي في حقيقة الأمر قضية تحكي تاريخ الإنسانية، في الثلاث آلاف سنة الأخيرة.. وقبل تسجيل حركة التاريخ كتابةً، في أدبيات وملاحم، بحثًا عن السلام وانتصارًا لإرادة الإنسان الحرة.

لقد جرب العرب، طوال سبعة عقود، إدارة صراعهم مع إسرائيل بمنطق الدولة الضيق، وكانت النتيجة، أن تغلب منطق الدولة الضيق على سلوك فعاليات النظام العربي الرسمية، في إدارة صراع العرب مع إسرائيل، وكانت النتيجة: تواصل التنازلات عن القضايا التي تحكم الصراع مع إسرائيل، بينما بقيت جذوة الصراع كامنة في ضمير الأمة، بعيدًا عن الخيارات والبدائل الرسمية لإدارة الصراع.

حتى لو وصل اختزال حركة الصراع إلى منتهاه.. وَقّاد إلى تصفية القضية والمساومة على حقوق الفلسطينيين.. والتنازل عن حقوق العرب في القدس.. والرضا بواقع القبول بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، والاعتراف بالهوية القومية لدولة إسرائيل باعتبارها وطن خالص لليهود من النهر إلى البحر.. والإقرار بتصفية قضية العودة للفلسطينيين ونزع صفة الاحتلال من الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والقدس والجولان كما يريد ترامب، فإن هذا لن يرضي إسرائيل.. ولن يدفعها للتقليل من وطأة عدائها التاريخي للعرب، ولا يخفف من نار الثأر التي تتأجج في ضمير وجدان اليهود، منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، تاريخ خروجهم الكبير من مصر.. ولا تاريخ خروجهم المذل القريب، من ١٤ قرنًا من شبه جزيرة العرب.

الصراع مع إسرائيل يتطلب الخروج من ضيق القطرية الضيقة إلى رحابة القومية وفضائها الواسع، لينظروا بإنعام وتبصر وحكمة وواقعية حقيقية إلى الخطر الاستراتيجي الماحق والناجز لوجود إسرائيل، على مصيرهم الوجودي والثقافي والحضاري وإرثهم الديني، الذي جعل منهم خير أمة أخرجت للناس.

عندها فقط ينتصر العرب على المشروع الصهيوني في المنطقة.. ويتحقق لهم أمنهم القومي الحقيقي.. وتعود حركة التاريخ إلى مسارها الصحيح، ويسود السلام أرض الرسالات.. وتنعم الإنسانية بالأمن، أرجاء المعمورة.

* محلل سياسي وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز - جدة

دول الخليج وحتمية التعاون لاستدامة الأمن والرفاه وتعزيز المصالح المشتركة

دول الخليج ضابط إيقاع استقرار المنطقة في ظل تحولات ما بعد «الربيع العربي»

إحدى المقولات المقتبسة التي تعبر عن تشخيص دقيق للتحولات التي تعيشها المنطقة اليوم، هي ملاحظة هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ومستشار الأمن القومي، في كتابه المعنون بـ"النظام العالمي" تأملات في شخصية الأمم ومسار التاريخ" والذي يعالج فيه معركة البقاء بين الأمم، يقول كيسنجر "أن الشرق الأوسط يعيش نزاعًا يشبه النزاعات التي واجهتها أوروبا في القرن التاسع عشر من حروب دينية، نتيجة انهيار الدولة وتحويل أراضيها لقاعدة للإرهاب، وتهريب السلاح نتيجة تفكك الدولة الذي سيؤدي إلى تفكك النظام الإقليمي والدولي". فاللافت أن منطقة الشرق الأوسط كانت في مأمن ومنأى من العمليات الإرهابية خلال فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات وكذلك بداية الألفية، وكانت معظم العمليات الإرهابية تتركز في أوروبا وأمريكا، إلا أن الأحداث العربية التي جاءت محملة بشعارات الديمقراطية والحرية وكثير من الشعارات البراقة، واجتاحت دولا كثيرة في الشرق الأوسط منذ أواخر عام ٢٠١٠م، وأسقطت أنظمة حكمها، ابتداءً من تونس بعد حادثة إشعال النار في جسد (محمد البوعزيزي) مرورًا بمصر وليبيا وانتهاءً باليمن وسوريا، قادت إلى هدم وإسقاط أنظمة قديمة وتفكيك بناها السياسية والاجتماعية.

د. إبراهيم العثيمين

وفي ظل غياب البديل الجاهز لقيادة المجتمع، اتجهت الأمور إلى حالة من الفوضى العارمة وأصيبت المؤسسة العسكرية بشقيها، الجيش والأمن، بفقدان السيطرة على الأوضاع الأمنية وعدم القدرة على احتواء الفوضى الجماهيرية وما نجم عنها من اضطرابات ومظاهرات، مما انعكس بدورة في فقدان القوى السياسية القدرة على تسوية العملية السياسية وآليات الحكم في البلاد. وأصبحت البيئة مناسبة لتكوين جماعات إرهابية والتعاون مع جهات أجنبية مغرضة وكذلك التعاون مع تنظيمات إرهابية بالخارج. فالأحداث العربية أسهمت في إعادة تشكيل ظاهرة الإرهاب، وبدأت مؤشرات الهجمات الإرهابية تأخذ مؤشرًا تصاعديًا في منطقة الشرق الأوسط. فبناء على مؤشرات الإرهاب العالمي لعالم (٢٠١٢-٢٠١٨م) الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام -مقره أمريكا وأستراليا- أن ٦ دول في الشرق الأوسط تأخذ نصيب الأسد من الهجمات الإرهابية، هي العراق، سوريا، اليمن، الصومال، وليبيا. وبناء على المؤشر فإن المنطقة شهدت ارتفاعًا في عدد الهجمات الإرهابية وضحاياها، حيث تم تنفيذ ٧٠٪ من الحوادث الإرهابية العالمية في المنطقة، ووصل عدد الوفيات الناتجة عنها ما يزيد عن ٤٤٪ من إجمالي الوفيات عالميًا.

وتربط دراسة لمعهد "جين" المتخصص في دراسات حول الإرهاب والعمليات المسلحة IHS Jane's Terrorism and-Insurgency Centre بين النتائج التي أفضى إليها «الربيع العربي» ومستقبل الإرهاب والعمليات المسلحة على المنطقة. حيث يقول مدير المعهد وأحد معدي الدراسة ماثيو هينمان إنه "في العام ٢٠٠٩م، تم تسجيل ما مجموعه ٧,٢١٧ من الهجمات في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٣م، ارتفع هذا العدد بنسبة أكثر من ١٥٠٪ ليصل الى ١٨,٥٢٤ هجمة". وبالتالي هناك ارتفاع حاد طرأ على وتيرة الإرهاب والعمليات المسلحة بعد الأحداث العربية. وعليه أصبحت المنطقة واجهة رئيسية للإرهاب، تهدد الأمن والسلام وتعرض الاستقرار للخطر. وترجع أسباب ارتفاع وتيرة الإرهاب والعمليات المسلحة بعد الأحداث العربية إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

مع غياب البديل الجاهز في دول الربيع العربي حلت الفوضى وأصيبت المؤسسة العسكرية بشقيها بفقدان السيطرة والاحتواء

١. عدم الاستقرار السياسي

وفقًا لتقارير مؤشر السلام العالمي Global Peace Index لمعهد الاقتصاد والسلام والمبني على عدة مؤشرات من ضمنها مؤشر عدم الاستقرار السياسي، ارتفعت درجة عدم الاستقرار السياسي لكثير من دول الربيع العربي. فعلى سبيل المثال جرى تصنيف مصر في المركز (١٤٣) من جملة (١٦٢) دولة في عام ٢٠١٤م، بعد أن كانت في المركز (٥٢) عام ٢٠١٠م. أما ليبيا فتصنيفها في المركز (١٣٣) عام ٢٠١٤م، بعد أن كانت في المركز (٥٢) عام ٢٠١٠م. أما اليمن فقد جاءت في المركز (١٤٧) عام ٢٠١٤م، بعد أن كانت في المركز (١٣٣) ٢٠١٠م. أما تونس جاءت في المركز (٧٩) عام ٢٠١٤م، بعد أن كانت في المركز (٣٧) عام ٢٠١٠م، فكلما زادت درجة عدم الاستقرار السياسي في المجتمع زاد على أثره الصراع الداخلي في الدولة وبالتالي زادت وتيرة العمليات الإرهابية. فالتنظيمات الإرهابية تحتاج إلى بيئة مضطربة، مفككة، متنازعة، غير مستقرة سياسيًا، لكي تدبر وتخطط وتدرب. فالبيئة التي ينعدم فيها النظام أو يضعف هي البيئة الجاذبة للعناصر المتطرفة واستيرادهم من الداخل أو تلك التي تقدم من الخارج ومن ثم توجيههم إلى مناطق أخرى

مضطربة. وهذا ما شهدته الساحة الليبية والعراقية والسورية واليمنية والمصرية. وعليه فالعلاقة وثيقة بين الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي.

٢. ضعف مؤسسات الدولة

يقول فرانسيس فوكوياما أحد أهم الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين المعاصرين، فضلاً عن كونه أستاذًا للاقتصاد السياسي الدولي في كتابة "بناء الدولة الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشري" أن جوهر الدولة هو في مقدرتها على فرض قرارها بالقوة. هذه القوة هي التي تسمى الآن بـ "القوة المؤسسية". فعدم قدرة دول ما يسمى بالربيع على فرض سلطتها، رسخ الترهل في مؤسساتها السياسية والأمنية، ومن ثم انعدام الثقة بالدولة وسلطاتها، وبالتالي نشأت ولاءات دون الدولة، ولاءات قبلية أو طائفية لأن الفرد شعر أن الدولة لا تستطيع توفير الأمن له فلجأ إلى القبيلة أو الطائفة. هذا الانتماء إلى هويات (ما دون الدولة) أدى إلى إضعاف وتفكك الدولة، وبالتالي تحولت إلى أرض خصبة للجماعات الإرهابية والجهادية المتطرفة، كما هو الحال في ليبيا واليمن والعراق وسوريا. ففي ظل غياب الجيش والشرطة وانتشار السلاح تشكلت مليشيات إرهابية (الحوثيين في اليمن، داعش في سوريا والعراق والتكفير والجهاد في مصر وأنصار الشريعة في ليبيا) التي استغلت الفراغ الأمني فاغتصبوا مهام الدولة وشلوا مؤسساتها. وبسبب ضعف الدولة وعدم قدرتها على الضغط على مصادر تمويل هذه المليشيات تحولت الأخيرة من مجرد جماعة أو تنظيم صغير إلى دولة داخل الدولة باستقلال كامل للموارد والسلاح والتنظيم مما أثر سلبًا على المستوى الأمني والسياسي للدولة. فلولا ضعف مؤسسات الدولة لما استطاعت هذه المليشيات التمدد عموديًا وافقيًا في مؤسسات الدولة وشل قدرتها وزادت قدرتها التنظيمية من خلال العمل العسكري أو اللوجستي.

٣. التدخل الخارجي

عدم الاستقرار السياسي والترهل المؤسسي أعطى الشرعية والمبرر لشرعنة التدخل الخارجي وفتح الأبواب لتنافس القوى الإقليمية على التدخل في الدولة وإرسال الأسلحة والأموال والدعم اللوجيستي للجماعات التي تخدم مصالحها. فسوريا خير مثال على تحولها إلى مسرح للتنافس الإقليمي والدولي لتحقيق وحماية مصالحه. وأيضًا دعمت إيران الحوثيين في اليمن. فبعد الاحتجاجات في اليمن ٢٠١١م والإعلان عن المبادرة الخليجية بدأت عملية الاستقطاب والتجنيد للمشروع الإيراني في اليمن بشكل أكثر وضوحًا، وذلك عبر خلايا التجسس المرتبطة مباشرة بمركز قيادة ويشرف عليها ضابط سابق في الحرس الثوري الإيراني والتي تهدف من خلالها إلى تقوية الدعم للتمرد الحوثي الشيعي في شمال البلاد وتزويده بالأسلحة ، أو عن طريق تجنيد شباب وناشطين وتسفيرهم خارج اليمن تحت لافتة إقامة مؤتمرات وورش عمل يستدعى لها ناشطين من الشباب والأكاديميين ومشايخ القبائل للحضور إلى بيروت أو طهران أو دمشق، وكان في كل مرة يتم اختيار مجموعة منهم وتأهيلهم من خلال دورات إعلامية أو أمنية أو عسكرية أو سياسية.

«حدائق وسط الحرائق»

لخص معالي الدكتور عبد اللطيف الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال كلمته التي ألقاها في منتدى الدبلوماسية العامة والاتصال الحكومي الذي ينظمه المكتب الإعلامي لحكومة دبي، الواقع الذي نعيشه اليوم بأقل العبارات عددًا وأكثرها وضوحًا، فقال: «إن دول مجلس التعاون تشبه اليوم حدائق في وسط حرائق»، وهو أن دول الخليج أصبحت «مُصدِّرة» للاستقرار للمنطقة والعالم بجعله عالمًا أفضل للجميع. وعلى الرغم من أن هذا الوصف يجمل الوضع الجيوسياسي الحالي وتحدياته الكبرى، وأن دول الخليج تمتعت باستقرار نسبي على مؤشر الإرهاب العالمي لسنوات طويلة، إلا أن الأحداث العربية انعكست على أمن واستقرار دول الخليج وإن كانت بنسب متفاوتة. فبناء على قاعدة البيانات العالمية لرصد الإرهاب (START) من (٢٠١٢-٢٠١٥م)، فقد شهدت السعودية أكثر من ١٢٩ عملية إرهابية خلال هذه الفترة، وكان عام ٢٠١٥م، قد سجل أعلى مستويات الإرهاب التي تشهدها المملكة منذ عام ٢٠٠٠م، والذي تزامن مع إعلان قيام تنظيم داعش الإرهابي في يونيو ٢٠١٤م، حيث شهدت ٤٨ هجومًا إرهابيًا أسفر عن مقتل ١٠٧ أشخاص، والذي يمثل ارتفاعًا يُقدر بحوالي ستة أضعاف في الوفيات الناتجة عن عمليات إرهابية مقارنة بعام ٢٠١٤م. أما البحرين فسبب

اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك انتقال من التعاون العسكري إلى الدفاع المشترك وحددت مرتكزات الدفاع وأسسه وأولوياته

تصعيد أحداث العنف الطائفي التي انطلقت في فبراير ٢٠١١ م، وتأجيجها من قبل إيران وحلفائها في العراق ولبنان، فقد شهدت البحرين ٢٦ عملية إرهابية في عام ٢٠١٢م. وفي عام ٢٠١٣م، زاد عدد العمليات إلى ٥٢ عملية إرهابية، إلا أنه انخفض هذا العدد عام ٢٠١٤م، إلى ٤١ عملية. وفي عام ٢٠١٥م، انخفض معدل العمليات إلى ١٨ عملية إرهابية. فيما تمتعت باقي دول الخليج بقدر عالٍ من الاستقرار، ولم تشهد إلا عملية أو عمليتين إرهابيتين على الأكثر خلال هذه الفترة. أما عمان فلم تشهد أي عملية إرهابية منذ عام ٢٠١٢ م، إلى عام ٢٠١٥م، واستمتعت باستقرار نسبي.

مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٦م، الذي أصدره معهد الاقتصاد والسلام، في سيدني الأسترالية، وتم نشره في نوفمبر ٢٠١٦م، وهو يعتمد بشكل أساسي على بيانات من قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (START)، أوضح أن دول الخليج شهدت ارتفاعًا نسبيًا في المؤشر، فالسعودية حصلت على المرتبة ٣٢ عالميًا بدرجة ٥,٤٠٤ من ١٠ في درجة خطر الإرهاب، لعام ٢٠١٦م، بعد أن كانت في المرتبة الـ ٤٢ عالميًا بدرجة ٤,٠٠٦ من ١٠ في مؤشر لعام ٢٠١٥م، مسجلة بذلك ارتفاعًا يُقدر بحوالي ستة أضعاف في الوفيات الناتجة عن عمليات إرهابية مقارنة بعام ٢٠١٤م، حيث شهدت ٤٨ هجومًا إرهابيًا أسفر عن مقتل ١٠٧ أشخاص، وكان ذلك من أعلى مستويات الإرهاب التي تشهدها المملكة منذ عام ٢٠٠٠م. وبالنسبة للكويت فقد حصلت على المرتبة ٣٧ بدرجة ٤,٤٤٩ من ١٠ في درجة خطر الإرهاب، في مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٦م، بعد أن كانت في المرتبة الـ ١٢٢ بدرجة ٠,٠١٩ لعام ٢٠١٥م، مسجلا بذلك ارتفاعًا يُقدر بحوالي ١٠٪ مقارنة بالعام الماضي. وبالنسبة للبحرين فقد حصلت على المرتبة ٤٤ بدرجة ٤,٢٠٦ من ١٠ في درجة خطر الإرهاب، لعام ٢٠١٦م، بعد أن كانت في المرتبة الـ ٣٠ بدرجة ٤,٨٧١ في مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥م، مسجلا بذلك انخفاضًا يُقدر ٠,٦٦٥ مقارنة بالعام الماضي. فيما تمتعت باقي دول الخليج بقدر عالٍ من الاستقرار، حيث حصلت سلطنة عمان على صفر، وحصلت قطر على ٠,٢٣، كما حصلت الإمارات على نسب مقاربة حيث حققت ٠,٤٢٢ .

وبالتالي ظاهرة الإرهاب لم تعد ظاهرة محصورة بحدود دولة وداخل النطاقات التقليدية للدول أو في منطقة معينه بل تجاوزت الحدود، وأصبح العالم كله داخل خارطة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود. وتحولت هذه التطورات لظاهرة الإرهاب العابر للحدود من مجرد تهديد محتمل للدول ليصبح خطرًا حقيقيًا وواقعيًا يستوجب التنسيق الدولي للتصدي له. كما لا بد من تفعيل الجانب الأمني والسياسي أكثر من الجانب العسكري. فبناءً على تقارير مؤشرات الإرهاب العالمي أن ما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٦م، سبعة في المائة فقط من المنظمات الإرهابية تم القضاء عليها من خلال العمليات العسكرية، في حين أن ٨٣٪ من هذه المنظمات تم القضاء عليها من خلال الجهود الاستخباراتية ومن خلال العمليات السياسية.

من الضروري لدول التعاون والتنسيق على كافة المستويات للوقوف بحزم أمام التهديدات والمخاطر

دول الخليج: حتمية التعاون لاستدامة الأمن والرفاه

منذ انعقاد القمة الخليجية الأولى في أبوظبي عام ١٩٨١م، والتي أرسى فيها قادة دول الخليج، صيغة تعاونية تضم الدول الست، بهدف "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وذلك وفق ما نص عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مادته الرابعة"، تواصل انعقاد القمم بين قادة دول الخليج، لتحقيق هذا الهدف المنشود التي يتطلع له كافة مواطني دول المجلس. بحكم الظرف الإقليمي الاستثنائي التي تعيشه المنطقة، وما تشهده من تطورات وتحديات تحتم ضرورة التنسيق والتعاون المستمر لكيفية مواجهة تلك التحديات على مختلف الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية.

أولاً: حتمية التعاون الأمني لمواجهة الجريمة المنظمة والتدخلات الإيرانية

منذ بداية الثمانينات في القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر والهاجس الأمني يحظى باهتمام قادة دول المجلس. فقد واجهت المنطقة العديد من التحديات بداية من نجاح الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م، مرورًا بالحرب العراقية – الإيرانية في ١٩٨٠م، مرورًا كذلك بفترة الحرب الباردة والإفرازات التي انبعثت منها وتداعياتها الخطيرة، ودخول منطقة الخليج في دائرة المصالح الدولية، مرورًا بالغزو السوفيتي لأفغانستان ١٩٨٠م، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١م، مرورًا بأحداث ١١ سبتمبر وبروز تهديد جديد يتمثل بالإرهاب بكل صوره وأشكاله، وانتهاءً بإفرازات ما يسمى بالربيع العربي ودخول كثير من دول المنطقة في نفق عدم الاستقرار، ثم بروز النسخة المحدثة من تنظيم القاعدة والمعروف بـ "الدولة الإسلامية" (داعش) التي تصاعدت عملياته الإرهابية لتصل إلى داخل دول الخليج، سواء تلك التي نُفّذت أو تلك التي أُحبطت، هذا بالإضافة إلى استغلال إيران لتلك الأحداث

قوات «درع الجزيرة» الذراع العسكرية الدفاعية لدول المجلس وصمام الأمان ونجحت في اختبارات الدفاع عن استقرار الخليج

للتغلغل والتدخل في شؤونها بهدف توسيع نفوذها. هذه الأحداث بشقيها الإيراني والداعشي استدعت حتمية التعاون الأمني بين دول الخليج لمواجهة تلك التحديات.

وقد تبنت دول الخليج استراتيجيات حازمة وصارمة لمواجهة تلك التحديات. ففي عام ٢٠٠٢م اقرت دول المجلس استراتيجية أمنية مشتركة ومتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب، جاءت في وثيقة من ستة عناصر كركائز لمكافحة الإرهاب بعنوان (الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب). ثم في عام ٢٠٠٤م، كان الاجتماع الثالث والعشرين لوزراء الداخلية في دولة الكويت وشهد توقيع الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب كآلية لتفعيل استراتيجية دول مجلس التعاون لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب. وعلى الرغم من أن دول المجلس وقعت في التسعينات على الاتفاقية الأمنية الشاملة التي حدثت فيما بعد، إلا أن اتفاقية مكافحة الإرهاب كانت أكثر شمولية فيما يتعلق بقضايا الإرهاب وتشكل الإطار القانوني والتنظيمي لتشريعات خليجية ووطنية موحدة لمكافحة الإرهاب. وتنفيذًا للاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، وتعزيزًا لجهود دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب، تشكلت في عام ٢٠٠٦م، لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب يحال لها كل القضايا المتعلقة بالإرهاب، تعقد اجتماعاتها بشكل دوري (سنوي). وكان التمرين الأمني الخليجي المشترك (أمن الخليج العربي) بمملكة البحرين في نوفمبر ٢٠١٦م، أنموذجًا حيًا لهذا التنسيق والتكاتف الخليجي، ودليلاً على تصميم دول المجلس على الوقوف أمام كل التحديات بكل حزم وتعاون تام.

ثانيًا: حتمية التعاون العسكري لصد أي اعتداء

أثبتت عملية "عاصفة الحزم" التي قادتها السعودية بمشاركة دول الخليج وعدد من الدول العربية للدفاع عن الشعب اليمني وحكومته الشرعية وإنقاذه من الحوثيين عملاء إيران، مدى التنسيق والتعاون العسكري بين دول الخليج، وأثبتت أنها أيضًا قادرة على إيجاد حائط صد قوي ورادع لأي اعتداء خارجي وكذلك قادرة على تأمين وحماية موارد دولها وضمان مكتسبات شعوبها. وكان تمرين درع الجزيرة المشترك (١٠) بالمنطقة الشرقية في السعودية (٢٣ فبراير – ٩ مارس ٢٠١٩م)، بمشاركة قوات من دول المجلس، يمثل أنموذجًا لهذا التنسيق والتعاون والتكامل الدفاعي بين القوات المسلحة بدول المجلس، ودليلاً على تصميم دول المجلس على الوقوف أمام التحديات بكل حزم وبتعاون تام. ودول الخليج ماضية في تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة أي اعتداء.

وقد نجحت دول المجلس خلال السنوات الماضية في تحقيق درجة عالية من التنسيق العسكري في مجالات عدة، منها التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك بالمنامة في ديسمبر ٢٠٠٠م، والتي مثلت مرحلة جديدة من العمل العسكري المشترك، بالتحول من مرحلة التعاون العسكري التي دامت عقدين إلى مرحلة الدفاع المشترك بين دول المجلس، وقد شملت الاتفاقية وحددت العديد من مرتكزات الدفاع المشترك ومنطلقاته وأسسه وأولوياته منها الالتزام بالنظام الأساسي لمجلس التعاون، وعزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، ومهدت لظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة عام ٢٠٠٩م، والتي شكلت خطوة أساسية على طريق بناء المنظومة الدفاعية المشتركة لمجلس التعاون، من خلال تحديد رؤية واضحة تعمل دول المجلس من خلالها على تنسيق وتعزيز تكاملها وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها، وصولاً للتكامل الدفاعي المنشود.

وتعتبر قوات «درع الجزيرة» المشتركة التي تم إنشاؤها عام ١٩٨٢م، الذراع العسكرية الدفاعية لدول المجلس، وصمام الأمان. فخلال أربعة عقود شاركت قوات درع الجزيرة في العديد من المواقف التي تتطلب تدخلها ابتداءً من الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١م، ومشاركة القوات الخليجية المشتركة في أحداث البحرين عام ٢٠١١م، التي جاءت «انطلاقا من مبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول مجلس التعاون على ضوء المسؤولية المشتركة لدول مجلس التعاون في المحافظة على الأمن والاستقرار التي هي مسؤولية جماعية».

وحيث أن "درع الجزيرة" تم تأسيسها قبل الاتفاقية، إلا أن الاتفاقية ساهمت في تطوير القوات من حيث الحجم والتنظيم. ففي عام ٢٠٠٦م، تم تطوير "درع الجزيرة" إلى قوات مشتركة، وعززت بجهد بحري وجوي، وذلك لرفع كفاءتها القتالية. وفي عام ٢٠٠٩م، تم تعزيزها بقوة تدخل سريع لردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات. ونظرًا إلى أهمية وجود قيادة عسكرية موحدة لدول المجلس، تعنى بتخطيط وإدارة العمليات العسكرية المشتركة، في إطار اتفاقية الدفاع المشترك، وافقت قمة الكويت في ديسمبر ٢٠١٣م، على تطوير قيادة قوات درع الجزيرة

المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، وأن تكون بمسمى "قيادة قوات درع الجزيرة". ومؤخرًا تم إعداد الخطة الزمنية لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين ومحاور التكامل الدفاعي، بهدف بناء شراكة استراتيجية قوية، وإقامة منظومة دفاعية فاعلة لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات.

ثالثًا: حتمية التعاون الاقتصادي لاستدامة الرفاه والتنمية

استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس (٢٠١٠ - ٢٠٢٠م) تمثل الإطار العام للعمل التنموي الخليجي المشترك، من خلال تحقيق مسيرة تنموية خليجية مستدامة ومتكاملة في كافة المجالات. ويمكن القول إن التكامل الاقتصادي بين دول المجلس مر بعدة مراحل رئيسية: المرحلة الأولى ابتدأت عام ١٩٨٣م، بانتقال المجلس من منطقة التجارة الحرة من خلال توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨٣م، والتي حدثت عام ٢٠٠١م، إلى الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣م. حيث تم إلغاء التعرفة الجمركية على السلع والخدمات بين الأعضاء، شهدت فترة منطقة التجارة الحرة (١٩٨٣-٢٠٠٢م) ارتفاعًا في حجم التبادل التجاري بين دول المجلس ثلاثة أضعاف من ٥ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار. المرحلة الثانية امتدت من إقامة الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣م، والتي أصبحت المنتجات الوطنية لدول المجلس تنتقل بين الأعضاء دون قيود جمركية أو غير جمركية إلى إعلان تأسيس السوق الخليجية المشتركة في يناير ٢٠٠٨م، الذي يعتبر رافد مهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وهو ما يعمل على تحقيق (المواطنة الاقتصادية)، والتي تتيح لأبناء المجلس الكثير من المزايا سواء على مستوى التنقل والإقامة أو التملك أو التعليم أو العمل والتجارة. فخلال عام واحد تنقل قرابة ٢٦ مليون مواطن خليجي بين دول المجلس دون قيود. على مستوى العمل، هناك ٢٦ ألف مواطن خليجي يعملون في الدول الأعضاء بالقطاعين الحكومي والأهلي والمساواة مع مواطني الدولة التي يعمل بها. مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية فهناك حوالي ٨٣ ألف مواطن خليجي صدرت لهم رخص تجارية. تملك العقارات فهناك حوالي ١٩٨ ألف تملكوا عقارات في غير دولهم من دول المجلس. التمتع بمظلة الحماية التأمينية والتقاعد فهناك حوالي ٢٧ ألف مواطن خليجي يستفيدون من مظلة الحماية التأمينية والتقاعد في دول المجلس الأخرى. تنقل رؤوس الأموال، وذلك لتسهيل التعاملات المالية والاستثمارية والتجارية، وبالتالي فقد سمح للبنوك الوطنية الخليجية بفتح فروع لها في جميع الدول الأعضاء، هناك حوالي ٢٥ مصرفًا خليجيًا لديها فروع في الدول الأعضاء. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، حوالي ٤٣٠ ألف مواطن خليجي يتملكون أسهما في ٦٦٥ شركة مساهمة في الدول الأعضاء الأخرى برأسمال يبلغ ٢٥٩ مليار دولار. وأخيرًا التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. فإن حوالي ٤٣ ألف طالب وطالبة يدرسون في المدارس الحكومية في دول المجلس الأخرى وحوالي ١٣٥ ألف مواطن خلال عام استفادوا من الخدمات الطبية الحكومية. وبالتالي هناك مزايا حقيقة للمواطن الخليجي تحققت بفعل عمل دؤوب ومستمر. فنحن نتحدث عن ٤٦ لجنة وزارية و٣٥٠ لجنة عمل و٧٠٠ اجتماع سنويًا، أي اجتماعين يوميًا بمشاركة ١٣ ألف مسؤولاً خليجيًا من مختلف القطاعات.

رابعًا: حتمية الحوار الاستراتيجي مع دول العالم لتعزيز المصالح المشتركة

على مدى السنوات الماضية دخلت دول المجلس كمنظومة من خلال آليات الحوار الاستراتيجي في العديد من الحوارات الاستراتيجية مع دول ومنظمات إقليمية مثل الصين واليابان وأستراليا وبريطانيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي وغيرها، بهدف تعزيز العلاقات، وفتح آفاق جديدة لتوسيع مصالح دول المجلس على المستوى الجماعي. لما في هذا الحوار من تعميق التفاهم حول القضايا الأمنية والدولية، وتنمية العلاقات مع العالم. وتقوم آليات الحوار الاستراتيجي على وضع خطة عمل مشتركة في جميع المجالات ثم يحدد برامج زمنية لتنفيذها. ومن ثمار هذا الحوار الاستراتيجي ما حظيت به قمة الصخير في البحرين في عام ٢٠١٦م، من مشاركة تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية، التي تمثل مشاركتها نقلة نوعية في العلاقات الخليجية البريطانية.

أخيرًا دول المجلس هي عامل استقرار مهم في المنطقة وخاصة في ظل هذه التحولات الخطيرة التي تعصف بالمنطقة بعد ما عرف بـ «الربيع العربي»، حيث تحولت كثير من الدول إما إلى دول فاشلة أو في طريقها إلى الفشل، ومع تصاعد الأعمال الإرهابية في دول المنطقة والتي اتخذت من هذه الدول منصات لعملياتها الإرهابية استطاعت كثير من هذه التنظيمات الإرهابية بسبب هذه الاضطرابات أن تحصل على كثير من الأموال والأسلحة مكنتها من تطوير أدواتها وأساليبها. وبالتالي أصبح من الضروري لدول المجلس من التنسيق على كافة المستويات للوقوف أمام كل التهديدات بكل حزم وبجهود منسقة وتعاون تام.

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - كاتب سياسي وباحث في العلاقات الدولية

الأمن الإقليمي من منظور خليجي: التحدي وضع البيض في ثلاث سلال

ثلاثة متغيرات في منطقة مجلس التعاون والبدائل الاقتصادية القضية الأهم

من الواضح أن العالم يغادر بسرعة محطة (النظام العالمي) الموحد والذي بُني بعد الحرب العالمية الثانية، على تفرعاته، سواء في القطبيتين (الاتحاد السوفيتي ـ أمريكا) أو القطب الواحد (أمريكا) فقط، بعد فترة قصيرة من سقوط الاتحاد السوفيتي، إلى مرحلة جديدة تبينت معالمها منذ فترة، يمكن أن تسمى (السلال الثلاث) وهي **أولاً**: (القطبية الأورو ـ آسيوية)، التي تُبنى بسرعة، وتقودها روسيا الاتحادية، محاولة منها لسحب دول أوروبا، أو بعضها إلى هذه القطبية، خاصة مع ظهور (التنافر) بين أوروبا والولايات المتحدة في عدد من الملفات الكبرى، ومع التوجه الجديد للترامبية، ومحاولة عزل أمريكا عن حلفائها التقليديين، الذين رصت صفوفهم بعد الحرب العالمية الثانية بأثمان باهظة، **ثانيًا**: القطبية الآسيوية التي تقودها الصين، القادمة بقوة في المجالين التقني والاقتصادي وربما العسكري في وقت لاحق، وهي تبني تحالفات في آسيا على رأسها الهند وباكستان وبعض دول (آسيان) العشرة، **وثالثًا**: القطبية (الأمريكية).

د. محمد الرميحي

هذه السلال الثلاث تتكون وبسرعة، لتخلق نوعًا جديدًا وغير مسبوق لنظام عالمي جديد. بجانب ذلك نجد أن بعض الدول الإقليمية (ذات القوة المتوسطة) مثل تركيا وإيران، تحاول أن تلتحق بإحدى القبعات الثلاث، فإيران أصبح لها علاقة بالقطبية (الآسيو-أوروبية) بقيادة روسيا الاتحادية، وتحاول أن تخلق رأس جسر أوروبي في التحايل على العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وهي تستفيد، في توسعها الإقليمي، مستندة على القوة الروسية خاصة في منظومة السلاح والمنظومة الدبلوماسية، فقد أنقذت الأخيرة الأولى أكثر من مرة في مجلس الأمن، من خلال رفض أية إدانة لتدخلاتها في المنطقة، كما تستفيد تركيا من وضع قدم في (الآسيوية الأوروبية) و القدم الأخرى في (الأمريكية) مع ميل سريع ومتعاظم إلى الأولى، كما تحاول دول الخليج أن تستفيد من القطبية الثلاثية من خلال إقامة علاقات متوازنة في السلال الثلاث، فقد قامت قيادات في كل من السعودية و قطر والكويت والإمارات بزيارات متعددة إلى الدول الآسيوية الكبرى (الصين والهند) وبعض دول (آسيان) في العشرية الأخيرة، من أجل تمتين العلاقات الاقتصادية والثقافية، كما ترتبط بكل من روسيا والولايات المتحدة بعلاقات تاريخية، إلا أن تلك العلاقات في الغالب فردية وليست (جماعية واستراتيجية) وهذا ما يضعف الموقف الخليجي تجاه السلال الثلاث من جهة وتجاه التحدي الإقليمي من جهة أخرى..

المتغيرات داخل دول المجلس

هذا الضعف نتج عن عدد من المتغيرات داخل دول المجلس، على رأسها متغيران مهمان، وآخر ثالث غير ظاهر، وهي، **أولاً**: الإصلاحات الشاملة التي تحدث في المملكة العربية السعودية والتي لها عدة جوانب وهي التطور الاقتصادي (الهائل) والسير قدمًا لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ المعلن عنها، والتي تأخذ طريقها للتنفيذ حاليًا، والاصلاحات الاجتماعية من خلال تمكين المرأة وتسهيل وسائل الترفيه والتغيير الجذري الإيجابي في تطوير الإدارة، وهذا يجعل من الدولة الخليجية الأكبر مهتمة بالكثير من الأولويات المهمة التي تهدف إلى تحسين الأداء وتنويع الاقتصاد وتنفيذ برامج حضارية كبرى، **والمتغير الثاني فهو** (الخلاف الخليجي-القطري) طبعًا ومصر. إلا أن **المتغير الهام** (**الثالث**) وغير الظاهر، فهو (احتمال العسرة) في المنظومة الخليجية، أي تسارع احتمال عدم القدرة على الوفاء

بما عرف حتى الآن بمطالب (دولة الرفاه)، إلا أن المتابع سوف يلاحظ أن القضية المخفية في مسيرة الإصلاح الخليجي، هي إيجاد بدائل اقتصادية وهي القضية الأهم في مواجهة التحدي، وعليه من الضروري إيجاد بدائل للنفط. الفكرة ليست جديدة على المشتغلين بالتفكير من أبناء دول مجلس التعاون، فهناك نخب، على الأقل في العقود الأربعة السابقة، ظلت تنادي بالنظر الجدي لمرحلة ما بعد (عصر النفط) التي هي قادمة لا شك، وكان الاعتماد على النفط فترة ليست قصيرة من الزمن، قد أقعد المجتمعات عن التطور الطبيعي الذي كان يجب أن تمر به للتحول المرن في اقتصادها ومجتمعاتها، والذي اتخذ شكلاً هجينًا من الاقتصاد الاشتراكي في التوزيع -وخلق الاتكالية- والرأس مالي في الإنتاج، وحتى يصل متخذ القرار إلى أهمية تغيير المسار، وإلى أن أصبح القرار ضروريا، أخذ وقتًا طويلاً بسبب (ملابسات اليويو النفطي/ انخفاض - ارتفاع الأسعار الدورية) الذي راوح في رؤية متخذ القرار بين البدأ أو التريث، للقيام بإصلاحات، أما اليوم حيث بدأت ميزانيات بعض الدول تشهد عجزًا متناميًا، كما تراجع الائتمان الدولي لاقتصاداتها ووصل الأمر تقريبًا إلى جيوب الناس العاديين لذلك أصبح الأمر فرض عين، لأن دعم (الأمن الإقليمي) يحتاج لحفظه أول ما يحتاج إلى رأسمال بشري مدرب، فبدونه يصبح الأمن هشًا وغير فعال.

القُطبة المخفية في هذا النقاش هي موقع التعليم والتدريب أو ما يسمى الاستثمار في رأس المال البشري في تلك الخطط والرؤى الاقتصادية المستقبلية ودعم الأمن الإقليمي، دون وضع (إصلاح التعليم في قلب تلك الخطط فلن تؤتي أُكلها). لا ينكر أحد أن العقود الخمسة الماضية في تاريخ الخليج خلقت شيئًا يمكن أن يقال له (ثورة صامتة في التعليم) إلا أن هذه الثورة تركزت في الغالب على الكم، وافتقدت في كثير منها للكيف والنوعية. فلم تتمكن هذه المجتمعات، بشكل جماعي وواعي من الوصول إلى (القفزة النوعية) التي تم مثلها في بلدان أخرى مثل سنغافورة أو ماليزيا أو حتى فيتنام مؤخرًا. السياق الاجتماعي/ السياسي/الثقافي في هذه المجتمعات لم يسمح بتلك القفزة النوعية المبتغاة، بسبب نوعية الممارسات الاقتصادية التي يمكن أن تسمى اشترا-مالية أي (اشتراكية/ رأسمالية) التي خلقت نوعًا من الأداء الحكومي المتكاسل، وفرصًا كبيرة لتفشي أنواع من الفساد، والاعتماد على الدولة في التوظيف، وقد وسع كل ذلك الفجوة بين التعليم والتنمية، ولا زال الكثير من تلك العناصر في الثقافة الشعبية عالقًا، مما قد يعطل أي طموح لتحقيق القفزة النوعية المرتجاة، والسبب التراخي في فهم أهمية التعليم في المنظومة التنموية. لقد زاد على ذلك في (المتغيرات الثلاثة ومعوقاتها) الخلاف بين منظومة دول مجلس التعاون والذي يسمى (الخلاف القطري) وله أكثر من تسمية.

الخلاف الخليجي

الخلاف بين دول الخليج ليس جديدًا، فهو قديم، قدم المنازعات القبلية، وكان في السابق يستخدم (رأس المال الاجتماعي) لحل تلك المنازعات، وحتى فترة متأخرة، وما يعنيه (رأس المال الاجتماعي) هو أن تستخدم (العلاقات القبلية التقليدية) لحل الخلافات الناتجة، يحدثنا الأستاذ عبد الله بشارة عن كيفية حل الخلاف بين قطر والسعودية بعد حادثة (الخفوس) ويقول بشارة إن أمير قطر وقتها، الشيخ خليفة بن حمد عندما وصل إلى أبو ظبي (مقر القمة) قال له، هل يمكن أن يسير القبطان ولديه ستة بحارة بخمسة فقط!

استقرت معظم الكتابات على تعريف ما اصطلح إعلاميًا وسياسيًا على تسميته بـ (أزمة الخليج، أو الأزمة القطرية) على إنها خلاف سياسي حاد بين أربع دول، هي مصر، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات (ثلاث منها في منظومة مجلس التعاون) من جهة، وبين دولة قطر من جهة أخرى، التي هي أيضًا في نفس المنظومة الخليجية، وتتعدد قراءة أسباب الأزمة من تنظير بالغ البعد وضارب في التحليل غير الواقعي، وبين تبسيط ظاهري. في التنظير المُتخيل نجد أن أحد الذين يعتقد أنهم من (جماعة الإخوان) والعامل في أحد المؤسسات القطرية، يذهب إلى القول أن الأزمة (صراع بين الثورة المضادة للربيع العربي، وبين المدافعين عن ثورة الربيع)، هنا (الثورة المضادة تعني الدول الأربع) والمدافع عن الثورة يعني (قطر)! يذهب الكاتب للقول (انتقال قوى الثورة المضادة وظهيرها الدولي (الولايات المتحدة) إلى محاولة تغيير القيادات في المعسكر المقابل) هو المثال الواضح ويضرب مثلا بمحاولة (الانقلاب في تركيا / يوليو ٢٠١٥م) و (محاولة الانقلاب في الدوحة / مايو ٢٠١٧م) على إنها أعمال ترمي إلى تأكيد مسار (الثورة المضادة)، قد يكون هذا التنظير مقبولاً بارتياح لدى الجانب القطري والإخواني، ويسهل عليه نسبيًا السير في نفس التوجه الذي اتخذه على أساس (مبدئي)، ولكن

(حديث الكواليس) يتوجه إلى أن يسير مجلس التعاون بخمسة بحارة بدلاً من ستة وإن اقتضى الأمر أربعة لأن التحدي هائل

ذلك التحليل هو افتراضي وعاطفي وبعيدًا عن أرض الواقع، أما التحليل التبسيطي يذهب للقول، إن الأزمة هي (سحابة صيف) يمكن أن تمر بأقل الأضرار على الجميع، ولكنها أيضًا ليست كذلك، فهي أزمة حقيقية، وسوف تكون لها نتائج عميقة على النسيج الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي لدول الخليج على الأقل لفترة قد تطول، وقد تتطور إلى ما أسماه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد إلى (ما لا يحمد عقباه). وهي بكل المقاييس أزمة جذرية عميقة تقف أمامها النخبة الخليجية المستنيرة موقف (القلق) الممزوج بالانزعاج خوفًا على بقاء واستمرار هذه المجتمعات كما هي اليوم، وكما تجمع من حولها مجموعة من (الطفيليات) التي تتكاثر كلما طالت الأزمة ومستفيدة منها، كما تعطل بشكل واضح مسيرة مجلس التعاون وتستنزف الطاقات والأموال، وتعرض الأمن الإقليمي لمخاطر حقيقية.

أسباب الأزمة الحالية

الأزمة ليست جديدة أو وليدة اللحظة، بل هي قديمة، ربما قدم وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم على الأقل بعد عزل والده الشيخ خليفة بن حمد في ٢٧ يونيو ١٩٩٥م، أو حتى قبل ذلك وكان الافتراض في الخليج بعد خروج السلطة البريطانية منه في عام ١٩٧١م، أن يُحافظ على القائم من الحكام، وألا يسعى أحد من العائلات الحاكمة للتغير شبه العنيف فيما بين الأسر الحاكمة، حتى لا تتسبب في إثارة الصراع (التقليدي) بين أعضاء تلك الأسر، والذي كان شبه دوري قبل استباب الأمن الذي فرضته السلطة البريطانية لأكثر من قرن، في حوض الخليج العربي. رفض التغيير حتى بين (الوالد والولد)، خاصة أن حمد بن خليفة، كان ولي العهد والمتحكم تقريبًا في كل شؤون دولة قطر وقتها، شعور الحكم في قطر بعدم الترحيب به، ومحاولة الوالد خليفة بن حمد أو مناصريه وربما بتشجيع من عواصم أخرى من أجل عودته إلى الحكم، وتنقله بين عواصم الخليج، في ما سمي لاحقًا من الجانب القطري (بالانقلاب الفاشل، فبراير ١٩٩٦م) الذي اتهمت الدوحة بعض أبناء القبائل القطرية وضمنا بعض القوى الخليجية أنهم وراءه، سبب ذلك ردة فعل سلبية في الدوحة، نتج عنها خليط من الهواجس والمخاوف على الأمن الوطني القطري، وترافقت مع شخصية حمد بن خليفة (الساعية إلى التغيير والاختلاف) أو نتج عنها عاملان على الأقل، أحدهما اقتصادي، من خلال تبني الحكم الجديد في قطر (تنمية انفجارية) في كل المجالات الاقتصادية والثقافية، وفي البنى التحتية القطرية، مما جعل مواطني قطر بعد سنوات قليلة يحوزون على (أعلى متوسط دخل ربما في العالم) والثاني سياسي، من خلال عدد من الخطوات التي اتخذها الشيخ حمد بن خليفة، وهي خطوات سياسية، تبدوا للبعض متناقضة، فمن جهة بدا أنه يحتضن الإخوان المسلمين، ومن جهة أخرى كان لبعض قوى اليسار العربي مكانًا في الدوحة أيضًا، كلا التوجهين (الإخوان) و (اليسار) لهما أجندات متناقضة، ولكنهما يشتركان في رفض معظم الواقع العربي القائم، شارك في هذا المنحى، شخصية حمد بن خليفة، التي اتجهت إلى التوسط في كل القضايا العربية الخلافية، من لبنان إلى السودان إلى غيرها، حتى وصلت إلى البحرين، ساعد في ذلك الثروة الضخمة التي توفرت لقطر من تصدير الغاز والنفط، فأقامت قطر أدوات (ضاربة) لتنفيذ تلك السياسة الخارجية المزدوجة، منها (إنشاء محطة الجزيرة التلفزيونية) التي توجهت لفتح ملفات سياسية خطيرة لدى البلاد العربية، ولكن ليس عرض مشكلات قطر! إضافة إلى أذرع إعلامية مختلفة (صحف وندوات) في الداخل والخارج، تكفل بها مجموعات (اليسار العربي) وأيضًا (الإخوان) بجانب الاتفاق مع الولايات المتحدة لتقديم (قاعدة عسكرية مدفوعة تكاليف الإنشاء)، كما اجتهدت قطر أن تكون (صندوق بريد) بين القوى المتشددة، التي انتشرت في العقد الأخير من القرن العشرين، والأول من القرن الواحد والعشرين في مجمل الشرق الإسلامي (القاعدة وطالبان) وبين الأجهزة الأمريكية، مستخدمة قدرة الجزيرة على الاتصال، وحاجة المتشددين للإعلام، مما مكن الأجهزة الأمريكية من الاطلاع على تفاصيل كان من الصعب الحصول عليها، كما لم تتردد الدوحة بالاتصال بإسرائيل، ودعوة بعض مسؤوليها لحضور مناسبات نقاشية في الدوحة، فكان يتواجد في قطر ممثلين لحماس وفي الوقت نفسه تقوم تسيبي ليفني (وزيرة خارجية إسرائيل) بالاشتراك في ندوة، لا يبعد مكانها إلا بضع كيلومترات عن مكاتب حماس! وعلى مدى سنوات نظمت قطر ندوة سنوية عالمية تحت عنوان (الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة) ولكنها لم تحقق (الديمقراطي) الداخلية، عدى مجلس معين له صلاحيات محدودة! وهناك الكثير من الوثائق والكتابات حول الدور القطري النشط، والذي يراه البعض معطل لدور إقليمي موحد تجاه القضايا الكبرى.

الأمن الإقليمي الخليجي يحتاج اقتصادًا قويًا ورأسمال بشري مدرب فبدونه يصبح الأمن هشًا وغير فعال

اجتهدت قطر أن تكون (صندوق بريد) بين المتشددين في الشرق (القاعدة وطالبان) وبين الأجهزة الأمريكية عبر الجزيرة

الأمن الإقليمي الخليجي الواقع والمحتمل

أمام تعقيدات (الملف القطري) و(الحرب في اليمن) و (الحرائق السياسية في كل من العراق و سوريا ولبنان) فإن الأمن الإقليمي مهدد، خاصة من (الجار الإيراني) والذي لا يخفي طموحه في التوسع و (تصدير الثورة)، والمواقف (المعادية) لتركيا تجاه المنطقة وتردد واضح وغير مفهوم من الإدارة الأمريكية، يتوجه الجسم الخليجي (في معظمه إلى الشرق، وقد قام عدد من القادة بزيارات رسمية إلى دول الشرق (الصين والهند) في أوقات مختلفة، إلا أن هذا التوجه إلى الشرق يبدو توجهات فردية، فأي احادي وغير استراتيجي، إلا أنه ضروري، حيث أن التحديات مجتمعة تدفع هذه الدول للبحث عن شركاء جادون وعلاقات طويلة الأمد، دون هزات تذكر. التجربة مع الغرب أوصلت دول الخليج إلى منطقة (ألا يقين) تجاه تذبذب تلك السياسات، وخضوعها للشعبوية والانفعالية، لذلك لا يمكن الركون لها في مدى متوسط أو طويل، بجانب توقعات العملقة للاقتصادين الهندي والصيني، التي تقول كثير من المؤشرات أنهما سوف يتفوقان على أكبر اقتصاديات العالم اليوم. التوسع في فرص العمل لمواطني الخليج أصبح هَمًا مقيمًا لدوله، مع الزيادة الملحوظة في السكان، وأغلبهم من الشباب، الذين سوف يدخلون في سوق العمل في السنوات القليلة القادمة بأعداد كبيرة، والذي ليس من المتوقع أن تستوعبهم سياسات التوظيف الحكومي الحالية. فمعظم دول الخليج تراجع السياسات التي اتبعت منذ منتصف القرن الماضي، وهي سياسات في الغالب اعتمدت على ما يمكن أن يسمى (مجتمع الرفاه) بسبب الأموال المحصلة من تسويق النفط والغاز، كما أن مصادر الطاقة العالمية تتغير، وتوظف بدائل لها، كما أنها تخضع لضغوط المناخ والبيئة، فإن مراجعة تلك السياسات أصبحت أكثر من ضرورة، بل هي طوق نجاة للمجتمع، وتبدأ بمراجعة السياسات الاقتصادية، ولا تنتهي بمراجعة السياسات التربوية والتعليمية وتمكين المرأة كمواطن، كل ذلك أصبحت مطالب ملحة لدول الخليج ومجتمعاتها اليوم، إلى آخر متطلبات التنمية الحديثة. التوجه شرقًا يعني أيضًا استقلالية السياسة الخارجية الخليجية من الضغوط التي تعرضت لها من دول الغرب مؤخرًا، فالغرب ينسحب مما التزم به أخلاقيًا منذ الحرب العالمية الثانية، ويقدم ما يحقق مصالحه، قبل ما يُرسخ مبادئه، كما أن نظريات النمو التي بشر بها وصل كثير منها إلى الفشل، واضطر أمام ذلك لمحاولة تغيير أسس العقد الاجتماعي المحلي والدولي، وهو بذلك أضعف من مصداقيته في الوقت الذي بدأ الشرق يفرض نظرية أخرى في التنمية، تعتمد تاسيسًا لمجتمع علمي، والتقدم إلى العدالة الاجتماعية. جزء من ادارة الاحتمالات الاقتصادية هو التوجه إلى الشرق، ولكن ليس كلها، فهناك عمل لا بد من القيام به في الداخل الخليجي، واليوم أمامه معوقات ربما أكبرها يتمثل في القصور في إدارة (أزمة الفُرقة الخليجية) والتي مع استمراها تخلق ماكينزماتها السلبية، ويبني عليها البعض مصالح (طفيلية)، قد تتحول مع الزمن من مؤقته إلى دائمة، تعطل من المسيرة التنموية المشتركة، وتضعف المناعة. كما أن فاعلية مجلس التعاون بسبب الأزمة القطرية هو اليوم في حده الأدنى.

ما العمل؟

يرى بعض المشتغلين بالشأن الإقليمي في الكويت على سبيل المثال، أن الوقت قد حان (لحسم الأمر) حيث إطالة المسألة القطرية مضرة بالمنظومة بشكل كبير، ومن هنا فإن (حديث الكواليس) يتوجه إلى العمل العلني بأن يسير المجلس بخمسة بحارة بدلا من ستة، وإن اقتضى الأمر حتى بأربعة!، لان التحدي الاستراتيجي هائل، كما أن الإصلاح الداخلي مطلوب ومستعجل، أما ترك الأمور كما هي فذلك يعرض أمن الإقليم إلى الانكشاف الحاد، فالضغوط السياسية والاقتصادية والإصلاحية الداخلية، كما ضغوط العسرة المالية المتوقع وشراهة اللاعبين الاقليمين وتراجع القوى الكبرى التقليدية تحتم على دول الخليج أن (تقلع شوكها بأيديها) وذلك لن يتأتى في ظل الخلافات وسياسية (النكاية) البادية اليوم في العلاقات الخليجية البينية. بتفرق قوة (المنظومة الخليجية) وعدم قدرتها على لم الشمل، تتعرض الدول إلى مخاطر ضخمة، ولذلك فإن الحديث الواضح والمحدد والإشارة إلى مناطق الضعف، وتحويل العلاقات من (الرأسمال الاجتماعي) والذي هو عادة بطيء ولا يصمد طويلاً، إلى رأسمال مؤسسي، قائم على قواعد صلبة.

* مفكر سياسي ومدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الدول العربية تملك إمكانيات محدودة من اليورانيوم والثوريوم واحتياطاتها واعدة

النووي الإيراني والإسرائيلي: تحديات الأمن الإقليمي وسباق التسلح

شهد التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأوسط العديد من الصراعات والحروب الإقليمية منها الحروب الإسرائيلية-العربية منذ عام ١٩٤٨ والحروب الإيرانية-العربية منذ عام ١٩٨٠م، وكذا الحروب العربية-العربية. كما شهدت المنطقة فترات من الاحتلال الغربي الحديث لعدد من الدول العربية والشرق أوسطية منها العراق وأفغانستان وسوريا والصومال بخلاف المحاولات العسكرية لتدخل القوى الأجنبية في بعض دول المنطقة. وربما كانت الصراعات العربية الإسرائيلية، والعربية الإيرانية هي أهمها في الفترة الحديثة. فإسرائيل ما زالت تحتل أراضي دولة فلسطين بأكملها وترفض أية حلول مقنعة للطرف الآخر بل وترفض أن تقبل عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو فلسطيني الضفة الغربية وغزة في دولتها. بل وتبني أسوارًا لعزل الدولة اليهودية مع محاولة الضغط لتهجير الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين من أراضيها لتتحول إلى دولة يهودية عنصرية داخل محيط عربي إسلامي ومسيحي يحيط بها.

د. يسري أبو شادي

ومن هنا نشأت نظرية إسرائيلية تتابعت منذ نشأتها حتى الآن مؤداها أن أمنها الذي يحمي دولتها الاصطناعية يعتمد في المقام الأول على السلاح النووي دون الإعلان صراحة عن تملكها لهذا السلاح أو ما يطلق عليه من جانب إسرائيل والغرب بنظرية الردع النووي بالإيحاء بتملكها لأسلحة نووية دون الإعلان الرسمي بتملكها لها.

ويأتي الصراع الإيراني العربي في الشرق الأوسط كأحد أهم الصراعات الحالية في المنطقة. فبعد الثورة في إيران عام ١٩٧٩م، التي اتخذت لها لقبًا دينيًا وهو الثورة الإسلامية وتولي الدعاة الدينيين للقيادة السياسية في البلاد فإن الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والتي بدأت بتقديرات خاطئة من قاده العراق عن التدني في القدرات العسكرية للجيش الإيراني عقب الثورة الدينية هناك، لكن هذه الحرب أدت لخسائر كبيرة في الجانبين خاصة في العراق دون تحقيق فوائد حقيقية لأي طرف، وإن كانت هذه الحرب قد دفعت إيران للإسراع في تطوير وتوسيع قدرتها العسكرية سواء من الأسلحة التقليدية أو الاستراتيجية أو إرساء لبرنامجها النووي المعلن بسلميته كأداة قابله للتطوير العسكري. ومؤخرًا فقد توسعت إيران بشكل ملحوظ في دعم بعض التيارات وأغلبها تيارات دينية وكذا المشاركة المباشرة في الشأن الداخلي لبعض دول المنطقه خاصة لبنان وفلسطين، ثم العراق وسوريا واليمن وليبيا بخلاف تشددها في الصراع القديم مع دولة الإمارات حول استيلاء إيران على الجزر الثلاث المجاورة لها في الخليج العربي (جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) ورفض إيران التحاور حول هذه القضية.

ومع توسع الصراع الإيراني في المنطقة وزيادة حدة تدخلاتها فإن إيران بدأت منذ بداية هذا القرن وبذكاء ملحوظ بالاستفادة من دعم المعاهدات الدولية خاصة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتي كانت إيران من أول من وقع وصادق عليها منذ بدأ تنفيذها عام ١٩٧٠م، وكذا الحصول على دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ومن خلال هذه السياسة تتمكن إيران بأن تكون مؤهلة على أعتاب تملك السلاح النووي. كما بدأت إيران أيضًا في زيادة وتطوير أسلحتها التقليدية والاستراتيجية.

ومن هنا كان تهديد وتحديات الأمن في المنطقة لهاتين الدولتين هو الدافع لسباق التسلح بكافة أنواعه وعلى رأسه السلاح النووي.

الصراعات والحروب الدائرة حاليًا في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل وإيران:

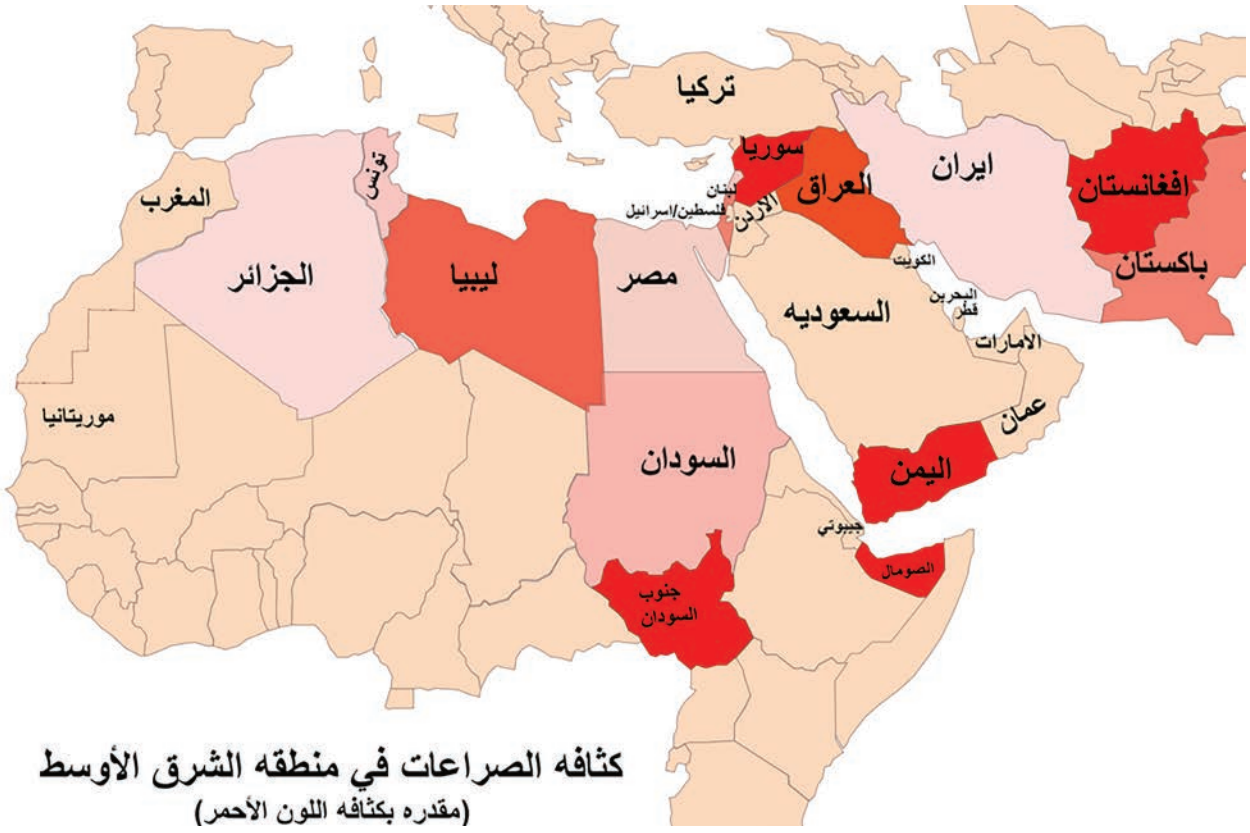

تظهر الخريطة أعلاه عن مناطق الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم التعبير الذاتي التقديري لحدة هذه الصراعات بكثافة اللون الأحمر. وتأتي أهم هذه الصراعات والحروب الإقليمية في سوريا والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان والصومال وجنوب السودان. كما تشهد مناطق أخرى تدخلات إرهابية مدعمة من الخارج مثل ما حدث بعد ما ادعي بأنه انتفاضة الربيع العربي وما أدت إليه من محاولات زعزعة استقرار هذه الدول مثل ما حدث في مصر وتونس.

وتشارك إسرائيل في دعم بعض القوى الداخلية خاصة في سوريا (الجيش الحر) والعراق (بعض التيارات المتطرفة والمشكلة لداعش) ولبنان وفلسطين (رغم حروبها في غزة فهي من شجعت على وجود حماس لخلق صراع داخلي في السلطة الفلسطينية).

أما إيران وبسبب أيديولوجيتها الدينية فإنها تشارك وتدعم قوي مناهضة للقوي التي تدعمها إسرائيل مما أوصلها في بعض الأحيان لمواجهات مباشرة خاصة في سوريا. وقد شاركت وتشارك إيران بصورة مباشرة في دعم النظام السوري وفي اليمن في دعم النظام الحوثي المناهض للحكومة الشرعية بخلاف دعمها لبعض التيارات الشيعيه المتطرفة في العراق وحزب الله في جنوب لبنان وحماس في غزة كما أن هناك شكوك في دعمها لبعض القوى المتطرفة في مصر وليبيا وتونس.

القدرات العسكرية لإسرائيل وإيران:

منذ انتهاء الحروب العربية-الإسرائيلية وكذا الحرب العراقية-الإيرانية عقب الثورة الدينية في إيران وخلافاتها مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فإن كلًا من إسرائيل وإيران قد ركزا نشاطاتهما في رفع قدراتهم العسكرية سواء باستيراد أسلحة متقدمة أو تطوير أسلحتها وصناعتها محليًا بل والتعامل مع مافيا تهريب السلاح وتصميماتها مما أدى لرفع مستوى قدراتها العسكرية لتصبحا من القوى العسكرية الكبرى (حسب تقييم هيأة جلوبال فاير باور العالمية – www.globalfirepower.com لعام ٢٠١٨م)، فإن ترتيب القوة العسكرية لإيران وصل للمركز الثالث عشر، وإسرائيل للمركز السادس عشر من بين ١٣٦ دولة تم تقييمها في العالم. وفي الجدول المرفق نقدم مقارنة حديثه بين القدرات العسكرية التقليدية والاستراتيجية للدولتين.

مقارنة بين القدرات العسكرية التقليدية والاستراتيجية لإسرائيل وإيران

عنصر المقارنة	إسرائيل	إيران
التعداد الكلي للسكان	٨,٣ مليون	٨٢ مليون
القوة البشرية المتاحة للعمل	٣,٦ مليون	٤٧ مليون
التعداد الكلي للقوات المسلحة	٦١٥ ألف	٩٣٤ ألف
القوات العسكرية المحترفة	١٧٠ ألف	٥٣٤ ألف
قوات الاحتياط العسكرية	٤٤٥ ألف	٤٠٠ ألف
ميزانية القوات المسلحة (٢٠١٧)	١٦,٥ مليار دولار	١٤,٥ مليار دولار
القوات البرية		
دبابات مقاتلة	٢٧٦٠	١٦٥٠
مركبات مقاتلة	١٠٥٧٥	٢٢١٥
المدفعية ذاتية الدفع	٦٥٠	٤٤٠
الصواريخ القتالية	١٤٨	١٥٣٣
القوات الجوية		
العدد الكلي للطائرات العسكرية	٥٩٦	٥٠٥
طائرات مقاتلة	٢٥٢	١٥٨
طائرات مروحية	١٤٧	١٤٥
طائرات نقل عسكري	٩٥	١٩٢
الدفاع الجوي		
أنظمة الدفاع الجوي	منظمة القبة الحديدية ومقلاع وارو (وهي من أقوى المنظومات الدفاعية لاعتراض الصواريخ)	أنظمة تحت التطوير وتسلمت حديثاً منظمة اس-٣٠٠ الروسية ومداها ١٦٠ كم
القوات البحرية		
الغواصات	٦	٣٣
كاسحات الغام	٠	١٠
فرقاطه	٠	٥
طراد	٣	٣
سفن دورية	٣٢	٢٣٠
الصواريخ الباليستية		
الصواريخ الباليستية (المخترقة للغلاف الجوي وذات المدى بآلاف الكيلومترات)	صواريخ لورا محدودة المدى إلى ٣٠٠ كم للأعمال القتالية في مناطق قريبة من إسرائيل (تمكنت القوات الروسية حديثا من إسقاط هذا الصاروخ في سوريا) صواريخ أريحا-١ (مدي ٥٠٠ كم) وأريحا-٢ (مدي ١٣٠٠ كم ويحمل وزن أكثر من ١ طن) وأريحا-٣ (مدي ٧٠٠٠ كم ويحمل وزن أكثر من طن). كما تملك إسرائيل أيضًا صواريخ مجنحه تطلق من الغواصات والطائرات. وبعض هذه الصواريخ يمكنها حمل قنابل ذرية	صواريخ باليستية منها صاروخ خورمشهر ومداه يصل ل ٢٠٠٠ كم وكذا شهاب ٣ و٤ و٥ و٦. ويمكن لبعضها حمل أكثر من طن أي وزن قنبلة ذرية خاصة شهاب-٣. ومازالت تدعم إيران بقوه تطوير أنظمة الصواريخ الهجومية المختلفة لزيادة مداها وقدرتها على حمل أثقال أكبر (كان هذا التطوير أحد أهم أسباب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران)

من هذا الجدول السابق يتضح مدى تقارب القوتين في مجال الأسلحة التقليدية وإن تفوقت إسرائيل بالأسلحة المتطورة والفعالة بخلاف الدعم الغربي لها من عشرات السنين.

القدرات النووية وخطورتها:

إسرائيل:

بدأت إسرائيل برنامجها النووي للأغراض العسكرية منذ الخمسينات وبمساعدة فعالة من فرنسا وبمشاركة من عدد من اليهود الأوروبيين والأمريكان من خبراء التسلح النووي. وكان مفاعل ديمونة الذي صممته وأقامته فرنسا في صحراء النقب والذي بدأ تشغيله من عام ١٩٦٤م، هو الأداة الأساسية في توليد البلوتونيوم المستخدم في قنابلها النووية في ذلك الوقت. وقد رفعت إسرائيل من قدراتها النووية سواء في رفع قدرة مفاعل ديمونة لإنتاج كميات أكبر من البلوتونيوم أو استخدام طرق أخرى لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب والمستخدم أيضًا في صناعة القنابل الذرية بخلاف أبحاثها المتطورة في مجال الاندماج النووي لإنتاج القنابل الهيدروجينية وكذا إنتاج القنابل النيترونية التكتيكية والتي تقضي على الإنسان دون تدمير المنشآت. ويعتقد أن إسرائيل تملك حاليًا عددًا من المفاعلات الأخرى للأغراض العسكرية. وتقدر ترسانة إسرائيل النووية بحوالي ٢٠٠ رأس نووي. وتملك إسرائيل عده صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية خاصة صواريخ أريحا. وقد رفضت إسرائيل على مدى عقود من الزمن رغم كل القرارات الأممية والشعبية الدولية بأن تنضم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن تقبل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة منشآتها النووية في الوقت الذي انضمت فيه كافة الدول العربية وإيران لهذه المعاهدة من سنوات طويلة وتخضع كافة منشآتها النووية للتفتيش.

إيران:

وقعت وصدقت إيران على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية منذ ١٩٧٠م، وفي عهد الشاه وضع برنامج قوي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية خاصة لإنتاج الكهرباء. وبدأ هذا البرنامج بالتعاون مع شركات أوروبية في بناء عدة مفاعلات قوى نووية ولكن قيام الثورة في ١٩٧٩م، أدى لتوقف الغرب عن دعم البرنامج النووي الإيراني. وبعد توقف عدة سنوات تعاقدت إيران مع شركة روسية لاستكمال أحد المفاعلات الكبيرة في بوشهر والذي بدأ تشغيله عام ٢٠١٢م، ومن جانب آخر بدأت إيران في تطوير برنامجها لتخصيب اليورانيوم بالاستعانة ببعض تنظيمات ومافيا التهريب النووي واستطاعت إنتاج كميات من اليورانيوم منخفض التخصيب ثم أنتجت يورانيوم مرتفع التخصيب وكان في مقدورها فنيًا أن تصل ليورانيوم عالي التخصيب وهو اليورانيوم الصالح لإنتاج القنابل الذرية ولكن جاء الاتفاق النووي الأخير مقيدًا لأنشطة إيران النووية خاصة في مجال التخصيب لمدة عشرة أعوام. وقد أقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يناير ٢٠١٦م، أن وجود برنامج نووي عسكري في إيران توقف من عام ٢٠٠٣م، وجاء الانسحاب الأمريكي في العام الماضي من هذه الاتفاقية مقلقًا لعديد من الدول لولا تمسك الدول الأوروبية وروسيا والصين بهذا الاتفاق. وجاءت التهديدات المتكررة من جانب إسرائيل بالهجوم على المنشآت النووية في إيران مدعاه للقلق الدولي لخشية انسحاب إيران من كافة المعاهدات والاتفاقيات النووية وتكرار سيناريو كوريا الشمالية بإنتاجها للقنابل الذرية بعد انسحابها من معاهدة منع الانتشار. ومن ناحية أخرى استمرت إيران في تطوير أنظمة صواريخها المختلفة خاصة الصواريخ الباليستية بعيدة المدى والقادرة على حمل وزن أكثر من طن وهو ما يعادل وزن قنبلة ذرية واحدة.

عناصر إنتاج الأسلحة النووية في إسرائيل وإيران وباقي دول منطقة الشرق الأوسط:

القنابل الذرية الانشطارية (مثل قنبلتي هيروشيما وناجازاكي – أول وآخر قنابل ذرية استخدمت ضد البشر عام ١٩٤٥م، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان) استخدمت مادتي اليورانيوم عالي التخصيب (بنسبة نظير اليورانيوم -٢٣٥ تتخطى الـ ٩٠٪) والبلوتونيوم عالي الجودة (بنسبة نظير البلوتونيوم -٢٣٩ قد تتخطى الـ ٩٠٪). ومن ثم فإن قدرة أي طرف لإنتاج الأسلحة النووية تتحدد بقدرته على إنتاج هاتين المادتين. وإنتاج المادة الأولى (اليورانيوم عالي التخصيب) يتطلب توافر خام اليورانيوم الطبيعي ومصانع التخصيب لهذا اليورانيوم بالإضافة لتصميم القنبلة ذاتها وتوافر عدد من المواد المساعدة ومواد وأجهزة التفجير وكذا وسائل نقل القنابل (مثل الصواريخ والطائرات وغيرهم). أما إنتاج الماده الثانية (البلوتونيوم عالي الجودة) فيتطلب وجود مفاعلات نووية تستخدم اليورانيوم الطبيعي أو منخفض التخصيب سواء كانت هذه المفاعلات للأبحاث وإنتاج النظائر المشعة وغيرها وذات قدرات حرارية تتخطى الـ ٢٠ ميجاوات حراري أو مفاعلات القوى النووية لإنتاج الكهرباء وهي مفاعلات ضخمة قد تتخطى قدرة كل منها مئات من الميجاوات الكهربي. ويجب توافر مصانع لاستخلاص البلوتونيوم من الوقود المشع من هذه المفاعلات. وهي مصانع ذات تصميم خاص لتعاملها مع مواد فائقة الإشعاع.

مفاعلات الأبحاث النووية في منطقة الشرق الأوسط

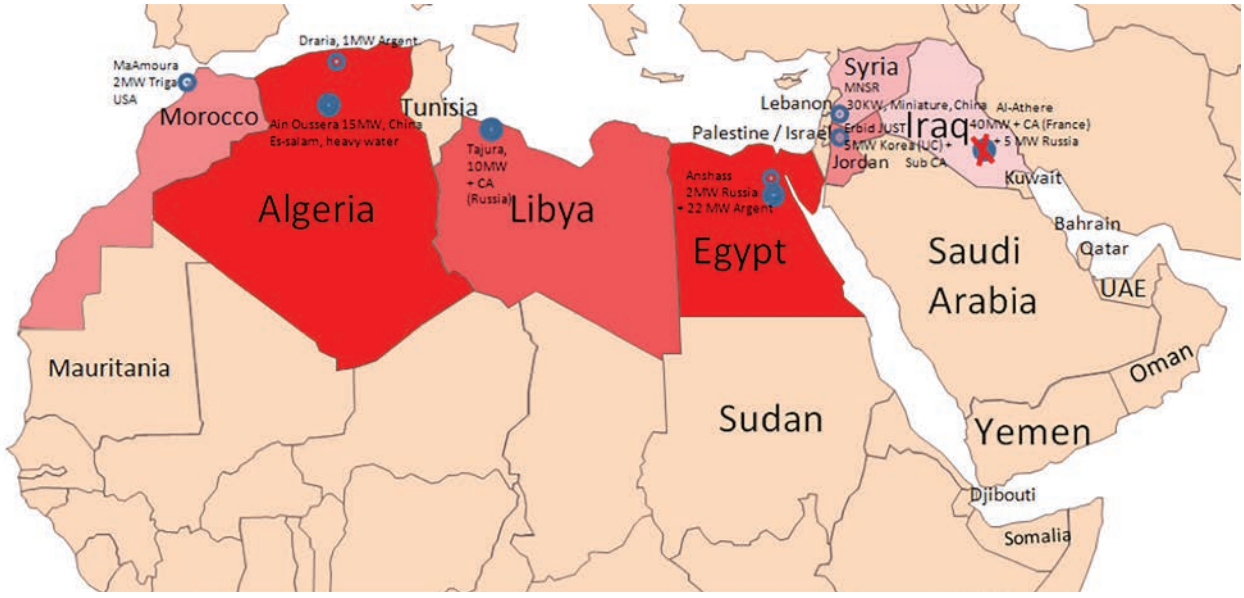

وكما ذكرنا فإن إسرائيل منذ عشرات السنين وهي بمساعدة فرنسا لديها مفاعل للأبحاث وإنتاج النظائر المشعة وذو قدره بدأت بـ ٢٥ ميجاوات ووصلت لأكثر من مائة ميجاوات كما أن لديها في نفس الموقع مصنع ضخم لاستخلاص البلوتونيوم العنصر الأساسي لصناعة أغلب القنابل الذرية في إسرائيل. وتملك إسرائيل عددًا سريًا من مفاعلات محدودة القدرة لإنتاج البلوتونيوم. ومازال مصنع استخلاص البلوتونيوم يعمل في ديمونة حتى الآن. وإسرائيل لم تبد حماسًا لمفاعلات القوى النووية لإنتاج الكهرباء ربما لإضعاف سياسة عدد من دول المنطقة لبناء هذه المفاعلات حيث يظل وجود البلوتونيوم في وقودها المستهلك أمرًا مقلقًا لها رغم الإعلان عن الاستخدام السلمي لهذه المفاعلات وتوقيع كافة دول المنطقة لمعاهدة منع الانتشار النووي ووضع هذه المفاعلات وكذا جميع الأنشطة والمنشآت النووية تحت التفتيش الدائم لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتملك إسرائيل معامل مختلفة لتخصيب اليورانيوم وإن كان يعتقد أن الأغلبية العظمى لترسانة القنابل الذرية في إسرائيل هي من البلوتونيوم.

أما بالنسبة لإيران فهي تملك مفاعل طهران للأبحاث (١٠ ميجاوات حراري) وهو مفاعل قديم أمريكي الأصل ومازال يعمل حتى الآن ولكن كمية البلوتونيوم الموجودة في وقوده المستهلك محدودة للغاية. كما تملك إيران في بوشهر مفاعل القوى النووية لإنتاج الكهرباء (١٠٠٠ ميجاوات كهربي) ويعمل من ٢٠١٢م، ووقوده المشع يحتوي حاليًا على مئات من الكيلوجرامات من البلوتونيوم متوسط الجودة العسكرية وحسب الاتفاق النووي الأخير فيتم إرسال هذا الوقود خارج البلاد (يصدر حاليًا لروسيا وهي الدولة المصنعة لهذا الوقود). وإيران تعاقدت مع شركة روزاتوم الروسية لبناء محطتين مماثلتين للمحطة الأولى في بوشهر وتتطلع إيران لبناء أكثر من ١٠ مفاعلات قوى كهربية (بخلاف مفاعلها الذاتي الصنع ذو قدرة ٣٦٠ ميجاوات كهربي في دارخوفين على الخليج العربي ومازال في مرحلة البناء) في السنوات القادمة. وخيار استخدام البلوتونيوم في الأغراض العسكرية حاليًا هو اختيار محدود. أما في خيار تخصيب اليورانيوم ورغم أن إيران تملك كميات محدودة من خام اليورانيوم فإنها أقدمت على برنامج ضخم لتخصيب اليورانيوم وصلت فيه لتصنيع أكثر من ٢٠,٠٠٠ وحدة طرد مركزي أغلبها من نوع محدود القدرة ولكنها تمكنت من تصنيع يورانيوم منخفض التخصيب (٣-٥٪) ويورانيوم متوسط التخصيب (٢٠٪) وكان بإمكانها الوصول ليورانيوم عالي التخصيب (أكثر من ٩٠٪) وهو الممكن استخدامه في القنابل الذرية. وجمدت الاتفاقية النووية الأخيرة مع إيران أغلب النشاطات المتعلقة بالتخصيب وإنتاج اليورانيوم المخصب لمده ١٠ سنوات تنتهي في ٢٠٢٦م.

أما الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط فهي تملك إمكانيات محدودة من اليورانيوم والثوريوم (عنصر آخر ممكن استخدامه كوقود لبعض المفاعلات النووية المحدودة) وإن كان احتياطاتها واعده خاصة في الأردن ومصر والجزائر.

ولا توجد آية مصانع أو مراكز لتخصيب اليورانيوم في آية دولة عربية حتى الآن وكذا لا توجد بها آية مصانع لاستخلاص البلوتونيوم من الوقود المشع أو أنشطة مرتبطة بها سوى بعض معامل للأبحاث محدودة القدرة. ويوجد حاليًا ٩ مفاعلات أبحاث في الدول العربية

توقع لمحطات القوى النووية في دول الشرق الأوسط في ٢٠٣٠

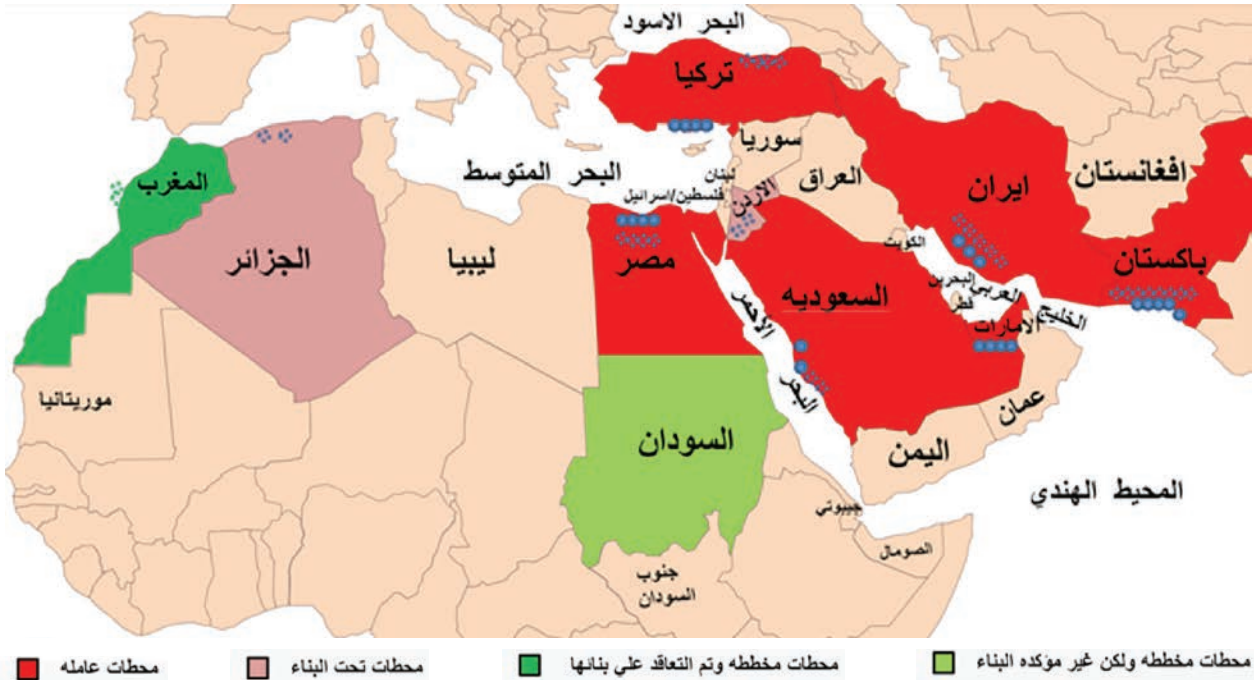

في ٦ دول عربية (مصر – الجزائر – ليبيا – المغرب – سوريا – الأردن) بخلاف ثلاثة مفاعلات أبحاث في العراق تم تدميرها عسكريًا من جانب إسرائيل عام ١٩٨٢م، والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١م). وأكبر مفاعلات الأبحاث وإنتاج النظائر المشعة في هذه الدول هما مفاعل أنشاص (٢٢ ميجاوات حراري) في مصر بتصميم أرجنتيني ومفاعل السلام (١٥ ميجاوات حراري) في الجزائر بتصميم صيني. وفي الأردن تم تشغيل آخر مفاعل للأبحاث النووية في العالم عام ٢٠١٧م، بقدره ٥ ميجاوات حراري بتصميم كوري جنوبي. وفي الرسم التالي توزيع لمفاعلات الأبحاث النووية في المنطقة.

ومنذ عدة سنوات تطلعت عدد من الدول العربية لتنفيذ برامج نووية طموحة لبناء مفاعلات القوى النووية لإنتاج الكهرباء والمياه العزبة. وكانت دولة الإمارات هي السباقة لبناء أربعة مفاعلات قوى نووية في موقع بركة على الخليج العربي وينتظر بدء تشغيل هذه المفاعلات من ٢٠٢٠م، وقد تعاقدت أو بدأت أولى مراحل التعاقد على مفاعلات للقوى الكهربية من جانب بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية والأردن. كما بدأت تركيا منذ ٢٠١٧ م، في بناء أربعة مفاعلات قوى روسية الصنع على البحر المتوسط كما تتفاوض لبناء أربع محطات أخرى على البحر الأسود. والرسم التالي يوضح توقع ذاتي لصورة الخريطة النووية لمفاعلات القوى في دول منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٣٠م.

من هنا تظهر خطورة سباق السلاح التقليدي والاستراتيجي والنووي في منطقة الشرق الأوسط وانفراد إسرائيل وربما قريبًا إيران بالأسلحة النووية وتأثير ذلك على تطور الصراعات في المنطقة والإخلال بالتوازن الأمني بها.

رؤية ذاتية للحلول والوسائل الناجحة لاستقرار المنطقة مع وجود هذه المهددات:

- كسب الدعم الدولي في قضايا الصراعات في المنطقة العربية.
- الاستمرار في تطوير القدرات العسكرية التقليدية.
- دعم مشاريع الطاقة النووية السلمية لإنتاج الكهرباء والمياه.
- الدخول في حوارات منفصلة أو تحت غطاء أممي أو دولي مع إسرائيل وإيران للوصول لحلول مرضية لإيقاف كافة الصراعات والحروب في المنطقة.
- الدخول في مشاريع تنمية اقتصادية خصوصًا في أماكن الصراعات لكسب دعم شعوب هذه المناطق ونبذ أسلوب العنف والإرهاب ورفض التدخل العسكري والسياسي من هاتين الدولتين.
- بناء تكامل عربي عسكري واقتصادي وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لدعم الأمن في المنطقة.

* كبير خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية - عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية - رئيس قسم الضمانات وكبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقًا - أستاذ ورئيس قسم الهندسة النووية سابقًا - حاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2005 بالمشاركة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تحديات الأمن الإقليمي في ضوء المشروعات المطروحة

"الناتو العربي" خطوة لإقامة بنية جماعية عربية مشتركة وله ثلاثة مرتكزات

يواجه الأمن الإقليمي عددًا من التحديات التي تصاعدت بصورة ملموسة خلال الفترة الأخيرة، سواء بالنظر إلى الأزمات الداخلية بالمنطقة، وسياسات القوى الإقليمية الساعية لفرض هيمنتها، وكذلك بالنظر إلى مشروع تحالف الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيله. تتناول هذه الورقة المقصود بمفهوم الأمن الإقليمي وارتباطه بالأمن القومي العربي، ونستعرض أهم التحديات التي تواجهه، وتركز الورقة على السياسات الإيرانية، والتركية كمهدد رئيسي، وكذلك إيضاح لمشروع تحالف الشرق الأوسط، ومدى تأثيره على الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي بصفة عامة.

د. محمد مجاهد الزيات

مفهوم الأمن الإقليمي:

بدايةً، يمكن القول أن المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي أعادت الحديث عن طبيعة مفهوم الأمن الإقليمي، ويشار في هذا الصدد إلى أن مفهوم الأمن الإقليمي يشتق من مفهوم الأمن الجماعي، والذي يمكن تعريفه على أنه ذلك النظام الذى يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدولى، عن طريق تكاتف الدول فى إطار تنظيم دولى للوقوف فى وجه أى دولة تلجأ إلى انتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده، واتخاذ التدابير الجماعية التى تؤدى إلى الحد من هذه الانتهاكات، وبالتالي يقوم الأمن الإقليمي على الأمن الجماعي لكن على نطاق أصغر جغرافيًا.

بالنسبة لمفهوم الأمن القومي للدولة فإن كان نطاقه أصغر من الأمن الإقليمي، إلا أنه يوضح مدى اتساع المجال للتهديدات التي تواجها الدولة على عكس المفهوم الضيق للأمن، والذي كان يرتبط فقط بالتهديد العسكري أو استخدام القوة تجاه دولة من الدول، ولكن مع تطور ذلك المفهوم نظرًا للتطورات المجتمعية المتسارعة، فقد دخلت العديد من المجالات في مهددات أمن الدولة ليظهر مفهوم الأمن القومي.

وانطلاقًا من ذلك يمكن القول أن الأمن الإقليمي يتشكل من أمن دول الإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه الدولة وتتواجد -عادة- مصالح حيوية مشتركة بينهم، بما يدفعهم لإنشاء الأحلاف وتوقيع المعاهدات العسكرية، بالإضافة إلى إنشاء المنظمات المُتخصصة لخدمة مصالح المنطقة أو الإقليم، وفي هذا السياق يصبح جوهر الأمن الإقليمي هو التعبئة الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث، وقد بدأ الاهتمام بذلك المفهوم منذ أواخر الأربعينيات تزامنًا مع التكامل الإقليمي وظهور المنظمات الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انقسمت الأدبيات وقتها إلى فريق يعنى بالإقليمية كسياسة وفريق آخر انخرط في جدال حول مدى أهميتها وكيفية تطبيقها في ظل المتغيرات العالمية وقتها.

ومن الجدير بالذكر أن اتساع ظاهرة التكتلات والتجمعات الإقليمية في السنوات الأخيرة أدى إلى ظهور بل ووجود أكثر من تكتل داخل الإقليم إلى حد اشتراك الدولة نفسها في أكثر من تكتل أو تجمع، وهو ما قد يُقلل من المكاسب التي تجنيها الدولة من وجودها في تكتل معين، بل وقد يمتد إلى تنازع التزامات الدولة بين هذه التكتلات بما قد يُمثل احتمالات حدوث ثغرة في أمنها القومي بفعل تضارب مصالحها، كما أنه يضع إشكالية تحديد نطاق الأمن الإقليمي الفرعي في ظل تعدد التكتلات الأخرى المعنية أيضًا بوضع نطاق إقليمي محدد، ويُشار في هذا الصدد إلى جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج، والاتحاد المغاربي، فضلاً عن وجود تقسيمات أخرى لم تنشأ

مساحة التدخل الخارجي في الشؤون العربية تزايدت ما يطرح علامات استفهام حول طبيعة ومستوى الأمن الإقليمي

بموجبها كيانات مؤسسية إلى الآن، مثل المشرق العربي، والدول المشاطئة على البحر الأحمر، وغيرها، الأمر الذي يشتت من الجهود والوحدة الإقليمية لمواجهة التحديات الخارجية.

فطبقًا لتعريف جامعة الدول العربية للأمن الإقليمي فهو: "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقًا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي".

وعندما ننتقل إلى الأمن القومي العربي، الذي هو مجال اهتمام تلك الدراسة، فهو اشتقاق من الممارسات والمفاهيم سالفة الذكر، وذلك بالرغم من عدم وجود مفهوم محدد للأمن القومي العربي، ويُشار في هذا الصدد إلى تعريف تم إعداده في دراسة لجامعة الدول العربية يرى أنه: "قدرة الأمة العربية على الدفاع على أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الأمن القومي العربي، إلا أن ذلك المفهوم كان مثار جدل نظرًا لغموضه، الأمر الذي يعني أنه لازال هناك إشكالية في مضمون وجوهر الأمن الإقليمي العربي، أو مفهوم الأمن القومي العربي الذي لم يستقر المفكرون والنخبة العرب في تحديده وتوظيفه لخدمة المصالح المشتركة للدول العربية.

وبالرغم من عدم الاتفاق على مفهوم موحد، إلا أن هناك توافق على مهددات الأمن القومي العربي، حيث أقرت القمة العربية الـ ٢٩ التي عقدت في أبريل ٢٠١٨م، بالسعودية، وثيقة الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة، وتعهد القادة وفقًا للوثيقة بالعمل على تعزيز التضامن بين دولهم، وتنسيق مواقفها من أجل رؤية عربية مشتركة تخدم مصالحها العليا، وتحقق أمن واستقرار شعوبها، وتستجيب لتطلعات الأمة العربية نحو التنمية والازدهار والتقدم، كما دعت إلى العمل على تسريع وتيرة آليات العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتنفيذ الاستراتيجيات العربية في تلك المجالات.

مهددات الأمن القومي العربي

يواجه الأمن القومي العربي العديد من المهددات التي تؤثر على مقوماته، والتي تتمثل في البعد السياسي المرتبط بالجهود المبذولة للحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وهو ما برز مؤخرًا في الانكشاف الذي أضر بالعديد من دول المنطقة بعد تطورات ٢٠١١م، ويضاف إلى ذلك البعد الاقتصادي الذي يقوم على عدة مفاهيم أمنية، مثل الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، أمن الطاقة، وغيرها من المفاهيم التي تنعكس سلبًا على احتياجات المواطن العربي وتوفير سبل التقدم والازدهار لمواكبة التطور السكاني والمجتمعي، كما أن هناك العديد من المؤثرات من خارج المنطقة العربية التي تضرب البعد المعنوي والأيديولوجي، مستهدفة الفكر والمعتقدات والعادات والقيم خاصة تلك المرتبطة بالبعد الديني، كما أن هناك العديد من الأبعاد الأخرى مثل البعد الاجتماعي، والبيئي، والمعلوماتي التي أصبحت من المقومات الرئيسية للأمن القومي العربي، والتي يلاحظ استهدافها في السنوات الأخيرة، وذلك على مستوى الأمن الداخلي للدول العربية، أو حتى على مستوى الأمن الجماعي العربي.

وقد شهد الأمن الإقليمي تحديات متعددة في السنوات الأخيرة على عدة مستويات استهدفت جميعها محاولة اختراق الأمن القومي لدول المنطقة مع تزايد انهيار بعض النظم ودخول بعضها في نزاعات أهلية على السلطة، فإن مساحة ومجالات التدخل الخارجي في شؤون الدول العربية قد تزايدت بصورة كبيرة وهو ما يثير الكثير من علامات الإستفهام حول طبيعة ومستوى الأمن الإقليمي في مواجهة ذلك.

ولاشك أن من أهم المخاطر الرئيسية التي تهدد الأمن الإقليمي وتؤثر بشكل مباشر عليه هي التدخلات الإقليمية خاصة ممارسات كل من إيران وتركيا وإسرائيل، ويشار في هذا الصدد إلى أن خطورة تلك التدخلات تكمن في الإختراقات الأمنية للدول العربية وهو ما تكشفه الممارسات الإيرانية في سوريا والعراق واليمن وكذلك اختراقات تركيا لكل من سوريا والعراق، ف ضلاً عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينة ومحاولة القفز على التطبيع مع الدول العربية دون التجاوب مع أية طروحات عربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي أو الإلتزام بالمواثيق والقرارات الدولية.

حدود التنافس الإقليمي بين الجانبين التركي والإيراني

تشهد العلاقات بين إيران وتركيا توترًا من حين لآخر وهو ما يعكس خلافًا علنيًا بين الدولتين حول عدد من القضايا

واشنطن بصدد وضع استراتيجية تمثل خارطة طريق لتوجهاتها في الشرق الأوسط بالرغم من تنافي هذه التوجهات مع عقيدة ترامب

الإقليمية والتنافس بين الجانبين في عدد من الأزمات الإقليمية في المنطقة خاصةً الأزمتين السورية والعراقية. ويتسم التصادم بين تركيا وإيران بأنه يمر بفترات متلاحقة من الكمون والعلنية وذلك اتساقًا مع درجة التجاذب بينهما حول الملفات الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك قد تشهد بعض الفترات تقاربًا مؤقتًا بين الجانبين ارتباطًا بمجموعة من المصالح المشتركة التي تُحفز على هذا الأمر. ولا شك أن الأجندات المتصارعة من جانب كلاً من أنقرة وطهران في الأزمات العربية تخصم تدريجيًا من صلادة منظومة الأمن القومي العربي المتبقية.

يأتي التوتر الحالي في العلاقات بين إيران وتركيا في ضوء التنافس بين هاتين القوتين على ملف الزعامة والقيادة في منطقة الشرق الأوسط التي يحاول كلا منهما بسط نفوذه وهيمنته فيها، وتناقض وجهات نظر ومواقف الدولتين بشأن بعض الملفات المثارة حاليًا في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الأزمتين السورية والعراقية، وهو ما يمكن إيضاحه على النحو التالي:

– التنافس في الساحة السورية، فرغم التقارب النسبي التكتيكي بين الجانبين في الساحة السورية من خلال تنسيقهما مع الجانب الروسي في مساري الأستانة وسوتشي، إلا أن للطرفين مصالح استراتيجية متباينة في سوريا، فبينما تسعى أنقرة على سبيل المثال إلى السيطرة على مناطق الأكراد مثل منبج، تريد طهران أن يسيطر الجيش السوري على تلك المناطق، يُضاف إلى ذلك الرغبة الإيرانية في إطلاق عملية عسكرية لطرد الجماعات الإرهابية من محافظة إدلب، في حين لا تزال تركز تركيا على فكرة عزل المتشددين.

– التنافس في الساحة العراقية، حيث يُعد الملف العراقي أحد أهم ملفات التجاذب التركي الإيراني في المنطقة، في ظل تخوف أنقرة من الدرجة التي وصل إليها نفوذ طهران في العراق،

والذي تعاظم مع مشاركة قوات "الحشد الشعبي" في الإنتخابات التشريعية الأخيرة وحصول إئتلاف "الفتح" التابع لهم على المرتبة الثانية في قائمة الإئتلافات الفائزة في تلك الإنتخابات. وتأتي أنقرة فى طليعة المنزعجين من الدور الإيراني المتصاعد فى العراق وذلك لكون العراق بمثابة المنبع الرئيسي للنفوذ الإيراني في المنطقة كما تعد الجبهة العراقية المفرخة الرئيسية للنشاطات السلبية الإيرانية في الإقليم.

وتنزعج تركيا بصورة أساسية من إيران في العراق بسبب استفادة إيران من ميليشيات الحشد الشعبي في تعميق نفوذها العسكرى مع العراق وأن يبقى لها دور بارز في العراق وضمان ألا يشكل أي فاعل إقليمي أو دولي خصمًا موضوعيًا من نفوذها ورصيدها الاستراتيجي في العراق. الجدير بالذكر أن ظهور الحشد الشعبي في العراق حقق أهدافًا سعى إليها الجانب الإيراني، وأبرزها تأمين الإبقاء على الطريق مفتوحًا بين إيران وسوريا عبر العراق وضمان وجود ممر بري يصل إيران بحلفائها في المنطقة، كما أن ذلك سهل من المسعى الإيراني لامتلاك طريق يؤدى إلى البحر المتوسط عن طريق سواحل سوريا.

ولعل آخر أهم التحركات الإيرانية غير المباشرة في العراق، والتي من المتوقع أن تُزعج الجانب التركي هي مواصلة ميليشيات الحشد الشعبي العراقية التابعة لإيران تحركاتها الهادفة إلى بناء اقتصاد موازي لها داخل المؤسسات الحكومية وخارجها، وذلك في تكرار واضح لتجربة الحرس الثوري الإيراني. ويستهدف الحشد الشعبي خلق كيان اقتصادي موازٍ للاقتصاد العراقي الرسمي في الرغبة في التأسي بتجربة الحرس الثوري الإيراني الاقتصادية، والعمل على مساعدة طهران في الالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة عليها. ومن الواضح أن اهتمام ميليشيات الحشد الشعبي بخلق نفوذ اقتصادي لها في المناطق السنية المجاورة للحدود العراقية السورية، سيرسخ من المسعى الإيراني لخلق تواصل وربط جغرافي بين أدوات طهران العسكرية في كل من الساحتين العراقية والسورية.

وسيبقى تخوف وقلق بعض الأطراف والقوى السياسية العراقية، خاصة المكون الشيعي وفصائل الحشد الشعبي، من أى تحرك رسمي عراقي نحو تعزيز العلاقات مع تركيا، من أهم العراقيل أمام عودة العلاقات بصورة طبيعية بين البلدين، حيث ترفض بعض تلك القوى تعزيز التعاون مع أنقرة بصورة ملحوظة، على اعتبار أن ذلك سيأتي على حساب تطوير العلاقات مع طهران.

وعلى الرغم من المساعي التركية المكثفة لزيادة حضورها بالعراق، وضمان امتلاكها أدوات تكفل لها منافسة النفوذ الإيراني إقليميًا، إلا أنه من الصعب على أنقرة منافسة طهران في الداخل العراقي، أو الوصول إلى نفس درجة نفوذها عراقيًا، وذلك لتعدد حلفاء إيران بالعراق.

كما تشهد العلاقات الإيرانية ــ التركية تقاربًا مؤقتًا في فترات مختلفة ارتباطًا بمجموعة من المحفزات، والتي يتمثل **أهمها فيما يلي:**

– تصاعد الزخم الكردي في المنطقة: حيث يعتبر هذا الملف مصدر قلق مشترك بين البلدين لوجود كيانات كردية بهما، وقد تصاعد هذا القلق لدى الجانبين على سبيل المثال إبان محاولة إقليم كردستان الفاشلة للإنفصال عن بغداد والتي ساهم التعاون النادر بين أنقرة وطهران في إجهاضهما.

– تشابه موقف الطرفين من الأزمة الخليجية: حيث تقوم تركيا وإيران منذ بداية الأزمة القطرية بمواقف متطابقة تقريبًا من خلال دعم قطر سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وهو ما أعطى الدوحة القدرة على مواجهة الحصار السياسي والاقتصادي الذي تفرضه الدول المقاطعة. وقد فرض تسابق الطرفين لدعم قطر إلى تقارب غير مباشر بين طهران وأنقرة، على اعتبار أنهما باتتا في جبهة واحدة، كما أصبحتا طرفًا في الأزمة.

– ورغم ذلك فإن التفاهمات الروسية مع كل من تركيا وإيران، لعبت دوراً في وصول أنقرة وطهران لتفاهماتهما الحالية، فعلى سبيل المثال، ترى تركيا وإيران أن روسيا هي صاحبة اليد العليا حالياً في سوريا، وأنها بمثابة الموازن الدولي للموقف الأمريكي السلبي تجاه كلاً منهما، والتنسيق حول ملف الحدود المشتركة، خاصة وأن الجانب التركي قام مؤخراً ببناء جدار لحدوده مع إيران بطول ١٤٤ كم لمنع المرور غير الشرعي عبرها، والتفهم الإيراني لأهمية ذلك في ضوء الجهود التركية لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني.

وإجمالاً، هناك عدد من الملاحظات الهامة المتعلقة بالدورين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على الأمن القومي للدول العربية، **ومن أهمها ما يلي:**

– يبدو أن الدافع الرئيسي للتقارب بين الجانبين التركي والإيراني من حين لآخر هو الخطر الكردي المتصاعد في المنطقة، على اعتبار أنه يمس الاستقرار الداخلي للبلدين.

– يبقى التقارب التركي ـ الإيراني الحالي من فترة لأخرى هو التقاء مصالح مؤقت واضطراري بينهما لمواجهة تحديات مشتركة، وسرعان ما سينقضي هذا التفاهم سريعاً بانقضاء الأسباب التي دعت إليه، وسرعان ما تعود الدولتان لسابق عهدهما من التنافس الإقليمي على زعامة المنطقة.

– تحاول أنقرة من حين لآخر إظهار نفسها كشريك إيجابي لدول الخليج. كما تحاول أنقرة أحياناً توظيف توترها مع طهران للدفع نحو تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة في ضوء موقف إدارة

الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" المشابه والرافض للتحركات الإيرانية في المنطقة.

الناتو العربي وتداعياته على الأمن الإقليمي

طرح وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" فكرة إقامة تحالف استراتيجي للشرق الأوسط وأجرت الولايات المتحدة اتصالات مع العديد من دول المنطقة استهدفت إيضاح الاستراتيجية الأمريكية في المرحلة المقبلة وسياسة الرئيس الأمريكي حيال المنطقة، والتي وضحت من خلال التحركات الأمريكية الجديدة في المنطقة سواء فيما يتعلق بحل الأزمة اليمنية والانسحاب الأمريكي من سوريا وإعادة انتشار قواتها في العراق وحث الدول العربية والخليجية على إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع النظام السوري، ومشاركتها في إعادة أعمار سوريا، فضلاً عن توجهات الكونجرس الأخيرة غير الإيجابية تجاه بعض الدول العربية الفاعلة.

كما جاءت تلك الزيارة لتشير إلى أن الإدارة الأمريكية الحالية بصدد وضع استراتيجية جديدة تمثل خارطة طريق لتوجهاتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية في المرحلة المقبلة، بالرغم من أن هذه التوجهات تتنافى مع عقيدة ترامب، الذي أعلن مرارًا بأن أمريكا لا يمكن أن تكون شرطي الشرق الأوسط أو شرطي العالم، وأنه سيعمل جاهدًا على التقليل من التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وفقًا لاستراتيجية توسيع آليات التشاور الإقليمية التي تبنتها الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس السابق "باراك أوباما"، كما أن المحور الرئيسي لهذه الإستراتيجية يتمثل في احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة والتقليل من تمدد طهران في العواصم العربية، لاسيما في سوريا والعراق، وطمأنة حلفاء واشنطن من الحرب ضد تنظيم "داعش" والحرب على الإرهاب بشكل عام، كما ترغب واشنطن في الهيمنة على النظام الأمني في الشرق الأوسط، ومواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالمشروع النووي الإيراني دون الإشارة إلى السلاح النووي الإسرائيلي.

وهي فكرة قد سبق وأن دعا إليها الجنرال "مايكل فلين" رئيس وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية السابق في عام ٢٠١٥م، أمام إحدى لجان الكونجرس، يتضمن ضرورة إنشاء هيكل دفاعي عربي شبيه بحلف الناتو لمواجهة إيران بسبب مواصلتها برنامجها النووي، وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧م، ترددت فكرة إنشاء ناتو عربي في مطبوعات مركز لندن للدراسات الاستراتيجية، وكان من أبرزها دراسة للجنرال "مايك فلين" عن مشروع الناتو العربي، وجدير بالذكر أن الرئيس دونالد ترامب عينه لعدة أسابيع مستشارًا للأمن القومي.

وفي مايو عام ٢٠١٧م، أخذت الفكرة دفعة جديدة في ظل الأحاديث المتكررة للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن ضرورة أن يتحمل الحلفاء مسؤولياتهم العسكرية والمالية وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تحارب نيابة عن أحد ولن تتحمل تكاليف حماية أمن الدول الأخرى، فخلال زيارة الرئيس الأمريكي "ترامب" للرياض في مايو ٢٠١٧م، طرح إقامة هذا التحالف حيث تركزت الفكرة الرئيسية له حول الحفاظ على الأمن القومي لواشنطن والدول العربية المشاركة فيه.

وتبلورت الفكرة بشكل أوضح خلال فعاليات القمة العربية الإسلامية الأمريكية، ووردت هذه الفكرة أيضًا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠١٨م، وتمت إضافة أبعاد اقتصادية وسياسية لهذا التحالف بالإضافة إلى البعد الأمني بالطبع.

ويتمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من وراء تأسيس هذا التحالف في تكوين جبهة قوية في مواجهة إيران من جهة، وحماية المصالح الأمريكية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن للناتو العربي أن يتطور إلى شراكة عسكرية قوية تنسق الدفاعات الصاروخية والتدريبات العسكرية وتدابير مكافحة الإرهاب، ويمكن لهذه المجموعة أيضًا أن تعزز الأمن على طول الممرات البحرية الخليجية الاستراتيجية التي تحمل الكثير من إمدادات النفط في العالم.

وبمرور الوقت، فقد طور الخبراء الأمريكيون مفهوم "الناتو العربي" بطرق مختلفة تسمح للولايات المتحدة بتقليص وجودها العسكري دون فقدان نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دفع الدول العربية نحو زيادة الاستثمار في تعزيز أنظمتها الدفاعية العسكرية، بما يسمح بمواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة.

وقد تضمن مشروع التحالف الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط أو الناتو العربي، **ثلاثة محاور رئيسية أهمها:**

- **المحور الأمني:** حيث يسعى الناتو العربي إلى تعزيز قدرات الدفاع العسكرية للدول الأعضاء، وذلك من خلال مراكز القدرات الإقليمية التي تغطي قطاعات أمنية مختلفة (القوات البحرية – السيرانية – الجوية والصاروخية) وكذلك أمن الحدود والحروب غير المتماثلة والقيادة والسيطرة، ويتضمن أيضًا تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية والتدريبات المشتركة وإشراف الولايات المتحدة على برامج تدريبية للقوات المسلحة للدول الأعضاء، حيث ترغب واشنطن في تعزيز التعاون العسكري المشترك مع دول الخليج العربي للحد من الصفقات الصينية المنافسة لها.
- **المحور السياسي:** يتضمن مشروع التحالف آليات لتعزيز الحوكمة داخل الدول الأعضاء وتعزيز العلاقات بين بعضها البعض، كما

سيزود الدول الأعضاء بآلية لحل الخلافات ومنصة ضرورية للغاية لتنسيق العمل خلال الأزمات الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يمنع التنظيمات الإرهابية من ملء الفراغ السياسي والأمني الناتج عن هذه الأزمات، كما يحد من تصاعد النفوذين الصيني والروسي، كما ترغب واشنطن من هذا المشروع أن يساعدها في إتمام ما يسمى بـ "صفقة القرن" في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

- **المحور الاقتصادي:** يتضمن مشروع الناتو العربي سبل تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وجذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعمل على تشجيع الدول العربية الأقل ثراءًا للإنضمام لهذا التحالف بما يساعدهم على تحقيق التنمية الاقتصادية ودمج قطاع الطاقة بمساعدة الوكالات الأمريكية المختلفة والمتخصصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية.

هكذا يتضح أن مشروع "الناتو العربي" خطوة نحو إقامة بنية أمنية جماعية للدول العربية، خاصة وأنه يربط الأمن العسكري بالأمن السياسي والاقتصادي، إلا أن الولايات المتحدة طرحت هذا المشروع لتحقيق أهداف أمريكية في المقام الأول متمثلة في استهداف إيران وتقليص الوجود الصيني والروسي في منطقة الشرق الأوسط في ظل تصاعد نفوذهما في المنطقة خلال الفترة الأخيرة. وفي هذا الإطار، فإن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر على فكرة تأسيس التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط "الناتو العربي" **ومن أهمها ما يلي:**

- افتقار مشروع الناتو لإطار أمني مقنع وراء فكرة مواجهة إيران، خاصة مع وجود بعض الدول العربية التي ترفض اعتبار إيران عدوًا، فبينما عبرت كل من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات والبحرين على أهمية التحالف لمواجهة إيران.

- غياب الإجماع العربي، بسبب استمرار الأزمة الخليجية القطرية والتي تمثل عائقًا أمام نجاح هذه الفكرة، وخاصة أن التحالف الرباعي (السعودية - الإمارات - مصر - البحرين) يرفض السياسات القطرية الراعية للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، ويرفض كذلك السياسات العدائية القطرية تجاهها، الأمر الذي دفع بإيران للتقليل من أهمية الحديث عن الناتو العربي في ظل غياب الإجماع العربي واستمرار الأزمة الخليجية القطرية، ونظرًا لاختلاف أولويات دول المنطقة وعدم اتفاقها على من هو العدو ومصادر التهديد، فإن فرص هذا الحلف محدودة للغاية.

- إن الولايات المتحدة تتجاهل قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، واستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسعي إسرائيل لضم هضبة الجولان وهي أراض سورية محتلة، وكلها قضايا صدر بشأنها قرارات دولية واجبة التنفيذ، وهو ما يؤثر سلبيًا على الأمن الإقليمي بصفة عامة.

- إقامة ناتو عربي من شأنه تشجيع سياسة المحاور في المنطقة، بمعنى أن إقامته تقتصر على مشاركة بعض الدول العربية دون غيرها ولا تفتح الباب أمام مشاركة دول عربية أخرى، ويدعم ذلك الانقسامات الحالية بين البلاد العربية بشكل مؤسسي وصريح.

- التحفظ بشأن إقامة تحالف شرق أوسطي أو ناتو عربي حتى لا تتصاعد الأبعاد المذهبية، فقد ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية أن الهدف من ذلك التحالف هو إقامة محور سني في مواجهة محور شيعي تتزعمه إيران.

- تجاهل مشروع التحالف للتنظيمات والجماعات الإرهابية باعتبارهم فاعلين سياسيين تسببا في عدم الاستقرار داخل الدول العربية.

- تباين التوقعات لدى الدول المرشحة لعضوية الناتو العربي وتزايد فجوة الثقة تجاه كل منهم والولايات المتحدة بشأن الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا التحالف، فالناتو العربي هو تحالف عسكري بالدرجة الأولى قد لا يخدم مصالح كل دول المنطقة.

هكذا يتضح أن الأمن الإقليمي، والذي هو في جوهره الأمن القومي العربي يواجه في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة متزايدة، وأن سياسات القوى الإقليمية غير العربية (تركيا -إيران -إسرائيل) تمثل تحديًا كبيرًا، ولا شك أن عدم صياغة موقف عربي جماعي يواجه هذه السياسات يزيد من سلبية التأثير العربي ويسمح بمجالات حركة لتلك القوى واختراق واضح للأمن القومي العربي بصفة عامة، ويزيد من حدة الاستقطاب والتوتر بين الدول العربية.

ويأتي مشروع الناتو العربي ليزيد من حجم التهديد للأمن القومي العربي، حيث أنه في جوهره محاولة لصياغة تكتل يضم بعض الدول العربية، وتبقى دولاً عربية أخرى خارجه، ورغم أنه يستجيب للمخاوف العربية من الممارسات الإيرانية إلا أنه يتجاهل الممارسات الإسرائيلية والتركية، ويمكن أن يؤدي في حالة نجاحه لربط الأمن الإقليمي بالاستراتيجية الأمريكية التي لا تتفق مع بعض عناصر الأمن القومي العربي.

مؤشرات خارجية تستهدف الفكر والمعتقدات والعادات والقيم في المنطقة العربية

* عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

إسرائيل: خططنا ١٦ سنة لما تنفيذه خلال ثمانين دقيقة في حرب الأيام الستة

الواقع الدولي المعاصر صمام أمان لكبح جماح ترامب ونتنياهو

أشار دونالد نيف في كتابه "Fallen Pillars 1995"، إلى أن تقارير وزارة الدفاع الأمريكية والخارجية والاستخبارات الأمريكية (CIA) وهيأة الأركان الأمريكية أكدت في عام ١٩٤٧م، أن الرئيس الأمريكي ترومان، أكد أن إقامة دولة يهودية في فلسطين بالشرق الأوسط سيشعل الحروب ويؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، ورغم كل هذه التقارير للمؤسسات الأمريكية اتخذ ترومان قراره وأيد قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، لاعتبارات داخلية تتعلق بانتخابات الرئاسة، وقد أثبت تتابع الأحداث والواقع أن قيام إسرائيل وراء عدم الاستقرار والحروب، فرغم مرور أكثر من سبعة عقود ما زالت حالة عدم الاستقرار مستمرة بسبب إسرائيل رغم محاولاتها التضليل بأنها ليست السبب وتشجع الطائفية والعرقية.

د. أحمد سليم البرصان

إن طرد الفلسطينيين وتهجيرهم من أراضيهم ومنازلهم أدى إلى حرب ١٩٤٨م، وكما قال المؤرخ الإسرائيلي بني موريس، كان تهجيرًا قسريًا منظمًا من قبل المنظمات اليهودية بتطهير عرقي للعرب وإحلال اليهود مكانهم مخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية، ورفضت إسرائيل بعد الهدنة قرار الأمم المتحدة ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨م، الذي ينص على عودة اللاجئين العرب الذين طردوا من ديارهم؟ وشنت إسرائيل عام ١٩٥٦م، بالاتفاق مع فرنسا وبريطانيا العدوان الثلاثي على مصر، وبالتالي استمر العدوان الإسرائيلي ضمن المبدأ الاستراتيجي بنقل المعركة إلى أرض العدو وكانت دائما تشن الحروب الخاطفة على الدول العربية المجاورة مصر والأردن والضفة الغربية وغزة حتى كانت حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧م.

التوسع الإسرائيلي وتضليل الاستخبارات وحرب ٥ يونيو ١٩٦٧

ينقل المؤرخ الإسرائيلي غي لارون في كتابه (The Six – day War, Yale University Press 2017)، عن مردخاي هود، قائد سلاح الطيران الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، يونيو ١٩٦٧م، قوله "خططنا لمدة ١٦ سنة للذي تم خلال هذه الثمانين دقيقة الأولى. كنا نعيش مع هذا المخطط، ننام مع هذا المخطط، ننام معه ونأكل معه، ولم نتوقف عن تحسينه"، هذا التحضير الدقيق وأسبابه هو العرض المقدم في كتاب لارون وعنوان الفصل المخصص له لا لبس فيه "توسيع حدود إسرائيل". ومنذ إعلان إسرائيل عام ١٩٤٨م، فالتخطيط للتوسع هي الاستراتيجية الإسرائيلية، وعندما تولى ليفي أشكول رئاسة الوزارة الإسرائيلية عام ١٩٦٣م، التقى قائد الأركان تسفي تسور، الذي شرح له يتعين تقوية القوة العسكرية بحيث يكون في مقدور إسرائيل خلال الحرب المقبلة، التي حسب قوله آتية لا محالة مع جيرانها، غزو سيناء والضفة الغربية وجنوب لبنان. وقال عايزر وايزمان الذي أصبح فيما بعد رئيسًا لإسرائيل" من أجل أمنه كان على الجيش توسيع الحدود سواء توافق ذلك مع توجه الحكومة أم لم يتوافق". وحسب دوائر رئاسة الأركان الإسرائيلية التي منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩م، ترى أن حدود الهدنة غير قابلة للحماية، ولذلك منذ ١٩٥٠م، عمل قطاع التخطيط بالجيش على وضع حدود أخرى أكثر أمنًا. واستهدفت الدراسة بالتخطيط ثلاثة حواجز جغرافية، نهر الأردن وهضبة الجولان ونهر الليطاني في جنوب لبنان، وأضيفت سيناء في وثيقة عام ١٩٥٣م، قصد تمكين إسرائيل من موارد بترولية ومعدنية ومنطقة حاجزة عن الجيش المصري.

كانت إسرائيل تقوم بحملة إعلامية، تروج للخطر وتهديد الإبادة ولكن بعد حرب ٦٧ بخمسة أعوام، اعترف قادة إسرائيل

رسم الجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٠ حدودًا استهدفت حواجز نهر الأردن والجولان ونهر الليطاني وأضيفت سيناء عام ١٩٥٣

بأن الإبادة أو الخطر العسكري لم يكن واردًا عندهم، وإنما حرب خطط لها للتوسع وحدود جديدة ضمن مفهوم إسرائيل الكبرى، وقال حاييم هرتزوج قائد المخابرات العسكرية السابق ورئيس إسرائيل فيما بعد " لم يكن هناك أي خطر إبادة، والقيادة العامة للجيش الإسرائيلي لم تؤمن بذلك أبدًا" كما قال الجنرال حاييم بارليف " لم نكن مهددين بالإبادة عشية حرب الستة أيام، ولم نفكر أبدًا في ذلك الاحتمال". ويؤكد ذلك الجنرال ماتي بليد " كل تلك القصص حول الخطر الهائل الذي كنا نوجهه، لم تدخل أبدًا في حساباتنا قبل بدء القتال"؟

وبسبب عقيدة التوسع وحلم إسرائيل الكبرى كانت الحرب التي شنتها إسرائيل على الدول العربية، فقد سربت الاستخبارات الإسرائيلية عبر عميل مزدوج إلى الاستخبارات السوفيتية KGB، أن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية وقد سرب السوفيت هذه المعلومة إلى الحكومة السورية، وبالتالي نصبت إسرائيل الفخ لحرب الخامس من يونيو/حزيران، وكان الهجوم بداية على الجبهة المصرية، ولم يكن الجيش المصري ضعيفًا عندما شنت إسرائيل الضربة الجوية، ولكن كما يقول رئيس الأركان آنذاك ووزير الدفاع فيما بعد، الفريق محمد فوزي، أن سبب الهزيمة، كان سوء إدارة المعركة، فبعد الغارة الجوية الإسرائيلية، أصدر المشير عبدالحكيم عامر قرارًا منفردًا وبدون رأي الرئيس عبدالناصر أو القيادة العسكرية بانسحاب الجيش المصري إلى غرب القناة، ويعتبر الفريق فوزي أنها هزيمة تكتيكية، وهو الذي تولى وزارة الدفاع وإعادة هيكلة الجيش المصري وإعداده للحرب القادمة، وخلال ثلاث سنوات أعاد للجيش المصري قوته، وأصبح جاهزا لاستعادة سيناء، كما خاضت مصر حرب استنزاف ضد إسرائيل وجعلت الاحتلال مكلفًا لها. إن الحروب كانت مستمرة وأساسية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي وشعارات السلام ما هي إلا الاستعداد لجولة توسع إسرائيلي.

واستفادت إسرائيل من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، حتى أن إسرائيل كانت تزود إيران بقطع الغيار للطائرات الإيرانية، الأمريكية الصنع، وتزود الولايات المتحدة العراق بالمعلومات الاستخبارية، وكان مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل يرى أن الحرب في صالحها، وتدمير القوة العسكرية العراقية والقوة الإيرانية يحقق التفوق الإسرائيلي بإنهاك الدولتين في الحرب، ويقال أن كارتر شجع العراق بالهجوم على إيران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران والانتخابات الرئاسية، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الكسندر هيج في زيارة له للمنطقة كأول وزير خارجية للرئيس ريغان وقدم تقريره حول تورط إدارة كارتر بتشجيع العراق، ولكن إدارة ريغان أيضًا وبالتعاون مع إسرائيل قدمت الأسلحة لإيران، فقد طلبت إسرائيل من واشنطن تزويد إيران بالأسلحة، مما أدى إلى الزيارة السرية للوفد الأمريكي برئاسة مستشار الأمن الأمريكي روبرت ماكفارلين ٢٥مايو ١٩٨٦م، إلى طهران على متن طائرة إسرائيلية وكان ضمن الوفد عمرام نور، مدير مكتب شمعون بيرس وزير الخارجية آنذاك وهي الزيارة التي عرفت بفضيحة إيران كونترا جيت Iran Contra-Scandal، إن إسرائيل ورطت إدارة ريغان في الفضيحة وشجعت استمرار الحرب وتقديم السلاح لإيران والعراق بالاستخبارات لأنها أرادت تدمير قوة الدولتين؟

غزو لبنان ١٩٨٢ وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الجنوب

كان الهدف الإسرائيلي من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م، هو إخراج أكبر دولة عربية وجيشها من المعادلة العسكرية من أجل تفرغ إسرائيل للتوسع في لبنان والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة قوتها في جنوب لبنان، فبعد الانسحاب من سيناء مايو ١٩٨٢م، شنت إسرائيل حربًا لغزو لبنان في يونيو ١٩٨٢م، وخاضت حربا مع منظمة التحرير والقوى اللبنانية أدت لخروج المنظمة من لبنان واحتلال بيروت، ولكن بفعل المقاومة اللبنانية والفلسطينية انسحبت إسرائيل فيما بعد، واستمرت في احتلال جنوب لبنان من أجل مياه الليطاني، وأدى احتلال بيروت لمذبحة صبرا وشاتيلا وهي حرب إبادة للسكان في المخيمات الفلسطينية، وانفردت إسرائيل بالفلسطينيين، وأعلنت ضم الضفة الغربية وتغيير الاسم إلى يهودا والسامرة، وازدياد نشاط الاستيطان حتى أصبح الآن في الضفة الغربية والقدس الشرقية ٦٥٠ ألف مستوطن ونشر المستوطنات وإقامة الحواجز مما جعل الضفة الغربية كانتونات متفرقة وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل رغم أن كل ذلك مخالف للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة ؟

اتفاق أوسلو ١٩٩٣ سراب السلام وانتشار الاستيطان

خرج العراق من الحرب العراقية – الإيرانية وقد جمع أسلحة متنوعة تم تطويرها من الصواريخ والمدفع العملاق وغيرها مما

أقلق إسرائيل بسبب تحول ميزان القوى، ثم جاء غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، التي لا زالت علامات الاستفهام حول السفيرة الأمريكية في العراق ومقابلتها للرئيس العراقي قبيل الغزو، كان الغزو كارثة على العراق والنظام الإقليمي العربي ما زالت آثارها حتى الآن وانهيار النظام الإقليمي استغلت إدارة بوش الأب الأزمة وتراجع الاتحاد السوفيتي وتحت شعار النظام العالمي الجديد، كان عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة، ويقول إلكسي فاسيليف مستشار الرئيس السوفيتي غورباتشوف لشؤون الشرق الأوسط، والذي حضر القمة السوفيتية الأمريكية سبتمبر ١٩٩٠م، أن الأهداف الأمريكية، كان في قمتها تدمير الترسانة العسكرية العراقية والقواعد العسكرية والتحكم في البترول وتحرير الكويت، ورغم محاولات الحل السياسي إلا أن تدمير القوة العسكرية العراقية كان الهدف منها تحول ميزان قوى عسكري جديد لصالح إسرائيل، وبعد انقسام النظام الإقليمي، كان مؤتمر مدريد برعاية الرئيسين، بوش وغورباتشوف، في أكتوبر ١٩٩١م، في مدريد بحضور الدول العربية وإسرائيل، كانت إسرائيل هي الرابح الوحيد بعد عاصفة الصحراء، ومن ثم دخلت المفاوضات بين الوفود العربية وإسرائيل، وشعرت منظمة التحرير بأنها في أضعف أحوالها، ودخلت القنوات الخلفية لاتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية سبتمبر ١٩٩٣م، ولم تنفذ إسرائيل الاتفاق سوى سلطة فلسطينية ضعيفة وعودة بعض القيادات الفلسطينية لغزة والضفة الغربية، وأخذت إسرائيل تسخر السلطة الفلسطينية لحماية إسرائيل تحت شعار التنسيق الأمني وإعداد قوى الأمن الفلسطينية لحماية إسرائيل، وأخذت تتزايد مستعمرات الاستيطان، وحسب تقرير المعهد الأوروبي للأمن مايو ٢٠١٧م، فإن ٤٤٪ من موظفي القطاع العام في السلطة الفلسطينية هم من جهاز الأمن العام (٨٠ ألف عدد الجهاز) نصيبهم من الميزانية السنوية للسلطة ما بين ٣٥-٤٠٪، علمًا بأن ٦٤٪ من الفلسطينيين يرفضون التنسيق الأمني مع إسرائيل. وخدم الاتفاق إسرائيل حيث فتح لها المجال لإقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول كانت ما زالت مترددة لإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مثل الهند والصين وأعادت بعض الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية أو أقامت علاقات دبلوماسية معها؟

وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، تحت ذريعة مزيفة المفاعل النووي العراقي، علمًا بأنه ثبت أنه ليس هو السبب ولكن لخدمة توازن القوى مع إسرائيل وإخراجه من المعادلة العسكرية، فالعراق كان عمقًا استراتيجيًا للأردن وسوريا وشاركت قواته في كل الحروب مع إسرائيل، ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣م، وكان القرار الذي أخذه الحاكم العسكري بريمر في مايو ٢٠٠٣م، حل الجيش والشرطة العراقية وحل حزب البعث وطردهم من الخدمة، ويبقى أن اللبوبي اليهودي في إدارة بوش الابن دوجلاس فيث وبول وولفيتز نائب وزير الدفاع وريتشارد بيرل وراء احتلال العراق وايضًا حل الجيش العراقي رغم معارضة الاستخبارات الأمريكية وقادة الجيش الأمريكي، وحتى دون معرفة مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ووزير الخارجية كولن بول حتى بوش تتصل من معرفته في مقابلة ٢٠٠٦م، فاحتلال العراق وحل الجيش والبعث كان لخدمة إسرائيل وكانت كارثة على العراق، وقلب لتوازن القوى وترك فراغًا استراتيجيًا، علمًا بأن تقارير الاستخبارات CIA حذرت من الطائفية والقبيلية والعرقية والفوضى في حالة احتلال العراق، ولذلك يظهر الدور الإسرائيلي في العلاقات مع الأكراد واغتيال العلماء العراقيين الخبراء في المجالات العلمية وخاصة الطاقة النووية والتصنيع ودخول العراق في فوضى الإرهاب والجماعات المتطرفة.

احتكار إسرائيل السلاح النووي ومنع الدول الإقليمية من امتلاكه

أخذت إسرائيل منذ إعلانها ١٩٤٨م، تفكر في التفوق العسكري والسلاح النووي، وكان ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل وراء البرنامج النووي وكلف شمعون بيرس بالإشراف والمتابعة، وكانت فرنسا الداعم الأول لامتلاك إسرائيل السلاح النووي بإقامة المفاعل النووي في ديمونة بالنقب، وكانت فرنسا قلقة من دعم مصر للثورة الجزائرية وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، ولكن إسرائيل أصيبت بالرعب عندما أعلن في القاهرة في يوليو ١٩٦٢م، نجاح تجربة أطلاق صواريخ أرض-أرض وأصبحت إسرائيل في مرمى الصواريخ المصرية، واستنفر الموساد الإسرائيلي جهازه لإحباط المشروع خاصة عندما علمت أن مصر استقطبت العلماء الألمان لتصنيع الصواريخ، وقامت إسرائيل باغتيال بعض العلماء الألمان وتهديدهم بالرحيل واختطاف بعضهم، وهو يعكس قلق إسرائيل من أي تفوق استراتيجي للدول العربية وخاصة المجاورة وبالذات مصر . وعندما حاولت العراق بناء مفاعلها النووي استطاعت إسرائيل أن تخترق الخبراء العاملين من الفرنسيين وقامت بغارة جوية لتدمير المفاعل في ٧ يونيو١٩٨١م، وبالفعل دمر المفاعل واغتالت إسرائيل العالم المصري يحي المشد في باريس والذي كان من طاقم المفاعل، كما أن إسرائيل عرضت على الهند القيام بعملية مشتركة لضرب المفاعل النووي الباكستاني إلا أن الهند رفضت واستطاعت باكستان إعلانها امتلاكها القنبلة النووية ١٩٩٨م،

ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل وراء البرنامج النووي وكلف شمعون بيرس بالإشراف وفرنسا الداعم الأول

ولكن إسرائيل اعتبرتها قنبلة إسلامية تهددها، وكان إصرار رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو سببًا في الانقلاب العسكري عليه وإعدامه فيما بعد، لأنه، علق على موقف واشنطن، هناك قنبلة يهودية، وهندوسية وقنبلة، مسيحية وشيوعية، لماذا لا تكون هنك قنبلة إسلامية ؟؟

الاستنفار الإسرائيلي ضد المفاعل النووي الإيراني

إثر بروز قضية المفاعل النووي الإيراني قامت إسرائيل بتحريض المجتمع الدولي والولايات المتحدة ضد إيران، وتحريض واشنطن للقيام بعمليات عسكرية، وحيث أن إسرائيل لا تستطيع ضرب إيران لعدة أسباب، إلا أنها تريد توريط واشنطن، ولذلك كان خلاف إسرائيل مع ادارة الرئيس أوباما بسبب الاتفاق بين إيران ومجموعة ٥+١ في عام ٢٠١٥م، واتهمت إدارة أوباما بالتواطؤ وفتح قنوات مع إيران وبالفعل كانت محادثات بين إيران والولايات المتحدة بوساطة سلطنة عمان، وتم الاتفاق على صفقة المفاعل، وعندما جاءت إدارة ترامب حرضتها إسرائيل للانسحاب من اتفاقية المفاعل النووي مع إيران رغم تمسك الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا بالاتفاق، حتى الاستخبارات الأمريكية CIA أكدت على التزام إيران بالاتفاق وعدم مخالفته كما صرحت أيضًا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزامها بالاتفاق، وكان وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيت قد صرح بأن المفاعل النووي الإيراني لا يهدد الولايات المتحدة لأن إيران دولة محاطة بدول نووية، روسيا والصين والهند وباكستان، وقد قامت إسرائيل بحملة إغتيال للعلماء الإيرانيين، كل أهداف إسرائيل لأن تبقى القوة النووية الوحيدة بالشرق الأوسط، وأن يكون الميزان الاستراتيجي بصالحها، ولكن انتشار أمتلاك الصواريخ البالستية سواء من الدول أو منظمات المقاومة يجعل إسرائيل في حالة انكشاف وضعف استراتيجي.

الحقوق الفلسطينية: القنبلة السكانية أقوى من قنبلة ديمونة النووية

إن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ورغم مرور سبعة عقود على إعلان قيام إسرائيل، فإن الذي يقاوم الاحتلال هو الجيل الثالث أو الرابع من الفلسطينيين والشعوب العربية والإسلامية، ورغم محاولة إسرائيل عقد اتفاقيات سلام مع بعض الدول العربية، فإن الشعوب العربية ترفض التطبيع وتؤيد القضية الفلسطينية فرغم اتفاقية كامب ديفيد فالشعب المصري يرفض التطبيع وكذلك في الأردن، ولذلك تبقى القضية الفلسطينية هي مثار عدم الاستقرار، ورغم ضعف النظام الإقليمي العربي في هذه المرحلة، فالشعوب تبقى المؤيد للمقاومة، وتحاول إسرائيل القفز على السلطة الفلسطينية باقامة تطبيع مع بعض الدول وتسخير الورقة الطائفية إلا أنها فشلت في ذلك حتى الآن، ورغم نقل السفارة الأمريكية للقدس وإعلان ترامب تأييده للقدس عاصمة لإسرائيل ويهودية الدولة، إلا أن القنبلة السكانية الفلسطينية تفرض نفسها في داخل إسرائيل، فأهل القدس يقاومون التهويد اليهودي للمدينة بكل الوسائل، ورغم إقامة المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية فقد فشل الاحتلال أن يفرض على الفلسطينيين حلاً لا يحقق كامل الحقوق الفلسطينية. هناك ٢١٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية واحد عشر مستوطنة وهناك ١٣٢ مستوطنة بالضفة الغربية، وكل ذلك مخالف للقانون الدولي ولقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م. ويعيش في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة حوالي خمسة ملايين وهناك في داخل فلسطين ١٩٤٨م، مليون ونصف فلسطيني، يعني هناك ٦,٥ مليون فلسطيني داخل فلسطين، ومع مطلع ٢٠١٨م، بلغ عدد السكان اليهود في فلسطين ٦,٥٦ مليون نسمة، وهذه الحالة السكانية مقلقة لليهود وكما عبر عن ذلك أحد أهم المؤرخين الإسرائيليين بيني موريس بقوله " لا أعرف كيف نخرج من هذا الوضع فيما يتعلق باستمرار وجود إسرائيل كدولة " يهودية" فاليوم يوجد بين البحر والنهر عرب أكثر من اليهود، والبلاد كلها تتحول، بشكل لا يمكن منعه، إلى دولة واحدة توجد فيها أغلبية عربية. وما زالت إسرائيل تسمي نفسها دولة يهودية، ولكن وضعًا نسيطر فيه على شعب محتل وليس له حقوق لا يمكن أن يستمر في القرن الـ ٢١". ويضيف قائلاً " إن هذا المكان سيرسب كدولة شرق أوسطية مع أغلبية عربية. والعنف بين المجموعات السكانية المختلفة، داخل الدولة، سيتصاعد والعرب سيطالبون بعودة اللاجئين، واليهود سيبقون أقلية صغيرة داخل بحر عربي كبير من الفلسطينيين .. ومن سيكون قادرًا من اليهود، سيهرب إلى أمريكا أو الغرب، إنهم ملزمون بالانتصار ". وحسب التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٧م، فإن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية سيتجاوز عدد اليهود عام ٢٠٢٢م، بنحو ٣٠٠ ألف نسمة.

ورغم ما يتردد من إدارة ترامب عن صفقة القرن، فالولايات المتحدة لم تعد وسيطًا مقبولاً بين أطراف الصراع، وليس هناك نظامًا عربيًا أو إسلاميًا يقر بأن القدس عاصمة لإسرائيل ولا يمكن لها من السيطرة على المسجد الأقصى، وإسرائيل تؤكد بسياستها بتحويل الصراع إلى صراعًا دينيًا، وأصبحت الآن الأصوات في الدول الغربية تؤيد القضية الفلسطينية ومنها حركات مقاطعة إسرائيل، مثل BDS سواء على مستوى المقاطعة الأكاديمية ومقاطعة رجال الأعمال وغيرها وتجد تأييدًا في الغرب من مختلف منظمات المجتمع المدني، وفي ظل وسائل الإعلام الحديثة والتواصل الاجتماعي أصبحت جرائم إسرائيل مكشوفة للرأي العام.

ورغم ما يروج له الإعلام الإسرائيلي لعلاقات إقليمية، فإن الدول العربية والإسلامية ترفض التطبيع، ونأخذ موقف ماليزيا في رفضها استقبال الإسرائيليين، وعدم اعتراف باكستان بها وتوتر العلاقة التركية الإسرائيلية؟ إن موقف الدول العربية وخاصة الشعوب العربية والإسلامية يجعل إسرائيل في موقف صعب لأنها أداة لقوى الاستعمار الغربي وأنها عامل في عدم استقرار المنطقة، وتؤكد أن تحذيرات المؤسسات الأمريكية للرئيس ترومان من تأييد قيام إسرائيل كانت حقيقة، واليوم وبعد سبعة عقود تبقى إسرائيل سببًا في الحروب والإرهاب والتوتر في منطقة الشرق الأوسط؟ وكما علق السفير الفرنسي لدى واشنطن Gérard Araud على فوز ترامب في انتخابات الرئاسة " إن العالم ينهار أمام أعيننا، نحن في عالم مضطرب "يقوده ترامب ونتنياهو وأصحاب كازينوهات قمار" ولكن في ظل هذا الواقع الدولي فإن موقف الصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي يعتبر صمام أمان لكبح جماح ترامب من زعزعة النظام بعدم تأييد سياسة ترامب في الصراع العربي الإسرائيلي تجاه الشرق الأوسط، وحتى الدول الإقليمية ترفض الانصياع لسياسة ترامب وموقفه من إسرائيل، وأن صفقة القرن ستولد ميته للرفض دولي إقليمي، والتحدي الداخلي في الكونغرس لترامب، وبسبب مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط وتتناقض مع سياسة ترامب ونتنياهو.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الملك عبد العزيز والحسن بن طلال سابقًا

التحالف الاستراتيجي العربي المنطلق من المصالح الوطنية والقومية ضمان للأمن والسلام

دور الناتو العربي في حفظ الاستقرار الإقليمي: بناء درع صلبة في وجه تهديدات الخليج

في قمة الرياض لعام ٢٠١٧م، اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة على عقد لقاء كل عام لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. وكان محور الاهتمام ضرورة دحر المنظمات الإرهابية ومكافحة الجرائم الإلكترونية والهجمات على البنية التحتية، وتنسيق إدارة الصراع في سوريا واليمن، وإرساء الأمن في العراق، ومواجهة النشاط الخبيث لإيران في المنطقة. وقد برز مشروع التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط (Middle East Strategic Alliance, MESA) كأحد النتائج لهذه اللقاءات. ويضم هذا التحالف العربي ست دول خليجية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وعمان وقطر) بالإضافة إلى مصر والأردن. وسيقوم التحالف على أساس اتفاقية أمنية واقتصادية وسياسية تربط هذه الدول. وعلى الرغم من الاختلافات في الأولويات السياسية بين دول مجلس التعاون، فإن أهمية التحالف تكمن في كونه يبني درعًا قوية وصلبة في وجه التهديدات ضد الخليج.

لواء د. محمد علام سيد

الهيكل المنتظر والأهداف

سيكون النجاح في إقامة هذا الحلف بمثابة إنجاز كبير لإدارة ترامب لأنه سيحقق توازنًا عسكريًا في مواجهة إيران، في واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم، وسيكون حائط صد إزاء أي تدخل إيراني في المنطقة. وعلى الرغم من الخلاف الخليجي، فإن التنسيق لا يبدو مستحيلاً، خاصة أن الحلف سيُسهِم في جلب الاستقرار للشرق الأوسط. إن من شأن التحالف المُزمَع أن يساعد على تقليل الأعباء المالية التي تتحملها الولايات المتحدة في المنطقة، وأيضًا بناء شريك موثوق به في الشرق الأوسط.

وبحسب المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي؛ فإن أهم توجهات التحالف هي إقامة درع من أنظمة الدفاع الجوي تكون بمثابة حماية لدول الحلف من الصواريخ الباليستية الإيرانية، بالشكل الذي يُفقِد قدرات إيران الصاروخية فاعليتها الاستراتيجية إلى درجة كبيرة، فيما سيكون عمليًا ضمن منظومة حصار إيران اقتصاديًا، وإفقادها القدرة على التصعيد عسكريًا.

يرى محللون أن السبب الذي دفع البيت الأبيض للتفكير في إنشاء الحلف يعود إلى اهتزاز الثقة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا، خاصة وأن دول الحلف لم تُوفِ بتعهداتها لرفع حصتها في ميزانية الدفاع. بينما يتوقعون أن الحلف الجديد سيتشكل على غرار نظيره الغربي وسيحقق توازنًا عسكريًا في مواجهة إيران، وستكون له ثلاث سمات رئيسية: هيكل قيادة عسكرية متكامل، وميثاق للإنفاق الجماعي لتقديم مساهمات لتوسيع نطاق القدرات الدفاعية، واتفاقيات لتعزيز الأمن الجماعي.

هناك خط واضح للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط هو أمن إسرائيل. فالمسؤولون الأمريكيون يدعون إلى الديمقراطية بهدف توفير استقرار فى المنطقة يخدم أمن إسرائيل ويدمجها فى محيطها، وهم يعلنون عن متانة الأواصر التي لا يمكن قطعها أبدًا بين أمريكا وإسرائيل، ويسعَون لبناء تحالف عربي أمريكي إسرائيلي لمواجهة العدو الإيراني الذى يهدد أمن إسرائيل. الولايات المتحدة تسعى لإنشاء تحالف عربي لاستخدامه أولًا ضد إيران، وللعمل مستقبلًا كذراع ضد روسيا في الشرق الأوسط، وفي حال عدم تشكيل هذا التحالف، ستُجبَر أمريكا على إرسال قوات عسكرية، وهذا ما لا تريده، فهي منذ عام ١٩٩٠ في حروب متواصلة، من أفغانستان إلى العراق وسوريا والصومال وغيرها.

قوات التحالف قوامها ألف رجل قوات جوية وخمسة آلاف للقوات البحرية وخمسة وثلاثين ألف فرد قوات برية

يُعتبر الأمن البحري أحد أهم اهتمامات الدول العربية إذ تعتمد التجارة البحرية للنفط والغاز بشكل كبير على مضايق باب المندب وهرمز وتمثل ٣٠٪ من التجارة العالمية للنفط والغاز. وإذا حدث أن نفذت إيران تهديداتها على هذه الطرق فستكون لها نتائج اقتصادية وخيمة على الاقتصاديات العربية، مما يتطلب الاستعداد لتدخل جماعي سريع على المستويين العسكري والبحري.

تبعث قدرات إيران المتنامية في مجال الصواريخ الباليستية على القلق في الدول المجاورة لها. لدى إيران صواريخ بالستية قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، بل هناك شكوك حول تملكها صواريخ عابرة للقارات. وتعمل كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مع البيت الأبيض لضمان توفير قدرات لاعتراض تلك الصواريخ في الارتفاعات العالية (ثاد – Terminal High Altitude Area Defense; THAAD). وبالتأكيد سيكون نظام الدفاع الصاروخي المشترك في الخليج مثالاً لضمان الحماية والأمان.

يقول أحد قادة الجو في أمريكا عن الإيرانيين: "إنهم يهدفون إلى عرقلة توازن القوى والمجازفة بحياة المواطنين، عندما تهدف المناورات العسكرية الإيرانية إلى إغلاق مضيق هرمز، فإن الحسابات الخاطئة للأهداف العسكرية تجر وراءها عواقب استراتيجية. تصرفاتهم تهدف مباشرة إلى تهديد جميع اقتصاداتنا".

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون وتخفيف التوترات بين الدول السنية من خلال تجميعها ضد إيران الشيعية، التي اتهمت بدعم الإرهاب، والتي فشلت الولايات المتحدة في عزلها على الساحة الدولية في أعقاب انسحابها من الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م. ومن خلال المشاركة في إنشاء هذا التحالف، ستحتفظ الولايات المتحدة بوجودها ومصالحها في المنطقة، بالنظر إلى الموارد الطبيعية والطريق البحري التجاري. كما أن هذا التحالف الاستراتيجي سيحتاج إلى توازن خارجي تستطيع الولايات المتحدة دعمه.

وفي الشمال توغلت القيادة التركية في سوريا تحت زعم محاربة "إرهاب" الأكراد، وباتت فعليًا تسيطر على أرض دولة عربية وتهدد بالتدخل في العراق وتهدد العرب بالتحالف مع إيران وتمد يدها لقطر بعد أن قاطعتها الدول المكافحة للإرهاب. تراود تركيا أحلام الخلافة وتتباهى بأنها تُؤوي قيادات إرهابية لتنظيم الإخوان الذي لا يعمل إلا على نشر العنف والفكر الإرهابي.

الأدوات والأدوار

إن وجود قوة عربية موحدة يُعتبَر قوة ردع بالأساس ولابد أن يتوفر لها كل عناصر البقاء بمعنى:

(١) أن تتماشى نوعية التسليح مع العصر

(٢) أن يتأكد وجود ضمانات قوية لعمليات الصيانة والإصلاح والتحديث لسنوات قادمة

(٣) أن تتواصل المهام التدريبية والمناورات المشتركة الهادفة لاستيعاب السلاح، والتمرس على أساليب استخدامه ومشكلاته

(٤) أن لا تتعثر عمليات الإمداد والإحلال

(٥) ألا تكون الأجهزة المعاونة عرضة للتعطيل أو الاختراق.

من شأن تجميع كل الموارد والإمكانيات للدول الأعضاء المُحتملين في التحالف، أن يسد الفجوات التي يُعاني منها كل جيش عربي. وبحسب منظمة جلوبال فاير باور الأمريكية فقد أنفقت إيران ما يقرب من ٦,٣ مليارات دولار على الدفاع في عام ٢٠١٧م، وتتألف قواتها من ٥٣٤ ألف فرد نظامي و٤٠٠ ألف من جنود الاحتياط، وفي المقابل تفوق ميزانية الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي بكثير ميزانية إيران. أنفقت المملكة العربية السعودية وحدها ما يُقدَّر بنحو ٥٧ مليار دولار على الدفاع في عام ٢٠١٧م. بينما أنفقت الإمارات العربية المتحدة ١٤ مليار دولار، وأنفقت الكويت ٥,٢ مليارات دولار. وتمتلك مصر قوات ضخمة حيث تُجند ما يربو على ٤٥٤ ألف فرد نظامي و٨٧٥ ألف من الاحتياط.

تشير بعض المصادر أن التحالف سيتألف في البدايات من قوات ستتمركز في مصر. وسيقودها قائد سعودي على رأس هيكل قيادة دائم. تكمن الفكرة في تجميع قوة متعددة الجنسيات يمكن أن تكون جاهزة للتدخل في أية أزمات مستقبلية. تشير التقارير إلى أن عناصر القتال ستتألف من قوات جوية قوامها من ٥٠٠ إلى ألف رجل، وقوات بحرية قوامها نحو خمسة آلاف، بينما سيشكل قرابة خمسة وثلاثين ألف فرد جزءًا من القوات البرية، وذلك علاوة على القوات الخاصة. وسيتم دفع رواتب القوات من قِبَل دولهم، بينما يتم تمويل هيكل القيادة من قِبَل مجلس التعاون الخليجي.

ولاشك أن اختيار عناصر التسليح وجهات الإمداد عملية دقيقة وتحتاج إلى دراسات مستفيضة، ووعي كامل بطبيعة الصفقات وجدواها، تكاملها وبدائلها، وربما كانت هذه المعضلة

الناتو العربي يحقق توازنًا عسكريًا في مواجهة إيران ويُسهِم في استقرار المنطقة ويبني شريكًا موثوقًا في الشرق الأوسط

من أهم الجوانب، وأعمقها تأثيرًا في إنجاح هذا التحالف. وتُلقي التجارب السابقة الكثير من الضوء على نوايا الآخرين، ومدى حرصهم على الاستفادة من هذا التحالف من جهة، أو إحداث الفرقة بين المتحالفين العرب من جهة أخرى.

لا يختلف أحد على أن قادة الدول العربية وشعوبها يريدون أن يكونوا أقوياء، وأن يحتفظوا بمصائرهم بأيديهم، وأن ينتشر السلام والأمان وهما قمة الأهداف التي يسعون إليها. ليس هذا الجيش لصناعة العدوان، ولا للتدخل غير المشروع في شؤون الآخرين، ولكن للإعداد للقوة بأقصى درجات الاستطاعة كسبيل للحماية وردع المعتدين.

بالتوازي مع إنشاء هذا الجيش لابد من انطلاق صناعة عسكرية عربية جدية، حتى يتجنب أي خطر أو تعطيل أو قصور. ومع الثورة الصناعية الرابعة، وباعتبار أن الصناعات العسكرية هي قاطرة التكنولوجيا للتطبيقات المدنية كما نلمس الآن، تبرز أهمية هذا التوجه وخاصة أن مقوِّمات ذلك ليست مستحيلة بل هي في الإمكان مع الإرادة والتصميم والتخطيط. هل يجود الزمان لهذا الجيش العربي الموحَّد بقمر عربي أو صاروخ عربي، أو طائرة عربية، أو مدرعة عربية، أو مدفع عربي؟ وهل يصير له يومًا ما نظام كونيٌّ لتحديد الموقع الخاص به (Global Positioning System; GPS) ونظام قيادة وسيطرة موحَّد؟

نشير هنا إلى تطور علاقات التعاون بين السعودية وروسيا في المجالين التقني والعسكري. فهناك طلاب يتدربون ويدرسون في الأكاديميات العسكرية الروسية. كما يجري تنفيذ صفقات تسليح روسية للسعودية تتضمن نقلاً للتقنية وتوطيناً جزئياً للصناعات العسكرية داخل المملكة العربية السعودية بالشراكة مع روسيا. وتهدف رؤية المملكة إلى أن يمثل المحتوى المحلي بحلول ٢٠٣٠م، نسبة ٤٠٪ من مجمل الإنفاق العسكري السعودي الضخم.

وفي المقابل فإن صفقات الأسلحة التي تعاقدت عليها السعودية مع الولايات المتحدة، والتي تم التوقيع على بعضها خلال زيارة ترامب للرياض، ستصل في مجملها إلى حوالي ٣٥٠ بليون دولار على مدى عشر سنوات، وستكون هي القوة الضاربة للحلف المقترح، يضاف لها ما تم الإعلان عنه بخصوص برامج تصنيع الأسلحة في السعودية ضمن برامج رؤية ٢٠٣٠، والتي يراد لها أن تُشكل منظومة تسليح عملاقة تتكامل مع صفقات السلاح الأمريكي المستورد.

وبالمثل تشهد دول أخرى كالإمارات ومصر أيضًا تطورات ملموسة في التسليح وصناعات الدفاع المحلية كما تبرزها معارض السلاح الدولية الأخيرة في أبو ظبي والقاهرة.

ثُلاث ركائز تُقيم هذا الأمر: التمويل (وهو ضروري للإنفاق على البحوث والتطوير والأجهزة والمعدات والتصنيع والتجريب)، والبشر (وهم مَنْ يفكر ويحاول وينفذ ويختبر ويجدد على أرضية التعلم والدراسة والخبرة والعمل)، والوقت (لأن كل إنجاز يمر بمرحلة ليتبعها مرحلة أخرى وهكذا، وما نراه من التطور التكنولوجي هو نتاج سنوات من العمل الجماعي الشاقّ والدؤوب).

سينشأ في نهاية المطاف نظام دفاع وأمن مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، بمشاركة مصر والأردن. وبالنسبة لمصر تمثل تهديدات إيران على باب المندب والبحر الأحمر مصدر قلق اقتصادي رئيسي. كما أن مصر تمثل قوة موازنة للمملكة العربية السعودية يمكنها تقديم بعض الضمانات لدول أخرى في المنطقة مما يدعم نظام الأمن الجماعي. ومن شأن هذا التعاون أن يمكّن دول الخليج من إضافة إمكانات القوة العسكرية إلى قوتها الناعمة التقليدية القائمة على الاقتصاديات النفطية وحماية مصالحها الإقليمية. وليس مستبعدًا أن يكون أكبر خطر أمام استقرار الأنظمة الخليجية هو الفراغ الأمني في الدول المجاورة، وبعبارة أخرى فإن ضمان الاستقرار السياسي في المنطقة هو أيضًا وسيلة لضمان استقرار دول الخليج.

التحديات والعقبات

من بين الصعوبات التي تواجه هذا التحالف وجود خلافات داخلية بين الدول المعنية، وأدت إلى أن تقطع السعودية والإمارات والبحرين ومعهم مصر علاقاتها مع قطر. ومنذ يونيو ٢٠١٧ م، دخلت دول المنظومة الخليجية أزمة دبلوماسية أثرت سلبًا على التعاون الأمني والدفاعي بينها. ترى العديد من الدول العربية في إسرائيل الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن والاستقرار العربي، ومادامت لم تتوصل إلى حل سلمي وشامل للصراع فلن يكون هناك استقرار، ولا تزال إلى الآن تُعتبَر المعوّق الأول لتحقيق السلام في المنطقة وبذلك تمثل إسرائيل معضلة أمام هذا التحالف بالرغم من أنها عدوة لإيران ولها مصلحة في تشكيل مثل هذا التحالف. ولكن دراسة من جامعة تل أبيب تشير إلى أنه في الأمد البعيد قد يكون لهذا الحلف -إذا تَشكّل- دلالات أخرى ليست جميعها إيجابية بالنسبة لإسرائيل، وذلك بسبب إمكانية أن تتغيَّر سياسات الدول الأعضاء فيه بما يُفضي إلى تغيير سُلَّم الأولويات واستئناف العداء تجاه إسرائيل في منطقة عربية ستكون متكتلة بشكل أكبر وذات قدرة عسكرية أكثر تطورًا من اليوم.

وهناك مشكلة أخرى قد تواجه الحلف، فلكل حلف عسكري عقيدة وعدو يُنشأ من أجله، ولكلٍّ من الأعضاء مآرب وعقائد مختلفة. وإيران وتركيا أقرب لقطر من أشقائها الخليجيين، أما الكويت فعلى الحياد ومثلها الأردن، ويتبقى السعودية والإمارات والبحرين في المواجهة مع إيران. وبالتالي يبدو خروج تحالف الشرق الأوسط كقوة عسكرية متكاملة أمرًا يصعب تحقيقه، وإن شُكِّل فسيكون سياسيًا وغير متجانس على الأقل وفقًا للظروف الحالية.

فضلًا عن التعقيدات التشغيلية المرتبطة بتباين المعدات العسكرية، واختلاف العقيدة القتالية، وعدم وجود أنظمة اتصالات قابلة للتشغيل المتبادل. فلدى الدول الثماني على سبيل المثال أنواع مختلفة من الطائرات العسكرية. في مصر ميج-٢٥ الروسية و إف-١٦ الأمريكية، وفي المملكة العربية السعودية إف -١٥ إس إي الأمريكية و إيرو فايتر تايفون الأوروبية، وفي الإمارات العربية المتحدة ميراج الفرنسية و إف-١٦ الأمريكية. برغم صعوبة ضم الجيوش والتنسيق بينها لتباين العقائد

سمات الناتو العربي: هيكل قيادة عسكرية متكامل وميثاق للإنفاق الجماعي يوسع القدرات الدفاعية واتفاقيات لتعزيز الأمن الجماعي

التحالف سيتألف في البداية من قوات تتمركز في مصر ويقودها قائد سعودي على رأس هيكل قيادة دائم

القتالية وأنظمة التسليح والتواصل، يحرص الرئيس الأمريكي ترامب على إثبات أنه قادر على جمع دول الشرق الأوسط المتنافسة بينها وصاحبة المصالح المتضاربة تحت تحالف يحظى بالمباركة الأمريكية، يهدف إلى زعزعة استقرار إيران.

سيكون للتحالف الأمني والعسكري المقترح -إذا أصبح حقيقة واقعة- صلاحيات سوف تشمل الخليج العربي والبحر العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والممرات المائية الثلاثة: مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس. ومن مهام التحالف مراقبة الملاحة في هذه المناطق والتعامل مع عمليات تهريب السلاح، ومراقبة خطوط الإمداد العسكرية التي تستخدمها إيران على طول الحدود الأردنية لدعم الميليشيات الموالية لها في سوريا ولبنان.

كانت إدارة ترامب واضحة جدًا في التعبير عن التزامها بالأمن الإقليمي، وعلى هذا النحو سيكون إطار عمل التحالف قويًا بما يكفي للسماح لأعضائه بالاعتماد على بعضهم البعض، ليس فقط في الأمن الجماعي ولكن أيضًا في الشراكة الاقتصادية والتنسيق السياسي.

أمام الناتو العربي عدد من القضايا ينبغي أن تكون ذات أولوية أكبر لبلدان المنطقة. فالهجمات الإسرائيلية على المسجد الأقصى تتزايد، والتوسعات في المستوطنات اليهودية تتوالى، والمواقف الأمريكية تكرس الانحياز التام لإسرائيل. قامت إدارة ترامب بسلسلة إجراءات تعقِّد القضية الفلسطينية، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإلغاء الدعم الأمريكي المقدم إلى منظمة الأونروا، فضلًا عن إلغاء أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات المخصّصة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وإدانة مسؤوليها بعدم اتخاذ أي خطوة لبدء مفاوضات مباشرة وجادة مع إسرائيل. هي بذلك تسعى إلى مزيد من الضغط على الحركة الوطنية الفلسطينية لتقديم التنازلات وحسم القضايا العالقة مثل القدس واللاجئين والمستوطنات. وهكذا يواجه الجيل الجديد من العرب الكثير من المعضلات الخطيرة تحمل عناوين مكافحة الإرهاب ومنع انتشار النفوذ الإيراني، لكن أحدًا لا يستطيع أن يُخفي حقيقة أن الاحتلال والاستيطان والحصار والعنصرية يشكلان تهديدًا كبيرًا لفلسطين ومصالح الأردن والأمن العربي.

مُقوِّمات الكفاءة والنجاح

وفي هذا السياق يقول "أنتوني كوردسمان" من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: "على الرغم أن الناتو العربي يعكس حاجة حقيقية للأمن الجماعي، فإنه لا يمكن أن يُطبَّق إلا إذا وُجِدت جميع العناصر الأساسية، مثل التكامل وإمكانية التشغيل المتبادل، وتوحيد المعايير والمرافق المشتركة والقدرات التدريبية".

نحن نشهد تحولات في التحالفات السياسية والعسكرية تسهم إلى حد كبير في إضعاف الهيمنة الأمريكية في آسيا والشرق الأوسط. ومايريده ترامب ليس مجرد النفط ولكن بيع الأسلحة أيضًا. لن يستخدم البنتاجون بشكل مباشر إمكاناته الخاصة للتعبئة، لأن الحرب مع إيران ستؤدي إلى مقتل الآلاف من الجنود الأمريكيين. ولكن العرب سيقاتلون، والعلامة المؤكدة على الاستعداد للحرب هي سحب نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي من البحرين والكويت والأردن. ولكن يختلف المحللون فيما إذا كنا على عتبة تشكيل ناتو عربي سيرى النور قريبًا، أم أنه لا يتعدى حلمًا أطلقه الأمريكان ليس له أية مقومات للنجاح. وهناك من يعتبر أن تحديات التحالف العسكري على الأرض أكثر بكثير مما تبدو من الناحية النظرية وقد يبقى مجرد خطة على الورق.

على كل حال ستعمل الولايات المتحدة على دعم التحالف الاستراتيجي من خلال تعزيز الدفاع الصاروخي، والتدريب العسكري، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الإقليمية. ما تقابله دول التحالف من هيمنة إيرانية وتدخلات وإثارة للفوضى في المنطقة، ومن أخطار التنظيمات المتطرفة يُصَنِّف إيران في خانة الأعداء لهذه الدول، وَيَحفزها على إنجاح هذا التحالف. إضافة إلى ذلك -في نظر واشنطن- فإن هذه الدول غير قادرة على القتال على هذه الجبهات دون دعم واشنطن، بل إنه لا يمكن لأي دولة في العالم أن تنجح عسكريًا دون عون أمريكي. والأمثلة كثيرة من كوسوفو إلى شرق أوكرانيا، لأن الولايات المتحدة تتفوق في المعدات العسكرية والتدريب والتقنيات، فضلًا عن الميزانية الاقتصادية الضخمة.

وقد يتساءل البعض عن أوضاع قد تُعيق قيام هذا التحالف، كانشغال السعودية والإمارات في حرب اليمن، وانشغال الجيش المصري في سيناء والحدود الغربية مع

ليبيا. ولكن حقائق القوة تتجاوز هذه المعوِّقات، فالسعودية ميزانيتها العسكرية هي الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين. وكمثال فقد تحسن الأداء العسكري لسلاح الجو السعودي مؤخرًا بشكل كبير، وأصبح هو الأقوى والأكثر تطورًا. أما الإمارات العربية المتحدة فترصد ميزانية عسكرية ضخمة، وتمتلك أسلحة متطورة جدًا، كما أن أداء قواتها الخاصة كان الأفضل في اليمن. ومصر هي الأقوى عسكريًا وتمتلك أسلحة متطورة ولديها الإمكانية البشرية لإرسال قوات خارج البلاد.

التحالف، واستقرار الخليج

شاركت وحدات بحرية وجوية وأرضية من البحرين ومصر والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مناورات عسكرية بقاعدة محمد نجيب العسكرية غرب مصر في الفترة من ٣ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠١٨م، حملت الاسم الرمزي "درع العرب١"، وانضم إليها مراقبون من المغرب ولبنان. توقع الكثيرون أن تمثل تلك المناورات ولادة ما يُسمَّى بـ "الناتو العربي" وتشترك دول الخليج بالفعل في التدريب والعمليات المشتركة التي تُنَمِّي القدرات العسكرية، مثل الغارات الجوية التي تقودها السعودية في اليمن، ويتم تبادل المعلومات بين مقاتلي التحالف على امتداد العمليات.

يحتاج هذا التحالف السُّنيُّ الناشئ دعمًا لا يقتصر على الاستخبارات والخدمات اللوجستية، وإنما التدريب على الإنترنت، والقوات الخاصة، والمركبات غير المأهولة، وغيرها من الأنظمة الجديدة التي يمكن أن تُستعمَل دون التزامات ضخمة من الأفراد. وستُسهِم برامج التدريب والتبادل وبرامج المساعدة العسكرية المتطورة – في شكل مِنَح لمصر ومبيعاتٍ للسعودية ودول الخليج في تعزيز قدرات التحالف.

تعمل إيران طبقًا لأجندة شيعية على رعاية الإرهاب المُوجَّه ضد السُّنَّة، والغرب، وتعزيز قواتها المسلحة، وهي تسيطر فعليًا على خمس عواصم في الشرق الأوسط – طهران ودمشق وبيروت وبغداد وصنعاء.

ربما ينظُر المتشائمون إلى مستقبلٍ مُحتمَلٍ لهذا الجزء من العالم الإسلامي أشبه بالإصلاح الذي جرى في الدين المسيحي وانتهى به الأمر إلى قتل أعداد هائلة من الأوروبيين في الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت. إن تحالفًا عسكريًا سنيًا لمواجهة طهران قد يوفر الأساس للتعاون مع إسرائيل حول التهديدات من العالم الشيعي. وللأسف، يبدو من المحتمل أننا نتجه نحو حرب سنية شيعية في المنطقة، حرب قد يُراق فيها الكثير من الدماء. لابد من رؤيةٍ موضوعية لملفات الأمن القومي العربي، تستند على دراسة عميقة للمواقف حتى لا يتورط التحالف في حروب مذهبية ليست في صالح المنطقة. بحسب الإعلام الأمريكي فإن الهدف هو إقامة محور سني في مواجهة محور شيعي. ويثور السؤال حول ماذا يحدث لو تغيرت السياسة الأمريكية تجاه إيران وحلت خلافاتها معها؟ أو إذا جاء نظام إيراني معتدل يدعو للتسامح والترابط؟

خاتمة

– بينما تتعالى الأصوات الأمريكية المنددِّة بالسياسات التوسعية الإيرانية واعتبارها الخطر الأساسي على الاستقرار في الشرق الأوسط، تتبنى واشنطن مواقف سلبية ومحبطة إزاء القضية الفلسطينية، واستمرار الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضم هضبة الجولان السورية، وكلها قضايا صدر بشأنها قرارات دولية واجبة التنفيذ. إن هذا الحماس ربما ينطوي في الحقيقة على رغبة أمريكا في استمرار الدعم العسكري لإسرائيل وصولا إلى تصفية القضية الفلسطينية. وقد أكد كل من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في المؤتمر العربي الأوروبي (٢٤– ٢٥ فبراير ٢٠١٩م) بمشاركة نحو ٥٠ دولة عربية وأوروبية على أولوية الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

– على الدول العربية ذات القدرات الأمنية والاقتصادية أن تبادر إلى معالجة أزمات وصراعات المنطقة، وفق سياسات تضمن بالدرجة الأولى مصلحة الأمن القومي العربي دون الوقوع في مصيدة المخاطر والتهديدات، خدمة لأجندات من أمريكا أو إسرائيل أو تركيا.

– ينبغي أن يتضمن التحالف مشاركة دول عربية أخرى تجنبًا للانقسام وسياسات المحاور. وكانت مصر قد طرحت عام ٢٠١٥م، فكرة إنشاء القوة العسكرية العربية المشتركة لمواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي بتقديرات لقوات تصل إلى ٤٠ ألف عسكري من مصر والأردن والسعودية والإمارات والمغرب والسودان. إن أي تحالف استراتيجي أو عسكري بين دول عربية ينطلق من خلفية المصالح الوطنية والقومية لهذه الدول هو ضمان للأمن والسلام.

* أكاديمي، جمهورية مصر العربية

منطقة الخليج تدور بين ثلاث قوى: التدخلية والمناوئة والموازنة

الأمن الذاتي لدول الخليج: الركيزة الأساسية لتحقيق توازن القوى الإقليمي

مع أهمية كافة آليات الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي، فإن تحقيق الأمن الذاتي لايزال هو جل تلك الآليات لاعتبارات عديدة ليس أقلها إنه في ظل التداخل والتشابك بين أمن الخليج العربي ودوائر أخرى أكبر نطاقًا فإن الأمن الذاتي يظل هو الركيزة الأساسية لدول الخليج في مواجهة التهديدات الأمنية من خلال ممارسة مفهوم الردع على أرض الواقع وهو ما بدأته دول الخليج بالفعل ابتداءً بالحفاظ على أمن مملكة البحرين عام ٢٠١١م، كونه جزء لا يتجزأ من أمن دول الخليج العربي ووصولاً إلى قيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن وإجهاض المشروع الإقليمي لإيران، وتأسيسًا على ما سبق تثار أربعة تساؤلات:

الأول: ما هي آلية تفاعلات القوى داخل الأقاليم المختلفة ومن بينها منطقة الخليج العربي؟

والثاني: ما هي أهم مؤشرات تطور القدرات العسكرية لدول الخليج؟

والثالث: ما مدى انعكاس القدرات العسكرية لدول الخليج على مواجهة التهديدات الأمنية؟

والرابعة: ما هي أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الذاتي الخليجي؟ وما متطلبات تطوير الدفاع الخليجي المشترك؟

د. أشرف محمد كشك

أولاً: تفاعلات الأمن الإقليمي عمومًا وفي منطقة الخليج العربي على نحو خاص:

من خلال رصد وتحليل الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي وشروط تحقيقه وهو ذلك المستوى من الأمن الذي يقع ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، وهي دراسات عديدة كان من بينها أطروحتين لنيل درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٩م، بعنوان "تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو"، فقد أجمعت تلك الكتابات على أن التفاعلات داخل الأقاليم عمومًا وذات الموقع الاستراتيجي بالنسبة للأمن العالمي على نحو خاص ومن بينها منطقة الخليج العربي دائمًا تدور بين ثلاث قوى الأولى: وهي القوى التدخلية وهي كافة القوى التي لها مصالح جوهرية في الإقليم ومن ثم فإنها دائمًا ما تتواجد فيه بشكل أو بآخر وهي عديدة في حالة أمن الخليج العربي الذي كان-ولايزال- يشهد تنافسًا دوليًا من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية والآسيوية، بينما تتمثل القوى الثانية في القوى المناوئة: وهي تلك القوى التي تسعى للتصدي لذلك التدخل وتتمثل في العراق إبان حقبة صدام حسين وإيران في الوقت الراهن، أما القوة الثالثة فهي القوى الموازنة: وتتمثل في دول مجلس الخليج العربية التي من شأنها ضبط تلك التفاعلات بحيث تظل الصراعات عند الحدود المألوفة بما يضمن عدم خروجها عن السيطرة، ومن ثم فإن الأزمات التي شهدتها المنطقة ابتداءً بالحرب العراقية-الإيرانية١٩٨٠-١٩٨٨م، ومرورًا بالغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، ووصولاً للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، جميعها أزمات شهدت غيابًا لتأثير القوة الموازنة أو بالأحرى كان آداؤها رمزيًا، إذ كان من شأن دور تلك القوة الحفاظ على معادلة توازن القوى الإقليمي - ذلك المصطلح الذي وإن تعددت تعريفاته ولكن جميعها أجمعت على أنه يعني"عدم امتلاك أي دولة قوة كافية للهيمنة وإجبار الدول الأخرى في المنطقة على الرضوخ لمشاريعها وتطلعاتها"، وقد كانت هناك إسهامات فكرية متميزة للغاية حول مفهوم توازن القوى منها على سبيل المثال لا الحصر ما قدمه هانز مورجانثو مؤسس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية الذي حدد مرتكزين أساسيين لمفهوم توازن القوى الأول: مادي ويقصد به تعادل أو تساو حسابي بين مقدار القوة العسكرية

تطور نوعي في قدرات التسليح الخليجية بتحديث القوات البحرية واقتناء الأجيال الحديثة من الطائرات وقدرة الدفاعات على صد تهديدات إيران

التي تمتلكها القوى الدولية، والثاني: إدراكي ويقصد به إدراك تلك القوى لذلك التعادل ويعد ذلك جزءًا من مفهوم أشمل وهو "المعضلة الأمنية".

وفقًا لهذا التصور فإن مورجانثو من أنصار تأسيس قوة ذاتية من أجل تحقيق التوازن مع القوى الأخرى -وهو ما أؤيده وبقوة- ومع أهمية ذلك الطرح فإنه قد يكون ملائمًا للدول الكبرى بيد أنه يعد تحديًا للدول الصغرى وخاصة إذا كانت دولاً تمتلك ثروات وذات موقع جغرافي استراتيجي وتعاني من فجوة في توازن القوى مع القوى المجاورة كما هو حال دول الخليج، بما يفرضه ذلك الأمر من خيارات دفاعية محددة لتلك الدول وتتمثل في ثلاثة خيارات وهي تعزيز القدرات التسليحية والدخول في شراكات دفاعية وتحالفات ثم خيار الحياد، وأخذًا في الاعتبار أن هناك صعوبات عديدة تكتنف ذلك الخيار فإن كلا الخيارين الأول والثاني يظلان أساسًا لضمان أمن تلك الدول.

ثانيًا: مؤشرات تطور القدرات العسكرية لدول الخليج

ربما يكون من الصعوبة رصد كافة جهود دول الخليج لتعزيز قدراتها التسليحية من خلال تفاصيل محددة، إلا أن جل ما أصبو إليه من خلال تلك الرؤية هو الإجابة على تساؤل مفاده: كيف انعكست خطط التسليح سواء على مستوى كل دولة أو من خلال مسيرة التعاون العسكري الخليجي المشترك على مواجهة مهددات أمنها القومي؟ ولهذا التساؤل وجاهته لسببين الأول: أن نشوء مجلس التعاون ذاته كتجمع إقليمي يضم دول الخليج الست كان نتيجة تحد أمني هائل وهو قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، التي استهدفت دول الخليج العربي في المقام الأول، والثاني: ما تشير إليه العديد من المؤشرات من أن دول الخليج هي الأعلى

التمرينات المشتركة تعكس تحولاً نوعيًا وتعد "عمليات عسكرية متكاملة من المحاكاة لمواجهة عدو حقيقي" وتفعيل الإجراءات الاحترازية

إنفاقًا على التسلح بين دول العالم قاطبة إبان العقود الماضية.

ومجمل جهود دول الخليج في مجال التسلح بوجه عام تلخصها الندوة التي نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بالمناسبة بمناسبة إطلاق تقرير التوازن العسكري لعام ٢٠١٩م، في شهر فبراير من العام ذاته حيث أشار أحد الباحثين المتخصصين في شؤون الدفاع بالمعهد إلى أن هناك تطورًا نوعيًا في القدرات التسليحية لدول الخليج وخاصة فيما يتعلق بتحديث القوات البحرية والتي تزامن معها إطلاق برامج متطورة لتحديث معداته، فضلاً عن اقتناء الأجيال الحديثة من الطائرات، والتأكيد على قدرة الدفاعات الصاروخية الخليجية على صد التهديدات الإيرانية، ومع أهمية مضمون ذلك التقرير فإن العنصر الأهم هو آلية الدفاع الذاتي الخليجي والتي تتمثل في قوات درع الجزيرة والتي شهدت مراحل تطوير عديدة منذ تأسيس مجلس التعاون عام ١٩٨١م، وحتى الآن، سواء من حيث الهيكل أو الحرص على تفعيل عمل تلك القوات من خلال إجراء العديد من التمرينات المشتركة والتي تعكس تحولاً نوعيًا ليس فقط في أشكال تلك التمارين بل في أهدافها حيث تعد "عمليات عسكرية متكاملة من المحاكاة لمواجهة عدو حقيقي" ولعل الأمر اللافت في تلك التمارين هو أنها كانت بمشاركة كافة القوات المسلحة الخليجية البرية والبحرية والجوية بما يعنيه ذلك من توجه دول الخليج لتفعيل مفهوم" الإجراءات الاحترازية" على أرض الواقع في ظل حالة التأزيم المزمنة التي يشهدها الإطار الإقليمي بما يعني أن كافة السيناريوهات تظل قائمة، ولم تقتصر تلك التمرينات والمناورات فيما بين دول الخليج فحسب وإنما مع عدد من الدول الغربية وكذلك على المستوى العربي ولعل أبرزها "مناورات درع العرب١" التي شهدتها مصر في نوفمبر٢٠١٨م، بين ست دول وهي مصر، والسعودية، والبحرين والإمارات، والكويت، والأردن، بالإضافة إلى كل من المغرب ولبنان كمراقبين، وقد يرى البعض أن المعضلة تبقى في الفجوة في حجم القوة العسكرية بين دول الخليج الست وإيران وذلك استنادًا إلى تقرير التوازن العسكري لعام ٢٠١٩م، الصادر عن المعهد المشار إليه، ففي الوقت الذي تبلغ فيه القوات المسلحة الإيرانية العاملة ٥٢٣,٠٠٠ ألف جندي نجد أن إجمالي قوات دول الخليج الست العاملة هو ٣٧٤,٨٠٠ على النحو التالي "المملكة العربية السعودية ٢٢٧,٠٠٠م، دولة الإمارات العربية المتحدة ٦٣,٠٠٠، سلطنة عمان ٤٢,٦٠٠، الكويت١٧,٥٠٠، البحرين ٨,٢٠٠، قطر ١٦,٥٠٠" إلا أن ذلك ليس صحيحًا على إطلاقه حيث أن العبرة ليست في المسألة العددية بل أن لدى دول الخليج تفوقًا واضحًا في سلاح الجو سواء لدى المملكة العربية السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة وهما المحوران الرئيسيان اللذان يرتكز عليهما مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن شراء المملكة العربية السعودية طائرات حديثة من طراز إف ١٥ و إنشاء الشركة السعودية للصناعات العسكرية في مايو ٢٠١٧م، بالإضافة إلى ما أشار إليه تقرير حديث لمجلة ديفينس نيوز الأمريكية الشهيرة من أن المملكة "بدأت طريقها نحو الاكتفاء الذاتي عسكريًا" وأن أبرز ما تم في هذا المجال هو خطة المملكة لتطوير البنية التحتية والصناعة ومن بينها قطاع الدفاع والصناعات العسكرية ويتوقع أن تبلغ الاستثمارات في تلك الخطة عمومًا حوالي ٤٢٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، بالإضافة إلى تطور آخر يكتسب أهمية بالغة وهو إعلان الفريق ركن الأمير تركي بن بندر بن عبد العزيز قائد القوات الجوية الملكية السعودية في السابع عشر من مارس ٢٠١٩م، أن المملكة تعتزم إنشاء مركز للحرب الجوية بالمنطقة الشرقية وذلك خلال زيارته لقاعدة نيليس الجوية الأمريكية مؤكدًا على أمرين الأول: أن ذلك المركز سوف يكون مماثلًا لما هو موجود في تلك القاعدة، والثاني: أن المركز سوف يتم دعمه بالكوادر البشرية المؤهلة وبالأنظمة التي سوف تتيح للأطقم الجوية والفنية التدريب في واقع مماثل للحرب الحديثة.

ومع أهمية تلك المؤشرات باعتبارها تعكس تكريس مفهوم الردع والذي يتفق الخبراء على أنه "إظهار القوة من أجل إثناء الخصم عن القيام بإجراءات غير مرغوب فيها" فإن جهود تعزيز القدرات التسليحية لها ما يعززها سواء من خلال مبادرات إقليمية تستهدف اضطلاع المملكة العربية السعودية بدور إقليمي مهم للدفاع عن مهددات أمن الخليج ومن ذلك مبادرة المملكة في الثاني عشر من ديسمبر ٢٠١٨م بشأن تأسيس "كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن"، وتضم تلك المبادرة كل من السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن، ووفقًا لبيان وزارة الخارجية السعودية الصادر في أعقاب الاجتماع الذي عقد في الرياض لهذا الغرض فإن "سبع دول عربية وهي المملكة العربية السعودية، مصر، السودان، جيبوتي، اليمن، الصومال، والأردن قد اتفقت فيما بينها على تأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن يستهدف حماية التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية وتعزيز الأمن والاستثمار والتنمية لدول الحوض"

وأن ذلك الكيان "هو مبادرة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق الاستقرار في المنطقة، أو الشراكات الدفاعية والاستراتيجية مع القوى الكبرى والمنظمات الدفاعية في العالم"، فإضافة إلى الاتفاقيات الأمنية بين دول الخليج والدول الغربية فقد حصلت اثنتان منها على صفة حليف من خارج حلف الناتو وهما مملكة البحرين عام ٢٠٠٢م، ودولة الكويت عام ٢٠٠٤م، وهي صفة تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية للحلفاء الذين لديهم علاقات عمل استراتيجية مع القوات المسلحة الأمريكية، إلا أنهم في الوقت ذاته ليسوا أعضاءً في حلف شمال الأطلسي "الناتو" وبموجب تلك الصفة تحصل الدولة على مجموعة متنوعة من المزايا العسكرية والمالية لا تحصل عليها الدول الأخرى غير الأعضاء في الحلف وذلك ضمن إطار للتعاون المشترك في المجال الدفاعي على المدى البعيد.

ثالثًا: انعكاس القدرات العسكرية لدول الخليج على مواجهة التهديدات الأمنية

انطلاقًا من أن التحدي إنما يخلق الاستجابة، فدول الخليج برغم كونها تصنف ضمن الدول الصغرى وهو ما قد يضع قيدًا على حشد أعداد كبيرة من الجيوش على غرار دول الجوار الأخرى، إلا أنها انطلاقًا من التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن وما أوجدته من تحديات أمنية لم تكن بعض دول الخليج بمنأى عنها ليس أقلها أزمة البحرين عام ٢٠١١م، فإن ذلك قد حدا بتلك الدول العمل على تطوير ما يمكن وصفه "بآليات ردع خليجية" تعكس تطور مفهوم الأمن الذاتي لدول الخليج ابتداءً بالقرار الخليجي بشأن دور قوات درع الجزيرة في الحفاظ على أمن مملكة البحرين خلال أزمة عام ٢٠١١م، انطلاقًا من أن أمن مملكة البحرين هو جزء لا يتجزأ من أمن دول الخليج ومرورًا بقرار تأسيس التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية وانتهاءً بإعلان المملكة تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب عام ٢٠١٥م، وجميعها آليات خليجية تتجاوز فكرة التنسيق والتعاون المشترك لتصبح جهودًا عملية خليجية على أرض الواقع لمواجهة تهديدات أمنية وإن تعددت أشكالها ومصادرها إلا أنه يجمعها أمر واحد وأنها تهديد مباشر لمفهوم الدولة الوطنية الموحدة بما استلزم إيجاد تلك الآليات لمواجهتها.

بالإضافة إلى جهود دول الخليج ضمن أطر أخرى لمواجهة خطر الإرهاب ومنها التحالف الدولي لمحاربة داعش، والجهود الدولية للتصدي لخطر القرصنة قبالة سواحل الصومال، بل وتأسيس بعض القواعد العسكرية في دول القرن الإفريقي والذي يعد امتدادًا جيو استراتيجيًا لأمن الخليج العربي.

رابعًا: تحديات الأمن الذاتي الخليجي ومتطلبات تطوير الدفاع المشترك:

وفقًا لطبيعة الحروب الحديثة فإن المشكلة لا تكمن في القوة العددية وخاصة مع انحسار التهديدات البرية لدول الخليج منذ عام ٢٠٠٣م، إلا أن التحديات تكمن في مجموعتين من العوامل الأولى: ترتبط بقدرات دول الخليج، ففي الوقت الذي تعتبر فيه دول الخليج أن تعزيز تسلحها أمر استراتيجي فإنها تواجه في الوقت ذاته تحديات اقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط بما قد يضع قيودًا على الاستمرار في وتيرة التسلح ذاتها، من ناحية ثانية فإنه ربما تكون هناك حاجة للاعتماد بشكل أكبر على نظم التجنيد وتوحيد القواعد التي تنظمها فيما بين دول الخليج، ومن ناحية ثالثة فإن تحقيق التكامل بشأن استيراد الأسلحة يبقى أمرًا مهمًا للغاية فإن حصول بعض دول الخليج على الأسلحة ذاتها ربما لن يسهم في تحقيق التكامل العسكري، وتتمثل المجموعة الثانية من العوامل في البيئة الإقليمية الأكبر التي تعمل فيها تلك القوة الذاتية الخليجية وخاصة في ظل وجود مؤشرات تشي بتغير المعادلة الإقليمية ومنها على سبيل المثال مقترح تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي والذي يتوقع أن تنضوي تحت لوائه العديد من الدول في المنطقة ومن بينها دول الخليج، صحيح أن دول الخليج تسهم بالفعل في تحالفات أخرى بالمنطقة سواء أكان التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب أو التحالف الدولي لمحاربة داعش، إلا أن دول الخليج ستكون مطالبة بالتوفيق بين التزاماتها الأمنية في تلك التحالفات كافة بما لا يؤثر على إطار الأمن الذاتي الخليجي، ويتمثل التحدي الثاني في تأثير الأزمة القطرية على منظومة مجلس التعاون وخاصة في ظل التقارب القطري-الإيراني، والقطري -التركي من خلال أطر عديدة وظهور ما يمكن اعتباره محاورًا داخل المنظومة الخليجية وهو ما قد يكون له تأثير على التكامل الدفاعي، أما التحدي الثالث فهو القدرة على تطوير "مجموعة الأمن البحري ٨١" والتي أقرتها دول الخليج وتمثل الجانب البحري من قوات درع الجزيرة، حيث يقع على عاتق تلك القوة مهمة الحفاظ على أمن الممرات البحرية الحيوية في ظل تزايد مخاطر الأمن البحري من ناحية وتغير الاستراتيجيات الدفاعية الأمريكية، صحيح أنها لن تطال التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج العربي ولكنها تحولات يجب أن تؤخذ بالاعتبار، التحدي الرابع يتمثل في التحولات الاستراتيجية الإقليمية وأهمها القرار الروسي بتزويد سوريا بمنظومة صواريخ إس ٣٠٠، فضلًا عن القرار الأمريكي بالانسحاب من سوريا وجميعها مؤشرات تمثل تحديات

لدول الخليج في ظل تنامي العلاقات الإيرانية ـ السورية بل وظهور بوادر محور ثلاثي استراتيجي أبرز مؤشراته الاجتماع الثلاثي في سوريا بين رؤساء أركان الدول الثلاث "سوريا والعراق وإيران" في مارس ٢٠١٩م، والذي يعد اللقاء الأول من نوعه حيث استهدف مناقشة مكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي وتطوير العلاقات الدفاعية والعسكرية.

وانطلاقًا مما سبق يتعين على دول الخليج العمل على ثلاثة مسارات متوازية:

الأول: ضرورة تكامل الخطط السعودية مع نظيراتها من دول الخليج التي تعمل في الاتجاه ذاته ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلنت في عام ٢٠١٧م، عن خطة لإعادة هيكلة قواتها الجوية من خلال تقييم المخاطر وتحديد الاحتياجات وهو ما سوف يعزز من أمن دول الخليج ككل وذلك كجزء من تطوير القوات المسلحة بوجه عام.

والمسار الثاني هو: تنويع الشراكات الدولية لدول الخليج، صحيح أن هناك التزام من جانب الولايات المتحدة تجاه أمن الخليج العربي وهو ما تضمنه الخطاب الرسمي الأمريكي بغض النظر عن الالتقاء بشأن قضايا معينة والتقاطع بشأن أخرى، بما يعني أن هناك قناعة راسخة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية أمن منطقة الخليج العربي عمومًا ودور المملكة العربية السعودية تجاه الأمن الإقليمي على نحو خاص وهو ما أشار إليه صراحة الجنرال المتقاعد جون أبي زيد مرشح الرئيس ترامب لتولي منصب السفير الأمريكي لدى المملكة العربية السعودية بالقول "إن أي تقليص بشأن العلاقات الأمريكية-السعودية من شأنه تقويض الأمن الإقليمي" وهو تصريح يعيد التأكيد على ضرورة التفرقة بين المصالح الاستراتيجية بين الدول والأزمات التي يتم توظيفها في هذا الاتجاه أو ذاك، وبالرغم من ذلك فإن وجود خريطة تحالفات متنوعة لدول الخليج يعد أمرًا ضروريًا وخاصة البعد العربي في أمن الخليج العربي من خلال التنسيق مع الدول المحورية وفي مقدمتها مصر والأردن، فضلاً عن دور الدول الآسيوية المحورية.

أما المسار الثالث فيتمثل في إمكانية الاستفادة من تجارب الدول والمنظمات الدفاعية في العالم بشأن إصدار ما يسمى "المفاهيم الاستراتيجية" أو "استراتيجيات الأمن القومي عمومًا" ومن ذلك التقرير الاستراتيجي للقوات المسلحة في فرنسا الصادر عام ٢٠١٧م، واستراتيجيات الأمن القومي التي تصدرها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين كل عدة سنوات، بالإضافة إلى إصدار حلف شمال الأطلسي "الناتو" ما يعرف "بالمفهوم الاستراتيجي" كل عشر سنوات وجميعها وثائق مهمة للغاية لإمكانية استفادة دول الخليج منها بإمكانية إصدار ما يسمى المفهوم الاستراتيجي لدول الخليج بحيث يتضمن مراجعة لطبيعة التهديدات الأمنية والتعرف على عناصر الثبات والتغير في تلك المهددات بل والأهم تحديد آليات مواجهتها وهو أمر من شأنه إيضاح الخطوط الفاصلة بين الخطط التكتيكية وتلك الاستراتيجية.

وتخلص تلك الرؤية إلى خمس نتائج استراتيجية:

النتيجة الأولى: تسارع وتيرة الاهتمام الخليجي بتطوير القدرات الدفاعية الذاتية كنتيجة حتمية للتحولات التي يشهدها العالم العربي منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن والتي أسفرت عن دخول أطراف دولية على خط التفاعل بما يعنيه ذلك من انتهاء الحدود الفاصلة بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي.

النتيجة الثانية: أن العبرة ليست بقدر القوة أو امتلاكها بل في إمكانية توظيفها بما يحقق مفهوم الردع وهو ما قامت به دول الخليج بالفعل خلال أزمات عديدة اعتبرت تحديًا مباشرًا لأمنها القومي.

النتيجة الثالثة: هي أن الأمن في منطقة الخليج العربي يعد حالة ذات طبيعة خاصة فهو أمر لا يهم دول الخليج أو دول كبرى بعينها ومن ثم فإنه من أجل شمول الرؤية للمسار الراهن لذلك الأمن ومآلاته المستقبلية فإنه يتعين التفكير في توازن القوى البسيط وكذلك المركب، والأمن متعدد الشرائح الذي يميز شراكات دول الخليج والتي لا تقتصر على الدول الكبرى بل أن حلف شمال الأطلسي "الناتو" يظل حاضراً وبقوة من خلال مبادرة استنبول للتعاون مع دول الخليج التي أطلقها عام ٢٠٠٤م.

النتيجة الرابعة: من خلال رصد وتحليل مضامين التدريبات والمناورات التي أجرتها دول الخليج خلال السنوات القليلة الماضية سواء في إطار قوات درع الجزيرة أو بالتعاون مع دول أخرى فإن ثمة حقيقة مؤكدة مفادها أن العنصر البشري الخليجي قد أضحى لديه جاهزية عالية للعمل ضمن بيئات مختلفة وفي أزمات مختلفة وهو ما يعزز جوهر الأمن الذاتي لدول الخليج.

النتيجة الخامسة: أنه في ظل التحول الذي تشهده معادلة الأمن الإقليمي الراهنة سواء من خلال ظهور تحالفات فرعية أو مقترحات لتحالفات أكبر فإن وجود إطار أمني ذاتي خليجي فاعل سيكون المدخل الصحيح للتفاعل مع تلك التحولات بما يصون الأمن القومي لتلك الدول.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

زيادة التوتر بين إيران وأمريكا تفتح الباب لاحتمالات متعددة

٦ محددات تصوغ السياسة الإيرانية إزاء الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والخليج

على مدار العقود الأربعة الماضية، اكتسبت قضية الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط اهتمامًا خاصًا من جانب إيران، وذلك لاعتبارات عديدة: **يتمثل أولها**، في أن إيران كانت تتطلع دومًا إلى ممارسة دور رئيسي في المنطقة، باعتبار أنها تمتلك، وفقا لرؤيتها، من الإمكانيات ما يؤهلها للقيام بذلك. وهنا، فإن هذه الطموحات لم تختلف سواء قبل اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، أو بعدها، وإنما اختلفت الآليات فقط التي سعت من خلالها إلى تحقيق هذه الطموحات. ورغم أن إيران الثورة حرصت على تغيير توجهات سياستها الخارجية، خاصة فيما يتصل بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول الجوار، إلا أنها لم تتراجع عن مساعيها للتمدد في الخارج، وعدم الالتزام بالحدود الطبيعية للدولة الإيرانية مستغلة في هذا السياق أدوات خشنة وناعمة، على غرار تكوين ودعم بعض التنظيمات الإرهابية والمسلحة، مثل حزب الله اللبناني، وتبني نظريات أيديولوجية مثل "تصدير الثورة" و"نصرة المستضعفين في الأرض" و"إقامة الحكومة العالمية للإسلام"، وهي الشعارات التي حرصت على إخفاء أهدافها الحقيقية خلفها، وفي مقدمتها تدعيم نفوذها في المنطقة والتحول إلى طرف رئيسي مشارك في صياغة ترتيباتها السياسية والأمنية.

د. محمد عباس ناجي

وثانيها، أن إيران كانت باستمرار طرفًا رئيسيًا معنيًا بالتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي فرضت تحولات استراتيجية كبيرة كان لها تأثير على أمنها الإقليمي. إذ انخرطت في حرب دامت ثمانية أعوام مع العراق في الفترة من عام ١٩٨٠م، وحتى عام ١٩٨٨م، ثم سعت إلى استغلال الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، من أجل تعزيز جهودها لتحسين علاقاتها مع القوى الدولية وبعض دول الجوار. وأخيرًا كان لها دور في الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، باعتبار أنه تسبب في غياب ألد خصومها الإقليميين وسمح لها بتوسيع نطاق نفوذها داخل العراق، مستغلة علاقاتها مع القوى الطائفية التي سبق أن لجأت إليها خلال عهد الرئيس الأسبق صدام حسين.

وأخيرا حاولت إقامة علاقات مع قوى داخلية، لاسيما ما يسمى بالفاعلين من غير الدول، من أجل تعزيز قدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على نحو تسبب في تصاعد حدة التوتر في علاقاتها مع كثير من تلك الدول، وهو ما بدا جليًا في مواقفها من الأحداث التي شهدتها تونس وامتدت إلى دول عربية أخرى منذ نهاية عام ٢٠١٠م.

وثالثها، أن إيران سعت، في بعض الأحيان، إلى تحويل بعض المناطق في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها منطقة الخليج، إلى ساحة لإدارة صراعاتها مع بعض القوى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو يبدو جليًا في تهديداتها المستمرة بإغلاق مضيق هرمز في حالة ما إذا تم منعها من تصدير نفطها إلى الأسواق الدولية، على خلفية العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها عليها عقب انسحابها من الاتفاق النووي في ٨ مايو ٢٠١٨م.

فقد قال الرئيس حسن روحاني، في ٤ ديسمبر ٢٠١٨م، أنه "لن يكون في وسع أي بلد تصدير النفط من الخليج في حالة ما إذا منعت إيران من تصدير نفطها"، في إشارة إلى أن إيران يمكنها، وفقًا لرؤية مسؤولي النظام، إغلاق مضيق هرمز لمنع مرور السفن المحملة بالنفط إلى الأسواق الدولية.

لكن إيران بدت حريصة على توجيه إشارات تفيد أن لديها آليات وخيارات أخرى بديلة لإغلاق المضيق، على نحو انعكس في التصريحات التي أدلى بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، في ٤ فبراير ٢٠١٩م، وقال فيها أن "وقف صادرات

النفط لا يساوي بالضرورة إغلاق مضيق هرمز"، مضيفا أن "هناك طرقًا عديدة لتنفيذ ذلك، نأمل ألا نجبر على استخدامها".

كما يواصل الحرس الثوري إجراء مناورات عسكرية في منطقة الخليج، بالتوازي مع التهديدات التي يوجهها قادته بإمكانية قيام إيران باستهداف مصالح أمريكية في المنطقة في حالة تعرضها لأي هجوم. إذ أكد قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، في ١٣ سبتمبر ٢٠١٨م، أن "على الذين يمتلكون قواعد وقوات ومعدات على أطراف إيران وبمدى ألفي كيلو العلم بأن صواريخ الحرس الثوري عالية الدقة".

محددات رئيسية:

يمكن القول أن السياسة الإيرانية إزاء قضية الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على مجموعة من المحددات الرئيسية التي تتمثل في:

١- **تكريس النفوذ:** تدعي إيران أن القدرات التي تمتلكها، على أكثر من مستوى، تؤهلها للتحول ليس إلى قوة إقليمية في المنطقة فحسب، وإنما إلى القوة الإقليمية الأولى، وهو فارق شاسع يرتبط برؤية النظام الإيراني للمجال الحيوي الذي تحاول إيران ممارسة نفوذها فيه.

واللافت في هذا السياق، أن إيران حاولت نقل هذه الرؤية إلى المسؤولين الأجانب. فعلى سبيل المثال، أشار الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي العربي السابق إلى سوريا، عندما كان يبذل جهودًا حثيثة خلال فترة توليه منصبه (أغسطس ٢٠١٢-مايو ٢٠١٤م) بهدف إقناع إيران بالتدخل من أجل الوصول إلى تسوية للأزمة السورية، إلى أن الأخيرة اشترطت أن يكون هناك اعتراف دولي بها باعتبارها القوة الرئيسية الأولى في المنطقة، إذ قال له المسؤولون الإيرانيون الذين التقى بهم حسب تصريحاته: "نحن لسنا دولة مهمة في الإقليم، بل نحن الدولة المهمة فيه".

٢- **مناوءة العمق العربي للخليج:** رفضت إيران بصفة دائمة أية مبادرات عربية تتصل بقضية أمن الخليج باعتبارها قضية حيوية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط برمتها، على غرار "إعلان دمشق" الذي تم توقيعه في ٦ مارس ١٩٩١م، في العاصمة السورية دمشق، واعتبرت أن الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يفرضها تمثل تقليصًا لقدرتها على تكريس نفوذها باعتبارها القوة الأولى وفقًا لتصورات قيادتها.

ومن هنا عارضت طهران تلك المبادرة، وأعلنت على لسان نائب وزير الخارجية الأسبق محمد بشارتي رفضها أي دور مصري وسوري في ترتيبات الأمن في الخليج، وادعت أن ذلك يعود إلى الأسس التي تقوم عليها رؤيتها لـ"أمن الخليج" والتي تتضمن النقاط التالية:

- رفض التدخل الأجنبي في الترتيبات الأمنية التي تجري صياغتها في المنطقة.
- التعاون الشامل بين جميع دول الإقليم، أي إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست، مع استثناء العراق (آنذاك بالطبع) بسبب غزو الكويت.
- استناد الترتيبات الأمنية في المنطقة إلى الصلات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول الخليج.

واللافت في هذا السياق، هو أن إيران ما زالت تستند إلى تلك المبررات نفسها في رفض وعرقلة أية مبادرات تتعلق بقضية أمن الخليج، رغم أنها في النهاية لا تعبر عن التوجهات الحقيقية للسياسة الإيرانية إزاء تلك القضية. بل ربما يمكن القول أن إيران تمعن في تبني آليات معاكسة لتلك المبررات.

مستقبل المواجهة الأمريكية - الإيرانية: التصعيد العسكري أو التفاوض سرًا وعلنًا في تجاوزت الضغوط

فعلى سبيل المثال، تعتبر إيران إحدى أهم الأطراف التي تسعى إلى التدخل في عملية إعادة صياغة الترتيبات الأمنية في بعض دول المنطقة، على غرار ما يحدث في سوريا واليمن والعراق ولبنان، بل والأراضي الفلسطينية، بشكل أدى في النهاية إلى عرقلة الجهود التي تبذل للوصول إلى تسويات لهذه الأزمات، بل وتفاقم تداعياتها السلبية على المنطقة برمتها.

٣- **تفضيل الصياغات الثنائية:** تعمد إيران دائمًا إلى التركيز على ما يمكن تسميته بـ"التوافقات الثنائية" وليس "الجماعية" بينها وبين دول المنطقة فيما يتعلق بقضية الأمن الإقليمي. وحاولت في هذا السياق استغلال عدم وجود رؤية عربية موحدة إزاءها، بل رؤى متعددة، وفي بعض الأحيان متناقضة. ومن هنا توصلت، في فترات مختلفة، إلى مذكرات للتعاون الأمني مع بعض دول المنطقة.

وتعتبر التفاهمات الدفاعية والأمنية التي توصلت إليها إيران وقطر تحديدًا أحد أبرز الأمثلة على ذلك. ففي ٩ مارس ٢٠١٠م، وقعت الدولتان مذكرة للتعاون الدفاعي، تضمنت مكافحة الجريمة المنظمة، وحماية الحدود ومكافحة تهريب المخدرات وغسل الأموال والاتجار بالبشر. وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣م، اتفقت الدولتان على التعاون لحماية الحدود المشتركة وتدريب قوات خفر السواحل القطرية، على هامش زيارة قام بها وفد من الحرس الثوري إلى الدوحة.

وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥م، أبرمت طهران والدوحة اتفاقية للتعاون الأمني والعسكري بعنوان "مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة". وتمثل أحد أهم بنودها في قيام الحرس الثوري بتدريب القوات البحرية القطرية. كما أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة، بدأتها في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣م، بمناورات بحرية في منطقة الخليج.

وقد حاولت إيران استغلال الضغوط التي تعرضت لها قطر على ضوء قرارات المقاطعة التي اتخذتها الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب والداعمة للاستقرار، بداية من ٥ يونيو ٢٠١٧م، من أجل تعزيز نفوذها داخل قطر، ورفع مستوى التنسيق مع الأخيرة، بالتعاون مع تركيا.

ففي هذا السياق، قام وفد من الحرس الثوري بزيارة الدوحة في ١٥ مارس ٢٠١٨م، للمشاركة في مؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري "ديمدكس ٢٠١٨"م، حيث حرص رئيس الوفد نائب قائد القوات البحرية علي رضا تنكسيري على الترويج لمزاعم حول "تمسك إيران بأمن الخليج"، مضيفًا: "إن الخليج بيتنا، وأمنه بيدنا". وتشير تقارير عديدة إلى أن الحرس الثوري يتولى حماية قصر الأمير تميم بن حمد بذريعة تدريب بعض القوات.

وبدا أن ثمة تقاربًا ملحوظًا في الرؤيتين القطرية والإيرانية فيما يتعلق بقضية أمن الخليج، بعد أن دعت قطر إلى التوصل لإطار أمني إقليمي يستوعب إيران، متجاهلة بذلك كل التداعيات السلبية التي تفرضها أدوار إيران في المنطقة.

واللافت في هذا السياق، أن هذا التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين كان له تأثير حتى على الملفات الإقليمية التي تحظى باهتمام خاص من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الملفين اليمني والسوري.

فقد شاركت قطر في دعم المتمردين الحوثيين، ماديًا وعسكريًا وإعلاميا، من أجل دفعهم إلى عدم الاستجابة لقرارات مجلس الأمن والجهود التي تبذل للوصول إلى تسوية للأزمة في اليمن، وبدا ثمة تنسيق عالي المستوى يجري بين طهران والدوحة في هذا السياق. بل إن الأمر لم يقتصر على ذلك، حيث اتهمت جهات يمنية عديدة قطر بأنها وراء عمليات التخريب التي تشهدها بعض المناطق التي يتم تحريرها من جانب قوات الشرعية اليمنية وقوات التحالف العربي.

أما في سوريا، فقد شاركت الدوحة وطهران في التوصل إلى ما يسمى بـ"صفقة البلدات الأربعة" (مضايا والزبداني وكفريا والفوعة)، في ١٢ أبريل ٢٠١٧م، وقضت بإخراج المقاتلين والمدنيين السنة من بلدتي مضايا والزبداني في ريف دمشق، مقابل إخراج المقاتلين والمدنيين الشيعة من بلدتي الفوعة وكفريا.

وقد ساهمت قطر في الوصول إلى هذه الصفقة بتدخلها لدى "جبهة فتح الشام" مقابل تدخل إيران لدى حزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى، وهو ما ارتبط بصفقة أخرى تدخلت فيها الدولتان لتأمين الإفراج عن ٢٦ قطريًا، بينهم أعضاء في الأسرة القطرية الحاكمة، كانوا مختطفين من جانب جماعة شيعية عراقية منذ ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م، حيث تم الإفراج عنهم بعد أسبوع واحد من إبرام صفقة البلدات الأربع.

٤- تهديد أمن واستقرار دول الخليج: لم تكف إيران عن تهديداتها المتواصلة لأمن واستقرار بعض دول الخليج، على غرار ما حدث في الكويت والبحرين، حيث سعت إلى تكوين وتدريب بعض الخلايا الإرهابية التي حاولت تنفيذ عمليات إرهابية داخل الدولتين.

فقد قامت طهران بتمويل "خلية العبدلي" الإرهابية التي أصدرت محكمة التمييز الكويتية، في ١٨ يونيو ٢٠١٧م، حكمًا قضى بإدانة جميع المتهمين فيها. كما كشفت السلطات البحرينية، في ٨ فبراير ٢٠١٨م، الخلية الإرهابية التي قامت بتفجير أنبوب النفط البحريني-السعودي، وأشارت إلى أن التوجيهات الخاصة بتنفيذ تلك العملية جاءت من إيران، في ظل ارتباط عنصرين من منفذي العملية بالحرس الثوري. وفككت أجهزة الأمن البحرينية، في ٢ مارس ٢٠١٨م، خلية إرهابية كانت تضم ١١٦ عنصرًا مدعومين من إيران، كانوا يستعدون لتنفيذ مخطط إرهابي.

ويتوازى ذلك بالطبع مع النفوذ الذي سعت إيران إلى تكريسه في العراق منذ إسقاط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين عام ٢٠٠٣م، والذي حاولت من خلاله توجيه تهديدات عديدة سواء لدول الجوار أو للقوى الدولية المعنية بالأمن والاستقرار في المنطقة.

فعلى سبيل المثال، دعت ميليشيا "عصائب أهل الحق" بزعامة قيس الخزعلي الموالية لإيران، في ٢٠ يونيو ٢٠١٦م، إلى "العنف المسلح ضد الحكومة البحرينية"، على نحو لا يمكن فصله عن التوتر المستمر بين المنامة وطهران بسبب إمعان الأخيرة في التدخل في الشؤون الداخلية البحرينية ودعم بعض التنظيمات الإرهابية.

ويبدو واضحًا أن تلك التنظيمات تحولت إلى ميليشيات عابرة للحدود تهدف إلى خدمة مصالح طهران، على نحو ينعكس في الأدوار التي قامت بها في سوريا، إلى جانب دعمها للميليشيات الأخرى الموالية لإيران، مثل المتمردين الحوثيين.

٥- امتلاك برنامج نووي مثير للشبهات: رغم إصرار إيران على تأكيد أن برنامجها النووي سلمي، إلا أن عدم التزامها ببنود الاتفاق النووي الذي توصلت إليه مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، فضلاً عن تهديداتها المستمرة لدول الجوار والقوى الدولية المعنية بتطورات المنطقة، إلى جانب حرصها على تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية، كل ذلك يضفي مزيدًا من الشكوك على ادعاءاتها بخصوص طبيعة هذا البرنامج.

واللافت في هذا السياق، أن الاتفاق النووي لم يقلص من المخاطر التي يمكن أن يفرضها هذا البرنامج على أمن ومصالح دول الجوار، وخاصة دول الخليج. وهنا، فإن المسألة لا تتعلق فقط بالجانب العسكري المحتمل لهذا البرنامج، الذي تؤكده شواهد عديدة، على غرار تعمد إيران إخفاء بعض أنشطتها النووية عن

إيران تشترط الاعتراف بها أنها الدولة الأهم في المنطقة للوصول إلى تسوية للأزمة السورية حسب إبلاغها الأخضر الإبراهيمي

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعمدها بناء بعض المنشآت المهمة في هذا البرنامج تحت الأرض، مثل منشأة فوردو لتخصيب اليورانيوم.

إذ أن ثمة إشكالية أخرى تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون، وتتعلق بالمخاطر البيئية المحتملة لهذا البرنامج، والتي تعود إلى اعتبارين رئيسيين هما:

أ- وقوع إيران في منطقة تصادم الصفائح الواقعة مباشرة تحت قشرة الكرة الأرضية، على نحو أدى إلى تعرضها لزلازل مدمرة أنتجت تداعيات كبيرة، على غرار الزلزال الذي وقع في عام ١٩٩٠م، وأسفر عن مقتل ٤٠ ألف شخص، والزلزال الذي شهدته مدينة بم في عام ٢٠٠٣م، وأدى إلى مقتل ٤٢ ألف شخص.

ب- قرب بعض المواقع النووية الإيرانية من عدد من العواصم الخليجية أكثر من قربها من طهران، على غرار مفاعل بوشهر، الذي يبعد عن الكويت بمسافة ٢٥٠ كيلومتر فقط.

ومن هنا، ظهرت مخاوف عديدة من إمكانية حدوث تسرب إشعاعي قد يمتد إلى مياه الخليج ويصل إلى العواصم الخليجية، سواء بسبب الزلازل المتكررة التي تقع في المنطقة التي تضم بعض المنشآت النووية، أو بسبب أي هجوم عسكري محتمل قد تتعرض له المنشآت النووية الإيرانية. ففي هذا السياق، قال الدكتور عدنان التميمي مدير مركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦م، إن المركز يتابع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني التي يمكن أن تتسبب في تلوث مياه الخليج، الذي تعتمد عليه دول المجلس في تحلية مياه الشرب، وأبدى قلقه من اختفاء بعض الأجهزة الإشعاعية في مفاعل بوشهر.

بدائل محتملة:

من هنا، يمكن القول إن الرؤية الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي في المنطقة لا تتوافق مع مصالح وأمن معظم الدول الأخرى، بل إنها تقوم في الأساس على محددات تنتج تداعيات سلبية على الأخيرة، وهو ما يفرض عليها دراسة بدائل محتملة للرد على تلك الرؤية، يمكن تناول بعضها على النحو التالي:

١- **مواجهة أدوار إيران التخريبية في المنطقة:** وهو ما بدأت بعض الدول المعنية في اتخاذ خطوات إجرائية على الأرض لتحقيقه، على غرار الدول الأربعة الداعية لمكافحة الإرهاب، والدول المشاركة في اللجنة الرباعية العربية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران.

وبالطبع، فإن ذلك يتوازى مع الجهود التي تبذلها دول التحالف العربي بقيادة السعودية من أجل استعادة الشرعية الدستورية في اليمن وإنهاء التمرد الحوثي الذي تدعمه إيران.كما يتوافق مع تركيزها على مخاطر التنسيق المستمر بين إيران وقطر، خاصة في ظل تشابه السياسات والآليات التي تتبناها الدولتان، على غرار دعمها للتنظيمات الإرهابية والمسلحة الموجودة في بعض الدول، وتورطهما في تهديد أمنها واستقرارها.

٢- **العمل على إشراك دول المنطقة في المفاوضات المحتملة بين إيران والقوى الدولية:** وهو ما دعت إليه بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وكان وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية الدكتور أنور قرقاش آخر من دعى إلى ذلك، عندما طالب، في ١٩ سبتمبر ٢٠١٨م، بأن تكون دول المجلس طرفًا في أية مفاوضات محتملة قد تجري بين إيران والقوى الدولية، وذلك بعد أن أعربت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رغبتها في التوصل إلى اتفاق جديد مع إيران يستوعب التحفظات التي تبديها على الاتفاق النووي الحالي وتسببت في انسحابها منه وفرضها عقوبات جديدة على إيران.

٣- **الدعوة إلى ضرورة عدم حصر الخلافات مع إيران في الاتفاق النووي:** إذ أن ثمة قضايا أخرى لا تقل أهمية، على غرار برنامج الصواريخ الباليستية، الذي يؤثر بالطبع على مصالح وأمن دول المنطقة، ليس فقط بسبب التهديدات الإيرانية المستمرة باستخدامها لاستهداف تلك الدول، وإنما أيضًا لإمعان طهران في تهريب الصواريخ إلى التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها حركة الحوثيين في اليمن، والتي استخدمتها في تهديد أمن السعودية التي نجحت في التصدي لها.

٤- رفع مستوى التنسيق الأمني بين الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار: وهو ما يكسب الدعوة لمواجهة أدوار إيران التخريبية عمقًا عربيًا، على نحو تبدو انعكاساته واضحة في التنسيق المستمر بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها السعودية والإمارات والبحرين، والعديد من الدول العربية، مثل مصر والأردن.

وفي النهاية، يمكن القول إن هذه الخيارات سوف تكتسب أهمية وزخمًا خاصًا خلال الفترة القادمة، التي ربما تشهد مزيدًا من التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، على نحو يفتح الباب أمام احتمالات متعددة تتراوح بين التصعيد العسكري، المباشر وغير المباشر، والتفاوض، سرًا وعلنًا، في حالة ما إذا أدركت إيران أنها لن تستطيع استيعاب الضغوط التي تتعرض لها.

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" الصادرة عن المركز

قيادة "درع الجزيرة" لعربة الأمن الخليجي ترتكز على الداخل لا الخارج

أمن الخليج الذاتي ينطلق من تجاوز اختلاف تحديد مفاهيم مصادر المخاطر

في الخليج العربي فقط تبقى أغلب القراءات الاستراتيجية القديمة صالحة في أي وقت فالأوضاع لا تتغير كثيرًا. فقد استحوذت حرب تحرير الكويت ١٩٩١م، على انتباه العالم بأسره، ولا غرو فقد تمخضت عن آثار سياسية وعسكرية ظلت تؤثر في منطقة الشرق الأوسط طوال ما يقرب من ثلاثة عقود، كما وطنت في ذهن المراقب لأمن الخليج أمورًا عدة منها إن الأمن الإقليمي للخليج، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الأمن القومي العربي؛ لأن الخليج ونظامه الإقليمي جزء من النظام الإقليمي العربي في إطاره الأوسع. ويمكن أن نشير بشيء من المرارة إلى فشل من سعَوا إلى بناء نظام أمني، أو على الأقل ترتيبات أمنية، تكفل لهذه المنطقة الحساسة والحيوية، من العالم، استقرارها، وتحفظها من مصادر التهديد الخطيرة، التي سببت حربيَن مُدمرتَين، في فترة زمنية وجيزة. وكان من نتيجة الفشل ملاحظة إن أمن دول مجلس التعاون الخليجي شهد مزيدًا من حالة عدم الاستقرار والتصدع بعد غياب العراق وإصرار إيران على امتلاك السلاح النووي، للهيمنة للاضطلاع بدور قيادي في المنطقة رافقه تزايد نفوذها الإقليمي.

د. ظافر محمد العجمي

هذا النجاح الإيراني كان كنتيجة أن الأمن الإقليمي الخليجي، بقي يعاني تعددًا في المفاهيم، وتضاربًا في التصورات، وضعفًا في الآليات، وتناقضًا في السياسات، لكن الأهم في تقديرنا هو اختلالات هيكلية في القوة الذاتية الخليجية. ولذلك، ظهرت التهديدات الإيرانية بأشكالها المعهودة عبر المكملات الاستراتيجية في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

فاختلاف المفاهيم الخليجية أدى إلى النظرة المتدرجة للخطر الإيراني فهو بين دول مجلس التعاون ذو ست درجات كلون الطيف صراع حضاري، جار سيئ في حي حسن السمعة، مصدر عدم الاستقرار، تحد إقليمي، وهو تهديد خارجي، كما أنه عدو صريح عند آخرين. وعليه تضاربت التصورات لتحقيق الأمن بناء على الوسائل المتاحة، داخل كل دولة خليجية، فظهر خطاب سياسي مثقل بالتناقضات بين الحوار، والصبر الاستراتيجي، وبين إظهار القوة بدونه لا تفتح طهران أبواب التفاهم العقلاني كما فعلت مع الغرب في ملفات عدة. وكما أشرنا كانت الاختلالات الهيكلية في الأمن الذاتي هي أهم المعضلات فدول الخليج تريد أمنًا وقدرة على الردع، من دون وجود عسكري لقوى خارجية على أراضيها، فضلاً عن أن هذه الدول نفسها، لا تملك قدرة ردع ذاتية. لذا كان لابد من العودة لنظام الأمن الجماعي ممثلا في قوات درع الجزيرة المشتركة.

الأمن الجماعي الخليجي

نشأ درع الجزيرة كقوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨٢م، لحماية دول مجلس التعاون وردع أي عدوان عسكري، لكن السياسة والاقتصاد غطت على نشاط قوات درع الجزيرة. وذريعة من يصف التعاون العسكري الخليجي بالقصور هو أنه لم يحقق أهدافه بدليل علو صوت إيران فوق أمواج الخليج وصداه في جبال اليمن، وفي ذلك تجاوز صارخ لحقيقة أن التعاون العسكري الخليجي هو جوهرة التاج في العلاقات الخليجية، لكن الطبيعة السرية للأعمال العسكرية تجعل الإنجازات أقل ظهورًا للناس وتشمل توحيد كل شيء من الذخائر التي يتم تبادلها في الميدان إلى كراسات التعليم العسكري مرورًا بمركز توجيه المقاتلات إلى الربط الرداري الموحد. فنحن بحاجة لقوة درع الجزيرة لتعيد الأمور إلى نصابها كما فعلت في البحرين، وكما تفعل الآن لإعادة الشرعية في جوارنا الإقليمي كما فعلت في اليمن وبددت حلم قيام جمهورية الحوثيين الإسلامية.

فالتعاون عبر قوات درع الجزيرة ضرورة خليجية لتطبيق الأمن الجماعي، وضرورة إقليمية لكونه أقوى كتلة مسلحة غربيًا خارج «الناتو»، وضرورة دولية لأن يمثل الدرع الصاروخي الخليجي والتكامل الاستراتيجي الذي تعول عليه واشنطن.

وحين قامت ١٩٨٢م، تألفت قوات درع الجزيرة من فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها من المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي من عناصر دول مجلس التعاون الست: السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان. حينها كانت القدرة القتالية لقوات درع الجزيرة تؤهلها فقط لخوض حرب دفاعية حيث كانت قابلة للتصدي لأي عدوان في حال نجاح الإنذار والانفتاح المبكر. لكن الاجتياح العراقي للكويت غير الكثير من القناعات فقامت المملكة العربية السعودية بالدعوة لزيادة التعاون في درع الجزيرة ثم جاء اقتراح السلطان قابوس بزيادة أعداد قوات درع الجزيرة إلى مائة ألف جندي، ورغم أن هزيمة القوات العراقية في نهاية فبراير ١٩٩١م، قلصت الأصوات الداعية إلى زيادة قوة درع الجزيرة إلا أن مشروع زيادة فعالية قوات درع الجزيرة عاد بشكل آخر في نوع السلاح والتعاون والجاهزية، فكان دخول البحرين واليمن خير شاهد على الثقة في قوات الدرع.

مستقبل قوات درع الجزيرة

١-التسلح

لتجاوز تقليدية قياس فعالية قوات درع الجزيرة يجدر بنا تتبع جاهزيتها بترتيبها في جداول الجاهزية الدولية ثم التعليم والتدريب والمناورات التي تنفذها؛ حيث تظهر الأرقام أن قوات درع الجزيرة تستند على جاهزية الدول الست العالية في امتلاك أحدث أنواع الأسلحة؛ فالمملكة العربية السعودية تأتي في المركز ٢٥ في ميزان القوة العسكرية من بين ١٣٧ دولة في حسابات مركز قياس القوة العسكرية. ولديها من الرجال العاملين في الخدمة ٢٣٠ ألف رجل، وتحتل في مجال القوة الجوية المركز ١٢ من بين ١٣٧ دولة بعدد طائرات يبلغ ٨٤٨ طائرة، كما تملك من الدبابات ٢٤ من بين ١٣٧ دولة بعدد ١٠٦٢ دبابة، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فتأتي في المركز ٦١ من بين ١٣٧ دولة، وفي الخدمة العسكرية الفعلية ٦٤ ألف رجل، وقوتها الجوية تحتل المركز ٢٢ من بين ١٣٧ دولة بعدد طائرات يبلغ ٥٤١ طائرة، وتتسلح قوتها البرية بعدد من الدبابات يبلغ ٥١٠ جاعلاً إياها في المركز ٣٧ من بين ١٣٧ دولة. أما سلطنة عمان فتحتل المركز ٨٢ من بين ١٣٧ دولة ففي الخدمة ٤٢ ألف رجل، وفي مجال القوة الجوية تحتل المركز ٥٤ من بين ١٣٧ دولة بعدد طائرات يبلغ ١٧٥ طائرة. أما الدبابات فهي في المركز ٧٢ من بين ١٣٧ دولة بعدد ١١٧ دبابة. أما دولة الكويت فتأتي في المرتبة ٨٤ من بين ١٣٧ دولة، وفي الخدمة ١٦ ألف رجل، وترتيب القوة الجوية ٧٤ من بين ١٣٧ دولة بعدد طائرات يبلغ ٨٥ طائرة، أما قوتها البرية فترتيبها بالدبابات ٣٤ من بين ١٣٧ دولة بعدد ٥٦٧ دبابة. كما تأتي مملكة البحرين في ترتيب ٩٨ من بين ١٣٧ دولة، ولديها في الخدمة ٨٢٠٠ رجل، وترتيب القوة الجوية ٦٩ ضمن ١٣٧ دولة بعدد طائرات ١٠٧ طائرة، وترتيبها بالدبابات ٦٥من ١٣٧ دولة بعدد ١٨٠ دبابة. أما دولة قطر فترتيبها ١٠٦ من بين ١٣٧ دولة، وفي الخدمة ١٢ ألف رجل، وترتيب القوة الجوية ٧١ من بين ١٣٧ دولة، بعدد طائرات يبلغ ١٠٠ طائرة، والدبابات في المرتبة ٧٧ من بين ١٣٧ دولة بعدد ٩٥ دبابة. أما أقرب منافس إقليمي فهو جمهورية إيران التي تحل في الترتيب ١٤ من بين ١٣٧ دولة، ولديها في الخدمة ٥٢٣ ألف رجل، وقوتها الجوية تأتي في المرتبة القوة الجوية ٢٤ من بين ١٣٧ دولة بعدد طائرات ٥٠٩ طائرة مما يظهر التفوق الخليجي حيث تحتل السعودية الترتيب ١٢ وتحتل الإمارات الترتيب ٢٢ من بين ١٣٧ دولة. لكنها تتفوق بالدبابات بترتيب ١٨ من بين ١٣٧ دولة بعدد ١٦٣٨ دبابة. أما المنافس الإقليمي الآخر في الجوار الإقليمي فهي الجمهورية العراقية بترتيب ٥٢ من بين ١٣٧ دولة، ولديها في الخدمة ١٦٥ ألف رجل، وقوتها الجوية لا تملك تفوق على دول الخليج حيث أن ترتيبها هو ٢٣ من ضمن ١٣٧ دولة بطائرات عددها ٣٢٧ طائرة، وأيضًا الدبابات التي تضعها في ترتيب ٥٣ من ١٣٧ دولة بعدد ٣٠٩ دبابة وهو ترتيب أقل من السعودية والإمارات. وعليه فميزان القوة العسكرية الخليجية الداعم لقوات درع الجزيرة متفوق إقليميًا.

٢-التعليم العسكري

كما يمكن تقدير القوة العسكرية الخليجية من خلال تفحص التعليم العسكري، وهو الفكر العسكري المحرك لجهود وحدات المناورة. وقد قطع التعليم العسكري الخليجي أشواطًا متقدمة، لفتن نظر أكثر من متابع، فخلال العقد الأخير افتتحت كليات قيادة وأركان عدة لتخريج الضباط المراد أن يكونوا اللبنة الأولى في صنع القادة العسكريين، حيث رأت النور في ٢٠١٣م، في قطر كلية القيادة والأركان المشتركة، ثم في الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تم الإعلان عن إنشاء كلية الدفاع الوطني. أما في مملكة البحرين في ٢٠١٤م، فتم افتتاح الكلية الملكية للقيادة والأركان والدفاع الوطني. وفي العام ٢٠١٧م، دشّنت الكويت مركزًا تدريبيًا إقليميًا تابعًا لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يجمع الآن ضباطًا من المنطقة مع نظرائهم من الناتو. رغم أن كلية القيادة والأركان يعود افتتاحها في الكويت إلى عام ١٩٩٦م، وقبلها بعقدين في

الأمن الخليجي يعاني من اختلالات هيكلية في القوة الذاتية لذلك ظهرت التهديدات الإيرانية في العراق وسوريا ولبنان واليمن

المملكة العربية السعودية وفي غضون ذلك، أطلقت السعودية مشروعًا إصلاحيًا طموحًا لإنشاء جامعة دفاعية، بوحي من جامعة الدفاع الوطني الأمريكية، على أن تتألف هي الأخرى من كليات عسكرية عدّة. وبهدف تعزيز التعاون الإقليمي على مستوى مجلس التعاون الخليجي، أعلن قادة مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١٥م، عن خطط لإنشاء كلية دفاعية مشتركة لدول المجلس في الإمارات، حتى تولّد هوية عسكرية جماعية لدى ضباط درع الجزيرة، وسيتم تدشين الكلية عام ٢٠٢١م.

٣-التدريبات والتمرينات الميدانية

في العقدين الماضيين لم تخلُ سماء مجلس التعاون من رائحة البارود ودخان الطائرات المقاتلة وغبار الميادين جراء الأزمات من الكويت إلى البحرين إلى اليمن أو جراء كثافة التدريبات والتمرينات الميدانية التي مرت على الضباط والأفراد من جميع القوات من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث جرت أكبر التمارين العسكرية بالمنطقة، سواء من عدد القوات المشاركة، أو نوعية الأسلحة المستخدمة، والخطط العسكرية المنفّذة، وتم فيها تدريب القيادات على إدارة العمليات الحربية، والتأكد من جاهزية أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات على المستوى العملياتي والمستوى التكتيكي. ففي ٢٦ فبراير ٢٠١٦م، ولمدة أسبوعين بمحافظة حفر الباطن شمال شرق السعودية، جرت مناورات رعد الشمال "North Thunder" وهي أكبر مناورات عسكرية مشتركة تقام في الشرق الأوسط ، وثاني أكبر تجمع عسكري بعد عاصفة الصحراء ١٩٩٠م؛ على أرض المملكة العربية السعودية بين ٢٠ دولة هي كل من السعودية، مصر، تركيا، باكستان، ماليزيا، السودان، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الأردن، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، السنغال، تشاد، جزر القمر، المالديف، بمشاركة عدة فروع عسكرية هي سلاح المدفعية، والدبابات، والمشاة، ومنظومات الدفاع الجوي، والقوات البحرية ومعها ٢٠ ألف دبابة، ٢٥٤٠ طائرة مقاتلة، ٤٦٠ طائرة مروحية، مئات السفن، ٣٥٠ ألف جندي. حيث تم تنفيذ مخططات عدة كان عمادها جيوش مجلس التعاون ممثلة في قوات درع الجزيرة حيث خطط لرفع معدلات الكفاءة الفنية والقتالية لوحدات المناورة المشاركة، إلى أعلى معدلات الكفاءة والاستعداد القتالي لتنفيذ مهمات مشتركة بين قوات الدول المشاركة لمواجهة المخاطر والتحديات التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة. أما على مستوى قوات درع الجزيرة المشتركة وكرسالة إلى أي دولة تريد الإضرار بأمن منطقة الخليج بالإضافة إلى كونه رسالة اطمئنان للداخل بأن الأمن هو الثابت الأول. تم تنفيذ تمرين "درع الجزيرة المشترك ١٠" منذ ٢٣ فبراير ٢٠١٩م، واختتم بعد أسبوعين بميدان صامت بالجبيل بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. حيث أثبت التمرين وجود التعاون العسكري المتكامل في جميع مراحله من تخطيط وإعداد وتنفيذ وتبادل الخبرات لرفع مستوى الاستعداد والجاهزية العسكرية. فالتمرين جاء كجزء من رؤية استراتيجية شاملة من حيث حجم القوات المشاركة فيه ونوعية التدريبات. وقد أقيم في بيئة عمليات مناسبة لكل ظروف الحرب. وشمل عرض مرئي عن عمليات الدفاع الساحلي وتأمين المناطق السكنية وعمليات القفز الحر، وتنفيذ عمليات الحرب النظامية المتنوعة. وقد شارك فيه عدد من الأسلحة الجوية والبحرية والبرية من جيوش مجلس التعاون الخليجي، وكانت العمليات تحاكي مواجهة عدو حقيقي.

قيادة عربة الأمن الجماعي

وحتى يتسنى لقوات درع الجزيرة المشتركة قيادة عربة الأمن الجماعي الخليجي، يتوجب أن يرتكز النظام الأمني على أسس يكون مفهوم الأمن فيها نابع من دول المنطقة، من دون تدخّل خارجي. وأن تكون قوات درع الجزيرة مبنية على حجم التهديدات الراهنة والمتوقعة، وأن تحدَّد الأهداف الواضحة المتفق عليها وتبنى القدرات لتحقيقها حتى يكون هناك استراتيجية قابلة للتحقيق. وأن تكون درع الجزيرة اللبنة الأساسية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل بأبعاده الداخلية والخارجية، وبمقوماته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية.

كما يجب تجاوز اختلاف المفاهيم الخليجية المختلفة تجاه مصادر عدم الاستقرار وضرورة توحيد التصورات لتحقيق الأمن عبر خطاب سياسي خال من التناقضات كأن تريد دول خليجية أمنًا وقدرة على الردع، من دون وجود عسكري لقوى خارجية على أراضيها، فيما تخالفها دول خليجية أخرى بحجة أنها لا تملك قدرة ردع ذاتية.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

فلسفة ترامب: العصا تقود الخصوم للتنازلات ثم يأتي حوار المكاسب بأقل الخسائر

أمريكا وإيران: هل تنجح سياسة العصا وعقيدة الصفقة؟

بعد مرور أكثر من عامين على تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في يناير ٢٠١٧م، أخذت عقيدته في إدارة ملفات السياسة الخارجية في التبلور لترتكز على ما يسمى بعقيدة الصفقة، أي تحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية بشكل خاص وتقليل الخسائر، واعتمد على استراتيجية العصا والجزرة في التعامل مع الخصوم والحلفاء معًا، وارتكزت سياسة العصا بشكل أساسي على استخدام العقوبات الاقتصادية والخطاب السياسي الخشن والتلويح بالعمل العسكري، ضمن ما عرف باستراتيجية أقصى الضغوط ثم استخدام سياسة الجزرة المتمثلة في التعاون والحوار وعقد القمم الرئاسية حيث اعتبر ترامب أن استخدام سياسة العصا مع الخصوم عبر العقوبات ولغة التصعيد سوف تقود الطرف الآخر إلى تقديم التنازلات ومن ثم يكون الحوار وفقًا للشروط والمتطلبات الأمريكية التي تحقق المكاسب في مقابل تقديم أقل تنازلات ممكنة.

د. أحمد سيد أحمد

وقد طبق ترامب هذه السياسة مع خصوم أمريكا مثل كوريا الشمالية، حينما فرض عقوبات مشددة على نظام بيونج يانج بسبب تطويره برنامجه النووي والصاروخي، والذي وصل مداه إلى إجراء التجربة النووية السادسة، وهي تجربة هيدروجينية وكان ذلك في سبتمبر ٢٠١٧م، وكذلك إطلاق الصاروخ الباليستي بعيد المدى هافسونج ١٤ القادر على حمل رؤوس نووية ويستطيع الوصل إلى الأراضي الأمريكية. وقد أدت العقوبات الأمريكية إضافة للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على كوريا الشمالية والتي شملت مختلف جوانب الاقتصاد، إلى تزايد الضغوط على رئيس كوريا الشمالية كيم جونج أون، مما دفع الرئيس ترامب إلى تبني سياسة الجزرة التي أفضت إلى عقد قمة تاريخية بينه وبين كيم أون في سنغافورة في ١٢ يونيو ٢٠١٨م. لكن بعد مرور أكثر من خمسة شهور على تلك القمة لم يحدث تقدم حقيقي بشأن تفكيك البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وذلك لظروف وتعقيدات عديدة تتعلق بالشكوك المتبادلة بين الجانبين وأيهما يبدأ الخطوة الأولى، أي التفكيك أولاً كما تطالب أمريكا أم رفع العقوبات الأمريكية والدولية وتقديم المساعدات أولاً كما تطالب كوريا الشمالية؟، وكذلك لتعقيدات وتحديات مرتبطة بمواقف القوى الأخرى مثل الصين وروسيا واليابان وكوريا الشمالية، والإنجاز الوحيد الذي تحقق هو وقف التصعيد بين الطرفين وتوقف كوريا الشمالية عن إجراء التجارب النووية والصاروخية.

استراتيجية ترامب في العصا والجزرة انطلاقًا من عقيدة الصفقة امتدت إلى الحلفاء أيضًا فقد استخدم ترامب استراتيجية العصا مع الدول الأوروبية الحليفة عبر التهديد بالانسحاب من حلف الناتو ومطالبة دول الحلف بزيادة الإنفاق العسكري لجيوشهم لأكثر من ٢٪، لكن تلك الاستراتيجية وإن نجحت جزئيًا في قيام بعض دول الحلف مثل ألمانيا وإسبانيا بزيادة الإنفاق العسكري، إلا أنها تسببت في توتر العلاقات بين أمريكا وتلك الدول خاصة مع إعلان ترامب الحرب التجارية وفرض رسوم على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم بنسبة ٢٥٪ و١٥٪ على التوالي من تلك الدول، وهو ما دفعها في المقبل لتبني سياسة العصا في مواجهة الولايات المتحدة وفرضت رسومًا على السلع الأمريكية.

العصا الغليظة مع إيران:

في الحالة الإيرانية برزت استراتيجية ترامب العصا والجزرة بشكل كبير، فقد اعتمد بشكل أساسي على تبني سياسة

عقيدة الصفقة امتدت إلى حلفاء أمريكا واستخدمها ترامب مع أوروبا بالتهديد للانسحاب من "الناتو"

ممارسة أقصى الضغوط على النظام الإيراني، حيث انطلقت استراتيجية ترامب من أن استراتيجية الرئيس السابق أوباما في تبني سياسة الجزرة مع النظام الإيراني عبر الحوار وإبرام الاتفاق النووي في يوليو ٢٠١٥م، بين إيران والدول الخمس الكبرى أمريكا وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا إضافة لألمانيا ورفع العقوبات الدولية والأمريكية عن إيران بسبب نشاطها النووي، أدت لنتائج عكسية، أي أنها لم تؤد إلى توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم ومساعيها لامتلاك السلاح النووي بسبب الثغرات والعيوب الخطيرة في الاتفاق وأبرزها بند الغروب فالاتفاق مؤقت وتحكمه مدة زمنية معينة هي عام ٢٠٢٥م،في حين تتوقف إيران عن التخصيب وخفض أجهزة الطرد المركزي مقابل رفع تدريجي للعقوبات وبالتالي يمكن لإيران استئناف التخصيب بعد فترة السنوات العشر المقررة في الاتفاق، كذلك العيوب المرتبطة بآليات التفتيش خاصة في ظل عدم فتح إيران مواقعها العسكرية السرية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اعتبرت إدارة ترامب أن الاتفاق لم يعالج البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني الذى يهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، حيث زودت إيران مليشيا الحوثي الانقلابية في اليمن بالصواريخ والتي قامت باستخدامها في استهداف المملكة العربية السعودية، كذلك اعتبرت إدارة ترامب أن الاتفاق النووي لم يؤد إلى أن تتحول إيران لدولة رشيدة وإنما أدى الاتفاق لزيادة دورها السلبى في المنطقة في دعم الإرهاب عبر أذرعها العسكرية مثل حزب الله في لبنان ومليشيا الحوثي في اليمن والمليشيات الشيعية في العراق وسوريا، ومن ثم اتهم ترامب إدارة أوباما بأنها مقابل تحقيق إنجاز تاريخي عبر الاتفاق النووي الهش تغاضت عن الملفات الأخرى مثل البرنامج الصاروخي الإيراني ودور إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، ولذلك تحولت إدارة ترامب لتبني استراتيجية العصا على إيران تمثلت في الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٨م، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية السابقة على إيران ثم فرض حزم مختلفة من العقوبات الاقتصادية كان أبرزها حزمة العقوبات في أغسطس الماضي وشملت قطاعات مختلفة مثل المعادن والقطاعات المالية وقطع غيار الطائرات

أمريكا تتعامل مع ملفات إيران حزمة واحدة وتدمج النووي والبرنامج الصاروخي ودعم الإرهاب والميليشيات

وصادرات إيران من الذهب والسجاد، ثم فرضت الحزمة الثانية الأشد في شهر نوفمبر الماضي وهي فرض عقوبات على قطاع الطاقة من النفط والغاز بهدف وقف صادرات النفط الإيراني، كذلك شملت العقوبات القطاع المصرفي خاصة البنك المركزي والمعاملات المالية الإيرانية.

وبالفعل أخذت سياسة العقوبات وممارسة أقصى الضغوط من جانب الإدارة الأمريكية تؤتي ثمارها على النظام الإيراني، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، انعكس في التراجع الشديد في قيمة الريال الإيراني وفقدانه لأكثر من ١٥٠٪ من قيمته خلال عام ٢٠١٨م، وارتفاع نسبة البطالة وزيادة الأسعار بشكل كبير، ما دفع إلى اندلاع الاحتجاجات في الشارع الإيراني أكثر من مرة التي بدأت في ديسمبر ٢١٠٧م، في مدينتي مشهد وقم، معقل الحوزات الدينية ثم انتقلت إلى بقية المدن الإيرانية، كما اندلعت انتفاضة عنيفة أيضًا في محافظة الأحواز احتجاجًا على تدهور الأوضاع المعيشية وحالة التهميش التي يعيشها سكان الأحواز من العرب، ثم ظهرت الموجة الثالثة من الغضب والاحتجاج في شهر يونيو وقام بها طبقة تجار البازار في طهران وبقية المدن الإيرانية احتجاجًا على التدهور الكبير في قيمة العملة وارتفاع الاسعار وفقدان المدخرات، وقام النظام الإيراني بقمع كل هذه الاحتجاجات بالقوة عبر قوات الباسيج وقوات الحرس الثوري، المكتوم.

العقوبات الأمريكية على إيران لم تقتصر فقط على الملف النووي وإنما فرضت الولايات المتحدة سواء عبر وزارة الخزانة الأمريكية أو عبر الكونجرس حزم كثيرة من العقوبات على إيران بسبب أنشطتها الصاروخية الباليستية، كذلك فرض عقوبات مرتبطة بأنشطة إيران في دعم الإرهاب وعلى الميليشيات الحليفة لإيران مثل حزب الله وميليشيا الحوثي وميليشيات الحشد الشعبي في العراق، كذلك فرض عقوبات مرتبطة بانتهاكات غيران لحقوق الإنسان.

ترتكز سياسة إدارة ترامب تجاه إيران على أن أقصى الضغوط على النظام الإيراني ستدفعه في نهاية المطاف إلى القبول بالحوار وفق الشروط الأمريكية التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في يونيو ٢٠١٧م، وأبرزها وقف البرنامج النووي والتوصل إلى اتفاق نووي جديد ووقف البرنامج الصاروخي الباليستي ووقف نشاط إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، خاصة الوجود الإيراني في سوريا، حيث تدخلت طهران لدعم النظام السوري، فالولايات المتحدة في سياساتها تجاه إيران تتعامل مع الملفات كحزمة واحدة وليست منفصلة، أي التعامل مع الملف النووي والبرنامج الصاروخي الباليستي ودعم الإرهاب عبر أذرع إيران، كحزمة متكاملة، لأن التركيز على الملف النووي والتغاضي عن الملفات الأخرى كما فعلت إدارة أوباما، أدى إلى سقوط الفرضية التي قام عليها الاتفاق وهي أن إيران ستتحول إلى دولة رشيدة بينما أدى الاتفاق إلى تعاظم دور إيران في المنطقة حيث قام النظام الإيراني بتوظيف عشرات المليارات من الدولارات، التي تدفقت عليه نتيجة لرفع العقوبات الدولية والأمريكية ليس في اتجاه تحقيق التنمية في الداخل وإنما في تعظيم دوره وتمويل أذرعه العسكرية الحليفة له مثل حزب الله الذى رفع ميزانية تمويله في عام ٢٠١٧م، من ٢٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار، كذلك دعم مليشيات الحوثي في اليمن بالمال والسلاح وتزويدهم بالصواريخ الباليستية، كما قام النظام الإيراني بتمويل المليشيات الشيعية في سوريا والعراق بالمال والسلاح مثل عصائب أهل الحق وحركة النجباء والفاطميون والزينبيون وأبي العباس وغيرها والتي يقوم فيلق القدس الذراع العسكري الخارجي للحرس الثوري، بقيادة قاسم سليماني، بالإشراف عليها واستخدامها لتحقيق الأهداف والأجندة الإيرانية.

رغم أن سياسة العصا الأمريكية تجاه إيران وممارسة أقصى الضغوط عبر العقوبات حققت بعض أهدافها في الضغط على النظام الإيراني بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية الإيرانية بشكل كبير نتيجة للعقوبات خاصة على قطاع النفط، وهروب أغلب الشركات الغربية من الاستثمار في إيران مثل شركة توتال وبريتش بتروليم وغيرها من شركات السيارات مثل مازدا وبيجو ووقف العديد من المصارف الغربية التعامل المالي مع إيران، وساهمت في تراجع دور إيران الإقليمي نسبيًا وتقليل دعمها للمليشيات التابعة له، حيث تراجع مليشيات الحوثي الانقلابية في اليمن بعد الهزائم الكبيرة التي حققتها قوات الشرعية والتحالف العربي الداعم لها، كما تراجعت المليشيات الشيعية وسقطت الأحزاب الموالية لإيران في الانتخابات البرلمانية الأخيرة مع صعود التيارات والأحزاب العروبية مثل كتلة مقتدى الصدر، واندلاع احتجاجات في المدن العراقية تندد بالتدخل الإيراني في العراق ووصل الأمر إلى حرق القنصلية

الإيرانية في البصرة بعد مسؤولية إيران عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وانقطاع الكهرباء، والمياه الملوثة، إلا أنها لم تدفع إيران للتوصل إلى اتفاق نووي جديد كذلك لم توقف برنامجها الصاروخي، حيث رفض المسؤولون الإيرانيون وقف تطوير الصواريخ الباليستية، كذلك لم تنسحب إيران من سوريا أو توقف دعمها الكامل للمليشيات الحليفة لها خاصة مليشيا الحوثي في اليمن وحزب الله اللبناني، كما أن إيران تدخلت في العراق عبر الانتخابات العراقية الأخيرة وتشكيل الحكومة في بغداد. فهناك تحديات تواجه سياسة العصا الأمريكية تجاه إيران، أبرزها الموقف الأوروبي الذى رفض الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وأعلنت الأطراف الأخرى في الاتفاق مثل روسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا استمرارها في الالتزام بالاتفاق، كما طورت الدول الأوروبية العديد من الآليات لتقليل آثار العقوبات الأمريكية على إيران خاصة العقوبات المرتبطة بالنفط ومنها الآلية التي أعلنتها في شهر سبتمبر وتعرف بالمقايضة، أي شراء النفط الإيراني مقابل سلع وخدمات تصدرها لإيران في محاولة للهروب من استخدام النظام المصرفي، كذلك رفضت أوروبا الربط بين الملفات والتركيز على البرنامج النووي، عبر إضافة ملحق للاتفاق القديم يتضمن معالجة العيوب الموجودة فيه مثل بند الغروب وآلية التفتيش على المواقع العسكرية التي يوجد بها أنشطة نووية مع إمكانية مناقشة البرنامج الصاروخي الإيراني، كما طرحت فرنسا، حيث تدافع أوروبا عن مصالحها الاقتصادية الكبيرة مع إيران والتي ازدادت بشكل كبير مع رفع العقوبات، كما أن إخراج القوات الإيرانية من سوريا يرتبط أيضًا بالموقف الروسي الحليف لإيران وبمدى نجاح إسرائيل في استهداف تلك القوات والتي تواجه صعوبات متزايدة بعد نشر روسيا لصواريخ اس٣٠٠ في سوريا وهو ما يحجم نسبيًا الغارات الإسرائيلية في سوريا بعد أن قامت إسرائيل بأكثر من ٢٠٠ غارة جوية خلال العامين الأخيرين استهدفت مواقع للقوات الإيرانية ولقوات حزب الله في سوريا.

نجاح سياسة العصا الأمريكية تجاه إيران ودفعها إلى الحوار والقبول بالشروط الأمريكية فيما يتعلق بالملفات الثلاثة، النووي والصاروخي ودعم الإرهاب ودورها الإقليمي، يتوقف على مدى تأثير العقوبات الاقتصادية خاصة المرتبطة بالنفط والذي يعد عصب الاقتصاد الإيراني، ومدى تعويض أوروبا للعقوبات الأمريكية خاصة بعد الانسحاب الجماعي للشركات الأوروبية من السوق الإيرانية، كما يتوقف أيضًا على التفاهمات الأمريكية الروسية في سوريا ومستقبل الوجود الإيراني. لكن في كل الأحوال فإن خيارات النظام الإيراني أصبحت محدودة في التعامل مع السياسة الأمريكية في ظل اشتداد وطأة العقوبات واستمرار التدهور الاقتصادي وصعوبة قيام أوروبا والدول الأخرى مثل روسيا والصين بتعويض العقوبات الأمريكية، إضافة إلى تصاعد حالة الغليان الداخلي، أي أن النظام الإيراني الآن يرزح بين مطرقة الداخل والاحتجاجات وبين سندان الضغوط الأمريكية، وعلى المدى القريب سيظل ينتهج سياسة التحدي للولايات المتحدة ورفض التخلي عن تطوير برنامجه الصاروخي أو التضحية بدوره الإقليمي الذى أنفق عليه الكثير خلال السنوات الماضية. لكن النظام الإيراني قد يضطر في نهاية المطاف، إلى القبول بالحوار مع الولايات المتحدة، وفقًا للشروط التي طرحها مايك بومبيو، إذا ما شعر بأن استمراره ووجوده مهدد.

لكن في كلا الأحوال فإن العقوبات الأمريكية على إيران ستؤثر بشكل كبير على دورها الإقليمي المزعزع للاستقرار والداعم للإرهاب في المنطقة، حيث أدت العقوبات إلى تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية داخليًا وتراجع القدرات المالية للنظام الإيراني على الإنفاق على هذا الدور الإقليمي ودعمه أذرعه العسكرية، لأنه لو استمر في نفس مستوى الدعم لتلك الأذرع ولأنشطته في الخارج فهذا يعنى توجيه الموارد المالية للخارج مما يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتفاقم حالة الغليان الشعبي بما قد يهدد شرعية واستمرار هذا النظام، وفى المقابل فإنه لكى يواجه الأزمة الاقتصادية الداخلية والعقوبات الأمريكية فعليه إعادة توجيه الموارد للتنمية في الداخل وعلاج مشكلات البطالة وارتفاع الأسعار وهذا يعنى انكفاءه على الداخل وتراجع دوره الإقليمي، ولذلك أدت العقوبات الأمريكية وسياسة العصا إلى وضع النظام الإيراني في مأزق ومعضلة كبيرة، سوف تحدد خياراته وسياسة مستقبل هذا النظام. كما أن سياسة الجزرة من جانب الإدارة الأمريكية تجاه إيران لن تجدي بشكل كبير لأن الجزرة أي الحوار والتقارب مع إيران مرهون بالتنازلات التي يقدمها النظام الإيراني وقبوله إبرام اتفاق نووي جديد والتخلي عن برامجه الصاروخية ودعمه للإرهاب واذرعه العسكرية وهو أمر مستبعد من جانب النظام الإيراني، ولذلك فإن تجربة سياسة الجزرة التي انتهجها الرئيس الأمريكي السابق أوباما مع إيران بإبرام الاتفاق النووي لن تتكرر في ظل الاستراتيجية التي يتبناها ترامب في استخدام سياسة العصا أولاً قبل سياسة الجزرة مع إيران.

* خبير العلاقات الدولية والشؤون الأمريكية في الأهرام

مصادر القلق الأمني الخليجي ثلاث مناطق: الشام والإرهاب وإيران

مستقبل الأمن المشترك في الخليج: الديناميكا المتغيرة للتهديدات المتصورة

تغير المشهد الأمني الذي يواجه دول الخليج تغيرًا هائلاً في السنوات الأخيرة، منذ بداية أحداث الربيع العربي بتونس في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠م، وما تلا ذلك من أحداث في دول ما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث التشكيلات الآخذة في التغير بالسياسات الدولية، وديناميكا منطقة الخليج وبيئتها المحيطة تتطلب فهمًا جديدًا للقضايا الأمنية التي تواجه جميع دول الخليج والمنطقة العربية برمتها، كما يتطلب الأمر فهم أكثر عمقًا للعوامل التي تدخل في إنشاء إطار أمني/دفاعي مشترك أو تنظيم أمني تعاوني، لمواجهة التهديدات المتصوَرة للدول المعنية، وهي تعتمد بدورها على نطاق واسع من قضايا الأمن والدفاع. مع أن الظروف السياسية الحالية بين دول الخليج تجعل إنشاء هيكل أمني خليجي شامل وفعّال لإدارة الصراعات أمرًا شديد الصعوبة.

د. سيريت هيرسوي

وهناك وجهتا نظر سائدتان ومتعارضتان للأمن في منطقة الخليج: فبينما تدعو إيران لتدخل دولي أقل في الشؤون الإقليمية وتسعى إلى توازن ذاتي للسلطة مدعومًا بتوازن مكافئ في المصالح، تحرص دول مجلس التعاون الخليجي إلى جعل المنطقة ذات طابع دولي أكثر من خلال نُهُج تعاونية متعددة الأطراف (ترتيبات مترابطة مرنة متعددة المستويات)، تجمع عددًا من القوى الخارجية، بدلاً من الاعتماد حصريًا على الهيكل الفردي القائم الشامل الذي تقوده الولايات المتحدة. وتتبع المعضلة الأمنية في منطقة الخليج من ميل الدول إلى تفسير إجراءات ردع التهديدات والإعدادات العسكرية الموجهة للدفاع ضد العداء المحتمل من الخصوم (مثل نشر أسلحة الدمار الشامل، والتعزيزات العسكرية، والتحالفات الإقليمية) على أنها استعدادات هجومية. وقد أدى ذلك إلى نشأة العلاقات التي يسودها النزاع في الخليج: أي دول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران، وقد استجابت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي للتهديد المتوقع بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة، وهي بذلك تجعل الولايات المتحدة الضامن الرئيسي لتوازن القوى في الخليج. ولتشكيل التنظيم الأمني التعاوني الأقاليمي (trans- regional) المطلوب. وينبغي تحديد أدوار جديدة للقوى الثلاث التاريخية الكبرى في المنطقة (إيران والعراق والسعودية) وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تدعم نظام الأمن الخليجي التعاوني الأقاليمي الجديد بدلاً من تقويضه. وفي هذا النظام، لن تقل فقط النزاعات الأقاليمية والمخاوف. ويمكن أن تؤدي الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند وتركيا أدوارًا داعمة في الترتيب الأمني التعاوني عبر الإقليمي متعدد المستويات. وقد تكون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نموذجًا مفيدًا يُحتذى به. وتظهر أهمية النموذج تحديدًا في الوقت الحالي، حيث تظهر بوادر إعادة دول مجلس التعاون الخليجي ترتيب مصالحها واشتراكها مع نطاق أوسع من الدول والتكتلات على نحوٍ أكثر من ذي قبل سعيًا نحو الأمن.

تصورات التهديد في الخليج: الصراع الأقل حدة والحرب

تشهد المنطقة موجة من الراديكالية المتنامية التي يُعبَّر عنها بصور عنيفة من جانب الإسلام المسيَّس، والتي قد تتضمن مستويات مرتفعة من الجريمة والإرهاب العابرين للحدود. وقد تفاقمت تلك الصراعات منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب الحرب في أفغانستان (والتي بدأت بصورتها الحالية منذ أكتوبر ٢٠٠١م)، والحرب في العراق (التي بدأت في ٢٠٠٣م)، وما يسمى بثورات الربيع العربي المبهمة (منذ ديسمبر ٢٠١٠م) في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا. وبالإضافة إلى

يمكن أن تؤدي أمريكا وروسيا والصين والهند أدوارًا داعمة في الترتيب الأمني التعاوني عبر الإقليمي متعدد المستويات.

أهمية منطقة الخليج في احتياطيات المواد الهيدروكربونية، حيث تمتلك دول الخليج ٦٦٪ تقريبًا من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة، و٤٠٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، وتظهر أهمية المنطقة في الحرب الدولية على الإرهاب. فمنذ اندلاع الحرب في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة، والإطاحة بنظام صدام حسين في العراق، والحرب الأهلية في سوريا، أصبح كل من التطرف الديني الراديكالي والإرهاب العابر للحدود الوطنية تهديدًا للدول والمجتمعات في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط والخليج. ولا يفرق ذلك التهديد على الأمن الداخلي بين السنة والشيعة، أو العلمانيين والدينيين، أو الفرس والعرب، ولكنه يعارض كل أشكال الإسلام الوسطي والأنظمة الحالية كافة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ولقد دفع صعود تنظيم القاعدة بعد ٢٠٠٢م، دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني "الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب والراديكالية" في ٢٠٠٢م، وتوقيع "اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب" في ٢٠٠٤م، وتشكيل "اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب" في ٢٠٠٦م، فضلاً عن ذلك، وافق وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي على "خطة العمل المشتركة لمواجهة حالات الهجرة الطارئة" في ٢٠٠٨م، وذلك لتعزيز التعاون بين الأعضاء في أوقات الحرب أو الكوارث الطبيعية. وترتبط مجالات التعاون الملحوظة الأخرى في ميدان الصراعات الأقل حدة بالدفاع المدني، والمخاطر النووية والإشعاعية، ومكافحة المخدرات، والتحريات والكشف الجنائي، وأمن وسائط الإعلام. وكانت قد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في ديسمبر ١٩٨٧م، على "استراتيجية أمنية شاملة" لمكافحة التهديدات الأقل حدة التي قد تؤدي إلى أعمال تخريبية داخلية، إلى جانب تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب المشترك للشرطة والقوات المسلحة، وتوفيق أنظمة الاتصال وهياكل القيادة. وقد تم تطبيق ذلك على نحو أكثر فاعلية حاليًا. وقد أشعلت التدخلات الأمريكية في أفغانستان والعراق، والحرب الأهلية المستمرة في سوريا، صراعات منخفضة الحدة غير متوقعة وذات خطورة محتملة في المنطقة (من أبرزها التطرف الديني الراديكالي والإرهاب العابر للحدود الوطنية). ولكن ليس هذا فقط الذي ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقلق بشأنه. فدول المجلس قلقة أيضًا حيال نشاط الميليشيات الشيعية المسلحة والممولة والمدعومة من إيران خاصة في العراق واليمن ولبنان وسوريا، ولقد حلت محل المخاوف من التوغلات العسكرية واسعة النطاق من الشمال (صراعات أعلى حدة) المخاوف من تهديدات الميلشيات الشيعية المؤكدة والمحتملة والتي شجعها الطرف الفاعل الخارجي الرئيسي إيران، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونتيجة لظهور وقوة دور ونفوذ إيران في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، وتطلع إيران الواضح لتحقيق الهيمنة الشيعية في المنطقة، كان للتطورات في كل من العراق وإيران أثرًا استراتيجيًا هائلاً على المعايير الأمنية في منطقة الخليج. وبعد أن كان قد أحدث العراق سابقًا توازنًا إقليميًا للتهديد الأيديولوجي المتصور من إيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، حيث كان العراق يمثل حصنًا من ذلك التهديد إلى أن وقع الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣م. وعلى المستوى الدولي، عززت الاتفاقيات العسكرية. بيْد أن إخفاق الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان والعراق حوّل توازن السلطة لصالح إيران. وظلّت العناصر الدينية الراديكالية في النظام الإيراني قوية، واستمرت في الدعوة لأيديولوجيتها الثورية وتصدير نموذجها الإسلامي. وقد زاد ذلك من نطاق احتجاجات الجماعات الشيعية التي تحركها إيران في دول المنطقة، والأنشطة التخريبية المنفذة على يد عناصر من تلك الجماعات. إلى جانب أنشطة أحد الأفرع المحلية الشيعية المتمردة بقيادة حزب الله اللبناني في أوائل تسعينيات القرن الماضي، تهديدات خطيرة. وكجزء من ثورات الربيع العربي، رفع بعض المحتجين شعارات تفيد بإثارة قلاقل في مملكة البحرين. وفي سبيل منع انتشار النفوذ الإيراني واحتواء الاضطراب في أماكن أخرى، أرسلت دول مجلس التعاون الخليجي قوات درع الجزيرة العسكرية إلى المنامة في مارس ٢٠١١م، من أجل "توفير الأمن للمباني الحكومية ". وبذلك ساعدت تلك الدول مملكة البحرين على إخماد الاحتجاج المدعوم من إيران. ومنذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١م، رفعت الدول الأعضاء بصورة ممنهجة التدابير التعاونية في الكثير من مناطق الصراع الأقل حدة، مع التركيز بشكل خاص على الأمن الداخلي، وضمان حماية الأمن الداخلي والإقليمي في الخليج.

إن خطورة عدم الاستقرار في منطقة الخليج يؤثر على مناطق أخرى في العالم ويمكن أيضًا أن تؤدي إلى صراعات تقليدية أعلى حدة، مثل الحروب والعدوان فيما بين الدول مثل الحرب بين إيران والعراق (١٩٨٠-١٩٨٨م)، والغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠م، التي رفعت مستويات القلق في منطقة الخليج

فيما يخص الحاجة إلى إطار دفاعي وأمني تعاوني. فمن جانب، تتبع صور انعدام الأمن من ثلاث مناطق مجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي: (١) الشام من الشمال الغربي، حيث ما زال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراعات الأهلية، والإرهاب المنسوب للجماعات الجهادية (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) في سوريا قائمين؛ و(٢) العراق وإيران من الشمال والشمال الشرقي، وكانتا في صراع دار رحاه في ثمانينيات القرن الماضي؛ و(٣) أفغانستان من الشرق، وهي دولة "منهارة" تضم جماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وتتضمن الصراعات بين دول الخليج حروب الخليج الثلاثة، والصراعات الأخرى عالية الحدة، مثل النزاع المستمر بين إيران والإمارات على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى منذ ١٩٧١م، ودور إيران في سباق التسليح بسبب الحصول على الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل ونشرها. إن تلك الصراعات عالية الحدة تخلق أساسًا للحروب والعدوان بين الدول. ففي يوليو ٢٠٠٣م، بدأت إيران في إنتاج صواريخ شهاب-٣، بنطاق يمتد من ١٢٠٠ إلى ١٩٠٠ كم، والعمل على تطوير تقنية نووية لإنتاج الطاقة، بزعم نيتها تخطي حدود تصنيع الأسلحة النووية. وقد دفعت تلك الإجراءات من جانب إيران دول مجلس التعاون الخليجي لتسريع خططها في تشكيل منظومة دفاعية مضادة للصواريخ، إلى جانب امتلاك عدد كبير من الطائرات الحديثة. وقد أدى امتلاك الأسلحة وتكوين منظومات أسلحة جديدة في الخليج إلى دخول المنطقة في دائرة مفرغة حساسة، حيث ينظر أحد الطرفين للإجراءات على أنها برجماتية، بينما ينظر إليها الطرف الآخر على أنها عدائية، ونظرًا لوجهات النظر المتباينة بين دول مجلس التعاون الخليجي حول التهديدات التي تواجهها، تمت تجربة تدابير دفاعية مختلفة. وهناك ثلاثة آراء متباينة، فالكويت تدعو لاتخاذ موقف غير منحاز حيث عارضت دمج قواتها العسكرية بالكامل في هيكل قيادي مشترك، وترفض المطالبات الغربية بإنشاء قواعد عسكرية على الأراضي الكويتية. أما عمان، فقد أيدت إنشاء قوة خليجية مشتركة للدفاع عن مضيق هرمز، ومنحت (مثل قطر) الولايات المتحدة التصريح باستخدام منشآت عمانية والدخول لمجالاتها الجوية الأربعة في "مصيرة والسيب وثمريت وخصب" التي تطل على مضيق هرمز. وقد أقامت عمان تدريبات عسكرية مشتركة مع قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر. وبالنسبة للسعودية، فهي تسعى إلى توافق في الآراء في مجلس التعاون الخليجي، في إطار المادة رقم (٤) من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، من أجل "الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد داخل كيان واحد" بهدف "ضم جميع قدرات دول مجلس التعاون الخليجي الست وإمكاناتها". بينما ترفض السعودية منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية على أراضيها.

إطارٌ أمني للخليج: مشترك أم تعاوني؟

ينبع الإخفاق في تحقيق استقرار ديناميكا الأمن الإقليمي الخليجي من عدم التكافؤ بين القوى الثلاث الكبرى والقوى الإقليمية الصغرى، وبين جميع القوى الإقليمية الخليجية. كما يتأثر ذلك الاستقرار بالأدوار التي تؤديها كل قوة من القوى في المنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن أن دول مجلس التعاون الخليجي نفسها لم تتوصل إلى توافق في الآراء حول دور الولايات المتحدة في الخليج، أو على التعامل على نحوٍ مشتركٍ مع إيران على مستوى إقليمي متعدد الأطراف. وفي ضوء ذلك، هناك حاجة إلى وضع تصور لهيكل تعاوني عبر إقليمي شامل بديل، كأساس لإقامة روابط تجارية ومصالح سياسية مشتركة بين الدول في الخليج وبين دول الخليج والقوى الخارجية. ويزعم المفكرون المؤسسون الليبراليون الجدد عن حق بأن هياكل التكامل الإقليمي تتيح فرصة زيادة المنفعة للدول الأعضاء عن طريق تقليل تصورات التهديد المشتركة وتعزيز الرفاهية. وبما أن هناك حس قوي من "الوعي الإقليمي والهوية الإقليمية" بين شعوب دول الخليج، وهو ما يتمثل في النظرة الإيجابية بوجود "شعور مشترك بالانتماء لمجتمع إقليمي محدد"، يوجد أساس يُبنى عليه توازن المصالح وتوزان السلطة. ولكن يتعين أولاً معالجة ثلاث عقبات رئيسية في حالة الرغبة في تكوين هيكل تعاوني خليجي عبر إقليمي شامل. أولاً، ينبغي أن تسعى القوتان المهيمنتان في الخليج، وهما السعودية وإيران، إلى تسوية الخلافات الإقليمية من خلال موازنة مصالحهما، وذلك بالتعامل في البداية مع المسائل غير السياسية ثم الانتقال إلى المسائل السياسية الاستراتيجية، وبالتالي تمهيد الطريق لتكوين منصة أمن إقليمي تعاوني. وقد وصلت السعودية وإيران الآن إلى نقطة غير متوقعة من الاتفاق حول دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج. فمن جهة، ترى السلطات الإيرانية أن الوجود العسكري الأمريكي يزعزع الأمن وأنه ينبغي للولايات المتحدة الخروج

انـدلاع حـرب أفغانسـتان والإطاحـة بصـدام حسـين والحـرب في سـوريا أنتـج الإرهـاب العابـر للحـدود في الشـرق الأوسـط والخليـج

من منطقة الخليج. رفضت السعودية تمركز القوات الأمريكية على أراضيها أو إقامة تدريبات عسكرية مع الولايات المتحدة. وترغب الحكومة السعودية في اتخاذ دور قيادي في أي ترتيب أمني إقليمي، بدون التعامل عن قرب مع الولايات المتحدة. أما إيران فهي تحاول الظهور بمظهر من يضع تدابير بناء الثقة مع جيرانها في الخليج، من أجل التمكن من المشاركة في ترتيب إقليمي تعاوني، والذي ما زال إلى الآن غير ممكن الحدوث بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية. ثانيًا، رؤية تدعو إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. وقد تبنت الولايات المتحدة "سياسة احتواء مزدوج" تجاه كل من إيران والعراق من ثمانينيات القرن الماضي حتى ٢٠٠٣م، وسعت بعدها إلى احتواء إيران من خلال تحالف عربي-سني يغطي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن. أما إيران، فمن جهتها دعت إلى خروج الولايات المتحدة من منطقة الخليج، وأقامت علاقات وثيقة مع سوريا وروسيا والصين، وأيضًا مع حركات مثل حزب الله وحماس. كما أن هذا الإطار يسعى لاحتواء الدور الأمريكي في المنطقة. وقد أصبح للتكتلات الصدامية وسباقات الأسلحة ثمنها الباهظ ليس فقط بالنسبة لإيران والولايات المتحدة، ولكن على منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ثالثًا، ينبغي أن يكون دور الولايات المتحدة، بصفتها دولة خارج منطقة الخليج، بنَّاءً أكثر، وأن تتجنب تقويض إنشاء هيكل أمني إقليمي تعاوني من أجل مصالحها الفردية قصيرة المدى. وبما أنه يوجد حافز مشترك بين جميع دول الخليج والولايات المتحدة للمحافظة على علاقة جغرافية استراتيجية ومالية في سوق الطاقة، فعليهم السعي لدمج أنفسهم -بما في ذلك الشركاء الآخرين خارج المنطقة- في إطار أمني إقليمي تعاوني متعدد المستويات. وينبغي للعراق أيضًا أن يحرص على الانضمام لذلك الهيكل الأمني على نطاق الإقليم، وستشعر دول الخليج غالبًا بالاطمئنان مع صعود أي هيكل أمني تعاوني متعدد المستويات ذي طابع مؤسسي.

ومن أجل بناء الثقة والاعتماد المتبادل بغية تحسين المناخ الذي يمكن أن تُوظَّف فيه المنصات الثنائية ومتعددة الأطراف على نحوٍ أكثر فاعلية في حل الصراعات في الخليج، يلزم إجراء الآتي:

(أ) زيادة قدرة الدول الإقليمية على احترام السيادة الوطنية عند بعضها البعض والتعامل بصورة مشتركة مع التهديدات أمام السلام والاستقرار.

(ب) توفير آلية للحل السلمي للصراعات وتعزيز تدابير بناء الثقة.

(ج) تحديد مجموعة معقولة من المصالح المشتركة في الميادين التجارية والمالية والثقافية والسياسية؛

(د) وضع الإجراءات اللازمة للتعاون الإقليمي من خلال الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف والمؤسسات المشتركة.

الخلاصة

لا يوجد منطقة في العالم تشترك في عدة خصائص مثل منطقة الخليج، ولكنها في نفس الوقت تفتقر للقدرة الفورية على تكوين تنظيم أمني تعاوني عبر إقليمي متماسك وراسخ. وقد تعرقل التطور الأخير بسبب النزاع على الحدود والسيادة، والخوف من الهيمنة الإيرانية، وتأثير جماعات الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية، وتصورات التهديد المتباينة (لا سيما فيما يتعلق بإيران). ولكن في جميع المنظمات تقريبًا (بما في ذلك حتى الهياكل التي تتخطى الصعيد الوطني مثل الاتحاد الأوروبي)، يوجد نموذج تكاملي تعاوني وظيفي يتطلب فهم الخصائص المختلفة بين الجهات الفاعلة، مثل اللغة والثقافات والأنظمة السياسية والاقتصادية. فأوجه التشابه الشديد بين دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في اللغة (تختلف الجذور اللغوية للّغتين العربية والفارسية ولكنهما تستخدمان نفس الأبجدية وتشتركان في بعض المفردات)، واعتناق الدين الإسلامي، والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والأنظمة الحكومية المتشابهة، والثقافة المتماثلة والجغرافيا المشتركة. إن توضيح معايير السيادة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول، من جهة، وتكوين نموذج تكاملي تعاوني وظيفي قوي، من جهة أخرى، سيمهدان الطريق للتوصل إلى منظمة أمنية خليجية تعاونية عبر إقليمية متعددة الأطراف على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ينبغي أن تعتمد منظمة الأمن الخليجي التعاوني عبر الإقليمي على جهود محلية، باستدامة ذاتية، وأن تتضمن مساهمات خارجية كبيرة على الهامش. وسيساعد ذلك الهيكل الأمني الشامل في النهاية على خلق توازن بديل من خلال هوية سياسية متكاملة، وسيسهل الاتفاق على فرص التغير الإيجابي، مع الاعتمادية المتبادلة الهادفة بين الدول الإقليمية والدول خارج الإقليم. وقد أظهرت الخبرات الأمنية التعاونية الناجحة أن الأمن لا يتحقق فقط نتيجة التطورات الداخلية التدريجية أو على أساس كل حالة على حدة، ولكنه يستلزم استراتيجية تحالف إقليمي وعبر إقليمي أكثر شمولية، بهدف تكوين هوية إقليمية مشتركة ذات طابع دولي على المدى الطويل، ومتعددة الأطراف، استنادًا إلى الاعتماد المتبادل، وإعادة تعريف دور الجهات الفاعلة الدولية أو عبر الإقليمية، جميعها عناصر أساسية لمنهج أمني تعاوني أوسع نطاقًا لمنطقة الخليج. وينبغي أن تستند تلك الاستراتيجية المزدوجة والمتداخلة للتحالف الإقليمي وعبر الإقليمي إلى حوار أمني متعدد الأطراف وأكثر شمولاً.

* أستاذ ورئيس قسم العلاقات الدولية - جامعة إيجا - تركيا

اختلاف تعريف الأمن الإقليمي العربي من منطقة لأخرى حسب المخاطر

الأمن الإقليمي العربي بين المحددات والتحديات: إسرائيل وإيران وتركيا ثالوث الخطر

تعريف الأمن الإقليمي: قبل الحديث عن مفهوم الأمن الإقليمي، فلابد من تعريف أو صياغة ثمة مفهوم خاص بالأمن. إلا أن تضارب الرؤى وتداخل المفاهيم وتشابك التحاليل بخصوص الأمن تحديدًا كونه غامض ومعقد إذ بات محل جدال كبير بين المنظرين والمفكرين في حقل الدراسات الأمنية. والأمن هو نسبة من الوعي المجتمعي التي من الواجب توافرها عند كل من الحاكم أو القائد على حد سواء من أجل صد السبيل أمام الغازي، أو المعتدي، أو الذي يحمل تهديدًا ما في الداخل أو في الخارج أم كلاهما معًا. إن نقل ثقل الدولة الوطنية في إطار نهاية الحرب الباردة حيث بات الأمن مطروحًا وبكثرة نتيجة الإلحاح عليه بل تفاقم أوضاعه جراء أحداث سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م، نتيجة إحداث شرخ في العلاقات الدولية من حيث أمننة Securitization الأوضاع ، والأشخاص والدول.

د ميلود عامر حاج

هذا ما ألزم بنقل عدوى الحرب من بين الدول وبعضها البعض إلى داخلها عن طريق ما بات يعرفه الأمن من المفهوم الكلاسيكي إلى المفهوم النقدي الحديث لكن تحت مسميات ومسوغات متعددة ومتنوعة بحسب المدارس والتيارات والعقائد لدى هؤلاء وأولئك. ولعل تحديد مفهوم الأمن كثيرًا ما يدفعنا إلى فهم ما يجري في العالم على أن الدولة الوطنية السيد أضحت في تراجع مستمر فاسحة المجال أمام فواعل جديدة (كالفرد، والسوق، والمنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني العالمي...إلخ) والتي أصبحت تناوئها المنافسة المطلقة في هذا الشأن وفي أكثر من ميدان وقطاع. وانتقل هذا العد العكسي كما هو معروف لدى الباحثين والمنظرين والمفكرين من الأمن العسكري (الخشن) تحت مسمى السياسة العليا Hight Politics؛ كونه أحادي التوجه بحكم سيطرة الدولة الوطنية عليه بمفردها إلى ما هو متعدد (ناعم) تحت مسمى السياسة الدنيا Low Politics نتيجة بروز العديد من العوامل المتنوعة التي أضحت تشمل مجالات عدة كالاقتصاد والتجارة والثقافة والدبلوماسية بحسب الدراسات الأمنية ذاتها انطلاقًا من التقليدي إلى النقدي .

من جهة أخرى، وإذا أصبحت قيمة الأمن مختلف حولها جل المنظرين والمفكرين بشأنها لا لأنها قيمة غير ملموسة كالعدالة والحق والحرية وغيرها فحسب، بل أصبحت تستهدف الدول التي كانت من ورائها باعتبارها كانت تمس الاستراتيجية العسكرية مقابل ما كانت تتوخاه عن طريق إداراتها للحروب. وبالتالي بات الأمن لصيق الدول إن لم يكن تبحث عنه بالدرجة الأولى بعدما أصبح التنافس عليه بكثرة بين الدول إن لم يكن منعدمًا أو ضئيلاً في أرض الواقع لكن بنسب متفاوتة بحسب الدول وطبيعتها السياسية، تاريخها وحضارتها، ثقافاتها واقتصاداتها، صناعتها وتسلّحها ...إلخ.

أما بخصوص تعريف الأمن الإقليمي فهو ذو طبيعة مختلفة انطلاقًا من المنطقة التي تشمل مجموعة من الدول تحت مسمى الإقليم بهدف تحقيق الاستقرار العام للدولة المعنية في بيئتها الإقليمية والدولية. وبالتالي برز مفهوم الأمن بقوة في تسعينيات القرن الماضي بالرغم من قدمه قدم الإنسان على الأرض فهو ما جاءت به جميع الديانات والفلسفات والشرائع. ومن هنا اكتسى طابع الأمن عدة مفاهيم ومضامين مختلفة ومتداخلة لدرجة أنه أصبح كل ما ينبثق عليه معرض للنقد على ضوء السياسات وما تنتهجه دولها، فضلاً عن نواياها الباطنية والمعلنة سواءً أكانت قوية أو صغيرة. وعليه فإن الأمن الإقليمي تغيّر هو الآخر بحيث لم يعد يشمل الأمن الدفاعي التقليدي المرتبط بالأمن الغذائي أو أمن العمالة أو الأمن البيئي أو الأمن الداخلي

يسعى الأمن الإقليمي العربي لتدارك ما فاته من تأزم نتيجة غياب دور مصر المعتاد وبروز إيران قوة إقليمية

أو يتعداه في تحقيق ما تصبو إليه سياسة هذا الإقليم أو ذاك كالأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع المحلي والأمن السياسي بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الأمن الإنساني عام ١٩٩٤م، عن طريق الأمن في تعزيز قدرات الدولة الواحدة للتخلي عن الثغرات وملء النقائص السلبية التي تدفع بها إلى الانجرار في حملات غير حميدة العواقب.

وبتحديد مفهوم الأمن يمكننا الذهاب إلى فهم جذور الإرهاب كظاهرة ضاربة في المجتمعات العربية الإسلامية بالحد من انعكاساتها وإفرازاتها السلبية سواءً بداخلها أو خارجها. بيد أن توسيع نطاق مفهوم الأمن في حد ذاته كثيرًا ما يعتمد على تعميق الرؤية لدى مفهوم الأمن القومي والإقليمي فالدولي. كما إن تعميق علاقتنا بالأمن هو الباعث على الاستقرار النسبي مقابل الخوف ما لم يتحقق ما تصبوا إليها السياسات وبطرق كفيلة من تخليصها مما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والطاقوية والبيئية وغيرها عن طريق العدالة والحرية والصحة والتعليم والإسكان وغيره بالحد أو بقطع دابر التهديد الداخلي في إطار التنمية الشاملة. لذا جاء تعريف الإقليم يعبر عن ذلك المفهوم المكاني الذي يحدد البعد الجغرافي، وكثافة التبادل، والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد الإقليم عمليًا، بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة. وتنتج الإقليمية من تيارات وحركات تبادل البضائع والأشخاص والأفكار، ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانسًا ومتماسكًا.

وإذا كان الأمن على العموم معقدًا Complex Security بحيث بات يدعو بموازاة ذلك إلى الاعتماد المتبادل -تأثر دولة بدولة أخرى يعني أمن الدول فيما بينها- أو بما يصطلح عنه بالنظام التابع International Subordinate؛ أي تأثير الجغرافيا على الحدود المترامية الأطراف للدول والتي بدورها تتأثر بها هي الأخرى مما تمخض عنه تيار العالمية ضد الإقليمية Universalism Versus Regionalism. وهو تيار ظهر في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في إطار النظام الإقليمي باسم التكامل Integrattion والذي يقوم على ثلاثة اتجاهات رئيسية أبرزها ما يلي:

الاتجاه الأول: يقوم على التقارب الجغرافي Geographic Proxmity Approach.

الاتجاه الثاني: يركز على عناصر التماثل بين الدول في إطار الإقليم الواحد ويدعو إلى ربط النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق المقاربة التجانسية Homogeneity Approach.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يلغي الاتجاهين السابقين ويؤكد على العامل الحيوي من خلال جدوى تفاعلات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول Intraction Approach.

وعلى ضوء هذه المعطيات الأولية يمكن القول بأن هذا كثير ما يسمح ببناء تكتلات وتحالفات مصغّرة أكانت أو مكبّرة بحسب طبيعة الإقليم ذاته، بهدف ضبط حركية الدول من خلال توسيع نطاق تحالفاتها وتكاملها في مجالات عديدة ومتنوعة بدءًا من ترابها التي تقيم عليه انطلاقًا من جملة من الركائز الأساسية أبرزها ما يلي:

١. وضع حد للصراعات والنزاعات في الإقليم، وحلها بطرق سلمية، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، والوقوف في وجه التدخل الخارجي الذي يهدد كيان وسيادة الإقليم.

٢. التنازل عن جزء من السيادة الوطنية، من أجل التمتع ببعض مميزات الأمن الجماعي كالدفاع المشترك.

٣. العمل على الرفع من وتيرة التعاون والتكامل.

٤. احترام حقوق الإنسان، وتفعيل دور المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة أو إبداء الرأي في إدارة مؤسسات النظام الأمني والإقليمي.

٥. اعتبار الأمن الإقليمي جزءًا لا يتجزأ من الأمن الدولي .

وإذا كان الاختلاف بارزًا بشدة حول الأمن فإن الأمن الإقليمي يختلف هو الآخر من حيث المفهوم والمحددات والتأثيرات البارزة بشأنها بخصوص الدول وتكاملها بدلًا من صراعها شريطة توافر جملة من المعطيات والآليات بهدف تعزيز هذا الصرح الاندماجي والبناء التكاملي بحيث بات يُعرف على أنه يعبّر على أساس أنه يقوم على سياسة مجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد، ويكون الهدف هو تعاون عسكري وتنظيمي لدول الإقليم هذا، لمنع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما يتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول الإقليم. بينما مبادرة جامعة الدول العربية من جهتها حاولت تعريف الأمن الإقليمي على أنه توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق

خططها السياسية وتحقيقًا للتعاون فيما بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي.

هذا ما أكدته، في المقابل، هيأة الأمم المتحدة في الفصل الثامن بمقتضى (المادة ٥٢، الفقرة ٢) بهدف حل النزاعات بالطرق السلمية قبل عرضها على مجلس الأمن. وعليه بات الأمن الإقليمي رديف التقارب الجغرافي بين الدول المكونة لإقليم ما خاصة تلك التي تتشابه وفق اعتبارات ثقافية واقتصادية واجتماعية.

محددات الأمن الإقليمي العربي

لقد اتضح بأن الأمن الإقليمي العربي تتقدمه قوى إقليمية خرجت معافاة بعد ثورات الربيع العربي كالمملكة العربية السعودية، ومصر، وإيران وتركيا وإسرائيل. ولعل تداخل المصالح وتعاظم النوايا من دولة إلى أخرى ربما هو السبب في افتقاد منسوب الأمن بالمنطقة العربية نتيجة تباعد الرؤى وتقاطع الأهداف الاستراتيجية من دولة إلى أخرى. هذا ما بات يقوي من الصراعات بل النزاعات بينها في ظل غياب المشاريع الحية والفاعلة باتجاه الحوار والشراكة خاصة بين هذه الدول العربية والباقي منها تحديدًا.

كما إن تراجع دور الجامعة العربية في معظم القرارات التي كان يُرجى منها أن تكون صائبة في حق المصير العربي حيث لم تُوفق لدرجة أن أصبح إلحاح عليها بشدة إن لم يكن نسبيًا، وذلك بدعم مواقفها وما حدث من ضغط على دور الجامعة من طرف بعض الأحزاب أو المنظمات العربية وما أثرته من انقسامات في الصف العربي. ومن هنا يمكن القول بأن وحدة الصف العربي تناثرت بل ضعفت لدرجة أنها لم تعد تحمي ما يفرض بالقوة من خارجها عليها لكي يدفع بالدولة العربية الواحدة في الدفاع عن القضايا المصيرية بل ذات الاهتمام المشترك للخروج من هذا الوضع المزري. فالدولة القُطرية العربية دفعت الثمن بشكل غير مسبوق ليس نتيجة العولمة فحسب، بل في ضعف النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي دون أن تتطور منذ نشأتها للقيام بدورها المنوط بها في توسيع نطاق قواها بدل الوقوع في ضعفها بهدف التخلص من التهديدات التي تطالها بدلًا من الحروب التي أوقعتها.

بيد أن الأمن الإقليمي العربي عامة، والشرق أوسطي خاصة وفقًا لما يقوم عليه بحسب القواسم المشتركة كاللغة والدين والتاريخ ووحدة المصير... إلخ، والتي من الواجب استغلالها بما يدر عليها من الفوائد الجمة ما لا يعد ولا يحصى؛ إلا أن واقعه يفند ذلك بكثرة نظرًا لعدم تثمين علاقته على جبهات عدة كونه غير فعال وغير ناجح على مستوى العلاقات التفاعلية والتبادلات الاقتصادية، والأهم التعاون الأمني. علمًا أن الأمن الإقليمي بتفاعله إذ يسهم في تكامل الاقتصاديات وإدماج السياسات عامة لدرجة أن يعود على أمن وتنمية كل دولة على حدة.

الأمن الإقليمي العربي وتداعياته في الشرق الأوسط: الرزنامة والتحديات

يحاول الأمن الإقليمي العربي في الشرق الأوسط تدارك ما فاته بالرغم من تأزم الوضع العربي وتراجع صفه في مجمله نتيجة لغياب دور مصر المعتاد من جهة، وبروز إيران كقوة إقليمية لها وزنها هي الأخرى في المنطقة من جهة أخرى. ولعل ذلك كثير ما يعود إلى تراجع النظام العربي ذاته بسبب أزمة اليمن، وبروز أمريكا، وظهور إيران دون أن تصبح هذه المنطقة فاعلة في موازين القوى العالمية بالرغم من مكانتها الاستراتيجية وثرائها الاقتصادي (الغاز والنفط) كمصدر أساسي في المعادلة العالمية. يتجلى ذلك مليًا عبر عاصفة الحزم التي قادتها المملكة العربية السعودية في إطار التحالف العربي والإسلامي والذي هو الأول من نوعه بهدف قطع الطريق أمام التواجد الإيراني في اليمن؛ هذا التواجد الإيراني الذي نراه ماثلاً للعيان في كل من بيروت وبغداد ودمشق وعُمان. وعن مدى فعالية استراتيجية الحزم في الوقوف في وجه المد الإيراني تجاه الأمن الإقليمي العربي في المنطقة، نرى أن ذلك محاولة جادة لاستعادة هيبة الأمن الإقليمي العربي، حيث أن الأمن القومي العربي بات ضعيفًا لدرجة أنه بات غير متفاعل مع المنطقة عبر ما يخدمها في العمق من المشروعات التنموية الهادفة لتخليصها من التطرف والتخلف والتبعية بما يقلل من التدخل الخارجي فيها.

فالكل يعود إلى مقدرات الداخل وإدراكات الواقع المعاش بما يضمن تطورهما وتنميتهما بما يخدمهما من الداخل أكثر من الخارج بحكم أن الأمر يقوم على سداد الرؤية ونضج الفكرة وعمق الاستراتيجية بما يضمن التطور المنشود للمنطقة قبل أن تتجر بدواعي أمنية بالتدخل الأجنبي في إطار مخططات التقسيم والتفتيت ضد الكيانات السياسية القائمة بها. كما أن عدم نجاح القضية الفلسطينية على مستوى الأمن القومي العربي في ظل الأمن الإقليمي الأوسع الغائب أو الضعيف والذي أملى مثل هذه التصدعات البنيوية بحثًا عن الأمن القومي في ظل التهديد الإقليمي والخطر الخارجي إن لم تصبح مرتعًا للفوضى وإرهاب الجماعات المتطرفة الجهادية. أين الخطر؟ أبرزت العمليات الجارية في الشرق الأوسط في العقد الثاني من القرن الـ ٢١ العجز الأمني بشكل كبير، في حين أن المباشرة في تغييرات مؤلمة على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي أصبحت ضرورة. لقد أدى وجود أنظمة ومؤسسات ضعيفة في

بعض الدول العربية التي اجتاحتها ما يسمى بثورات الربيع العربي إلى إنتاج مجتمعات وحكومات غير منظمة وغير قادرة على أداء الوظائف الأساسية، وبالتالي خلق صراعات جديدة نتيجة لذلك، وتشمل هذه الصراعات المختلطة وغير المتكافئة بؤر الصراع الأخيرة (سوريا والعراق وليبيا واليمن) والصراعات التي هي إرث للعالم ثنائي القطبية، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والصراع حول الصحراء الغربية.

ولعل في غياب الرؤية الاستراتيجية لبعض أنظمة الحكم العربية القائمة في إطار العلاقات العربية – العربية في توافقها الداخلي وتكاملها الخارجي على أسس وبرامج حية هو الذي دفع بقدراتها الحيوية ومن منظور أمني محض دون توافر ثمة أرضية صلبة للتخلص وبشكل أكيد ما يدفع بها إلى مدارج الضعف ومحطات الفشل. فالأهمية الجيو ـ استراتيجية للشرق الأوسط تعني النهوض به؛ إلا أنه ما زال ينقصه الكثير وفق إرادة سياسية عالية وأهمية اقتصادية فاعلة للخروج به بما يضمن قوته لا ضعفه دون المرور حتمًا لا بالإرهاب ولا بالتطرف من جهة، ولا بالتدخل الأجنبي أيًا كان إقليميًا أو دوليًا، من جهة أخرى، بحيث كلها معاول هدامة في العمق إذ تريد الإطاحة بها دون أن تقم بدورها المنوط بها كباقي المناطق التاريخية والحضارية المعول عليها في العالم والتي جلها من الدول الناشئة كالاتحاد الأوروبي (ألمانيا وفرنسا)، أو آسيا (إندونيسيا وماليزيا)، أو أمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك)، أو إفريقيا (جنوب إفريقيا ونيجيريا) .

الأمن الإقليمي العربي بين الردع النووي (الإيراني) والحضور الأمريكي

تسهم الولايات المتحدة بحضورها غير المسبوق في الشرق الأوسط لتضييق الخناق على إيران، وتأمين ضخ النفط. وإيران من جهتها تريد كسر الطوق عبر تصدير الثورة للبروز كقوة إقليمية في المنطقة. ولعل دخولها حرب الخليج الأولى ضد العراق (١٩٨٠-١٩٨٨م) حتم عليها تطوير طاقتها باسم الخطر العربي الخارجي. إلا أن الولايات المتحدة بغزوها لكل من أفغانستان واحتلالها للعراق تريد إذ ذاك الضغط على إيران عن طريق نشر قوتها العسكرية دون قبول الخيار العسكري المباشر بهدف التخلي عن برنامجها النووي مقابل تهديدها بضرب منشآتها النووية تحت رغبة إسرائيل. لكن الاستراتيجية الإيرانية ليست متعلقة فيما يخص الملف النووي بهذا أو ذاك التيار بل هي استراتيجية ثابتة تحصل على إجماع النخب في طهران. وتلح هذه النخب على ضرورة الاستقلال النووي الذي له أهداف استراتيجية أخرى، فبالإضافة إلى البعد العسكري تسعى إيران لامتلاك طاقة بديلة للبترول الذي تصدره، إذ أن إيران تعاني فعلاً من نقص في البنزين، وهي تستورد ٤٠ ٪ من حاجاتها منه ومن المنتوجات المكررة، رغم أنها من بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم (٨). ومن هنا أصبح مؤكدًا لدى القادة الإيرانيين أنه بتحقيق المشروع النووي مقابل نشر التشيّع في المناطق السنّية العربية يعني ربح للوقت في انتظار حصولها على النووي العسكري.

هذا ما سيعمق بالفعل من التدخل الأجنبي مقابل المزيد من الحروب الهامشية، الأمر الذي سينعكس سلبًا على قدرات الدول العربية ذاتها والفاقدة للتكتلات والتحالفات العربية – العربية والمنعدمة بشكل واضح من أجل الحد من هذه التداعيات المتسارعة والخطيرة في آن واحد والتي لا طائل من ورائها في خدمة منطقة الشرق الأوسط . كما إن هناك في المقابل ذلك الثالوث الإقليمي المنافس والخطير في التأثير على الخارطة الشرق أوسطية والمتمثل في كل من إسرائيل وإيران وتركيا. تسابق هذه الدول ربما للتقرب من إدارة واشنطن بهدف إحكام قبضتهم على المنطقة في ظل غياب ما يؤهلها من القوة العسكرية والاقتصاد المنتج والنظم الدفاعية المشتركة.

تداخل المصالح سبب افتقاد منسوب الأمن بالمنطقة العربية وتباعد الرؤى وتقاطع الأهداف الاستراتيجية

الخاتمة:

لا يمكننا الحديث عن الأمن الإقليمي العربي إلا بربطه بدول الجوار نتيجة لما يحمله من تهديدات وتحديات مباشرة أو غير مباشرة بحيث أن اختراقها للأمن الإقليمي العربي هو تطور قواعدها العسكرية والاقتصادية والعلمية بالدرجة الأولى كونه يشكل تحولاً ذا أهمية قصوى لابد من التأكيد عليه في هذا المقام . علمًا أن البيئة الجوارية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج لم تتوافق بعد على هذا المنحى بما يذهب عنها هذا الضعف المستشري في كامل قواها حتى تبرز على شكل قوة إقليمية لها ما يحد عنها مثل هذه التدخلات الأجنبية السافرة في شؤونها الداخلية ما دامت غير مهيأة لاستقطاب شروط القوة ولوازمها بداخل كل دولة وبإيعاز من قبل كل مجتمع وقواه الحية لضمان سلامة التراب الوطني بما يحقق لديها التنمية الشاملة المطلوبة عن طريق التكامل الإقليمي والتعاون الدولي.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 3

أمريكا في عهد أوباما وحلفاؤها الغربيون لهم مصلحة في التعاون مع إيران

الأمن الإقليمي في الخليج: منظور أمريكا وحلفائها لإيران أكثر تصالحية

يُعتبر التدخل الاستراتيجي الخارجي في منطقة الخليج حقيقة قديمة ومستمرة. وكان يأتي في شكل سيطرة خارجية على بعض مناطق الخليج على الأقل، وذلك قبل عام ١٩٧١م. غير أنه منذ ذلك الحين، انخرطت القوى الخارجية في أشكال متنوعة من التدخل. ويعتبر توريد الأسلحة والدعم الدبلوماسي للحلفاء المختارين من القوى المعنية جزءًا من هذا التدخل. وتأتي الأبعاد الأخرى للتدخل استنادًا للقوة والفترة الزمنية، في صورة إنشاء وصيانة القواعد العسكرية أو البحرية وفرض العقوبات وغيرها من الأساليب غير العسكرية ضد الدولة والتي تعتبر دعمًا لدول معينة، فيما تراه دول أخرى أنه تهديد لأمنها، كما تعتبر إيران التقارب الخليجي - الغربي ليس في صالحها، وفي بعض الأحيان الاستخدام المباشر للقوة العسكرية.

د.تيم نيبلوك

في حين أن دور القوى الخارجية قد يكون مفيدًا للمصالح قصيرة المدى لبعض الدول في الخليج، إلا أنه كان أيضًا جزءًا لا يتجزأ من الانقسامات والانشقاقات والنزاع في المنطقة، كما يحدث في دعم بعض القوى الإقليمية والدولية لدعم دولة قطر في نزاعها مع بقية دول مجلس التعاون، أو في دعم إيران، ومن ثم يكون من الإنصاف التكهن بما إذا كان الخليج قد يكون أكثر استقرارًا وسلامًا إذا ابتعدت القوى الخارجية، متى شعرت الدول الخليجية بأنها بحاجة إلى التفاوض بشأن التحديات الأمنية الخاصة مع بعضها البعض مباشرة. إن دعم دول خارجية لدول معادية لدول مجلس التعاون يعمق الانقسامات بين هذه الدول كما هو الحال في دعم قوى دولية لإيران، كما أن ذلك يجعل مصالح القوى الخارجية متأصلة في ديناميكية العلاقات الإقليمية. ومن الناحية العملية، فإن الأهمية الاستراتيجية للخليج، المنبثقة عن اعتماد الاقتصادات الغربية الصناعية على نفط الخليج، كفلت استمرارية التدخل الخارجي، وكذلك فعلت المنافسات الإقليمية بين دول الخليج نفسها.

وعلى مدار العقود الماضية، قدمت دولة خليجية أو أخرى مقترحات لترتيبات أمنية على نطاق المنطقة تستند إلى دول الخليج نفسها. ومع ذلك، لم يكن هناك أي احتمال جدي بأن مثل تلك المقترحات سوف تؤمن الدعم على نطاق المنطقة، ناهيك عن تطبيقها. وقد تعمقت المنافسات الإقليمية، وكثيرًا ما كان للقوى الخارجية اهتمام أكبر باستغلال تقسيم المنطقة بدلًا من تيسير المصالحة والتسوية.

ومع ذلك، في الظروف الراهنة، هناك ما يدعو إلى النظر مرة أخرى في جدوى ترتيب أمني على نطاق المنطقة واحتمالاته. وهناك اثنين من العوامل الرئيسية التي غيرت الديناميكية السابقة. يتمثل العامل الأول في أن القوى الخارجية الرئيسية تبدو أقل اهتمامًا من ذي قبل باستغلال الأوضاع في منطقة الخليج أي فتر اهتمامها بالمنطقة، بينما تهتم أكثر بتعزيز التوفيق وحل النزاعات. في أعقاب تبني خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة (٥+١) والاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠١٥م، كانت للولايات المتحدة الأمريكية (على الأقل خلال فترة تولي أوباما الرئاسة) وحلفائها الغربيين مصلحة واضحة في سريان الاتفاقية. ويتطلب ذلك التعاون مع الحكومة الإيرانية، على الأقل إلى الحد الذي يضمن احترام الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والوفاء بها. ولا يزال الالتزام باستقرار أنظمة ودول مجلس التعاون الخليجي في غاية الأهمية، ولكن ترى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، إلى حد ما، أن أمن دول مجلس التعاون الخليجي مدعوم بظهور إيران أكثر تصالحية. كما تشكل العراق جزءًا من هذا السيناريو المتطور. ويتعين دعم الدولة العراقية في نضالها ضد القوات المتمردة الراديكالية. لذلك، لم يكن من

الممكن الحصول على أي شيء وهناك الكثير من الأمور الضائعة، بسبب تبني سياسة تسعى إلى تعميق الانقسامات وتعزيز التوتر.

وعلى الرغم من أنه لم يكن للقوى الكبرى الأخرى مصلحة في دعم دولة خليجية ضد دولة أخرى. كان للدول الآسيوية الكبرى، وخاصة الصين والهند التزامات طويلة الأمد للحفاظ على العلاقات الودية مع جميع دول الخليج، مع الحفاظ على التشابكات الأمنية التي من شأنها توريطهم في صراعات إقليمية.

إن وصول إدارة ترامب إلى السلطة في يناير ٢٠١٧م، يثير بطبيعة الحال تساؤلات عما إذا كانت المنظورات المذكورة أعلاه لا تزال قائمة. هناك دلائل تشير إلى أن الإدارة الأمريكية ربما تكون أكثر ميلًا لاستخدام القوة العسكرية في المنطقة، وأنها أقل ميلًا إلى التوافق مع إيران. ويبدو أن تعزيز التعاون مع المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، قد بدأ في الظهور. ومع ذلك، وفي وقت كتابة هذا التقرير من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان هذا بالفعل تراجعًا عن الاتجاهات السابقة، وإذا كان الأمر كذلك، فكم من الوقت قد يدوم؟ فقد اتسمت سياسات إدارة ترامب، حتى الآن، بعدم القدرة على التنبؤ بشكل كبير. ولا يمكن التحدث بثقة بشأن السمات طويلة الأجل لسياسة الإدارة تجاه الخليج، أو حتى المدة التي قد يستغرقها دونالد ترامب في المنصب ليتمكن من تحديد السياسة. وعليه، فلا يزال من الجدير بالاهتمام، وضع توقعات تستند إلى احتمال استمرار ميل القوى الخارجية إلى التركيز على التوفيق الإقليمي بدلًا من استغلال التقسيم.

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فإنه ينبع من الصراعات الجارية في عموم منطقة الشرق الأوسط. وتشكل النزاعات المستمرة تهديدًا لجميع الدول، وتعتبر بعض الحركات المنخرطة في النزاعات ("داعش" على وجه الخصوص) أكثر مجابهة نحو المملكة العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال بالنسبة لإيران. ويمكن الافتراض بأن إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من شأنهما السعي للحصول على شكل من أشكال المصالحة، حيث يمكن لكل منهما أن يركز طاقته على هزيمة داعش والسعي لإيجاد حل للصراع الدائر في سوريا.

من الناحية العملية، لم يؤد أي من العوامل المذكورة أعلاه، حتى الآن، إلى توجيه التعاون الأمني الإقليمي، بل ما كان جليًا هو التعاظم المضطرد للعداء عبر الخليج. وبينما في الماضي، كانت القوى الخارجية في الغالب تسعى إلى حشد دول الخليج في تحالفات ضد الدول المعتدية في المنطقة، أضحت العملية المعاكسة الآن واضحة: تسعى دول الخليج نفسها إلى جذب القوى الخارجية إلى تحالفات استراتيجية ضد دولة خليجية شقيقة. كما تفعل قطر بعد ظهور أزمتها مع دول الخليج. وقد لا يكون الوقت الحالي مناسبًا للسعي إلى وضع هذه المخططات قيد التنفيذ، ولكن على المدى الطويل، تتطلب مصالح المنطقة إطارًا يُمَكِن جميع دول الخليج من الحصول على الأمن من خلال التعاون.

* أستاذ سياسات الشرق الأوسط - جامعة أكستر - المملكة المتحدة

من الأيديولوجية إلى البرجماتية ومن توازن السلطة إلى التوازن الاستراتيجي

الصين ودبلوماسية "تاي تشي": علاقات مع جميع الأطراف والتعددية لحل الصراعات

بالرغم من أن الصين لديها تاريخ طويل من العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك اليمن وإيران والعراق، إلا أن دورها في الشؤون الأمنية الخليجية حديث العهد نسبيًا إذا قورن بدور أمريكا وفرنسا والمملكة المتحدة ومصر. لقد تطورت دبلوماسية الصين تجاه المنطقة خلال العقود الستة الماضية، من دبلوماسية تحكمها الأيديولوجية إلى نموذج قائم على البرجماتية، ومن منطق "توازن السلطة" إلى منطق "التوازن الاستراتيجي". وطوال نصف القرن الماضي، كانت دول الخليج منشغلة بمنطق توازن السلطة بدلاً من الأمن المشترك. ما جعل من الصعب توقع إجراء ترتيب أمني مشترك تستفيد منه جميع الأطراف، مما يستحضر مفهوم التعادل الصفري. وفي ضوء ذلك، وإلى جانب رغبة الصين في عدم الانجراف إلى صراعات إقليمية، ليس غريبًا أن يعتمد الموقف الصيني تجاه الخليج على المقايضة بين الفائدة الاقتصادية والالتزام الأخلاقي. إذ تهدف الصين إلى حماية مصالحها التجارية المتزايدة في الخليج والمحافظة على مكانتها كقوة عظيمة في العالم، وفي الوقت نفسه تجنب التورط في الجغرافيا السياسية، مما يجعل السعي لمبادرة محددة للأمن المشترك في الخليج صعبًا للغاية. ويتناول هذا الفصل خمس حالات من الصراع الخليجي ورد فعل الصين تجاه كل منها، وهي: الحرب بين إيران والعراق ١٩٨٠-١٩٨٨م، والأزمة الخليجية في ١٩٩٠-١٩٩١م، وحرب العراق عام ٢٠٠٣م، والقضية النووية الإيرانية ٢٠٠٦-٢٠١٥م، والخلاف بين إيران والسعودية منذ ٢٠١٥م. وقد دعت بكين باستمرار للسلام والحوار في الخليج، ولكنها أيضًا ترى أن إقامة هيكل أمني مشترك في الخليج -وإن كان حاسمًا- سيكون من الصعب تحقيقه على المدى القصير.

د. دوجانج صن

دبلوماسية "تاي تشي" Taiqi Diplomacy: مشاركة الصين في حل الصراع الدولي

أثناء فترة الحرب الباردة، كان ينظر الساسة الصينيون للخليج على أنه جزء حاسم بالغ الأهمية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي هي نفسها جزء مما يسمى بـ "زونغ جين ديداي Zhongjian Didai" أي "الأرضية الوسطى" بين الفريق الرأسمالي والفريق الشيوعي. وعلى هذه الأرضية الوسطى، تنافست الصين مع الولايات المتحدة، والتي كانت تُعتبر الإمبريالية المهيمنة، ولاحقًا مع الاتحاد السوفييتي، والذي كان يعرف بأنه إمبراطورية اشتراكية رجعية، وذلك منذ الستينيات وما بعدها. أما الشرق الأوسط، فقد أصبح تدريجيًا ساحة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبالتالي أصبح الأمن المشترك في المنطقة غير وارد على الإطلاق. ولقد انحازت الصين للقضية الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وقدمت المساعدة الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي، لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما قدمت الدعم لبعض البلدان والحركات العربية الأخرى. ومن خلال تحمل عبء المعونة الاقتصادية الكبير، سعى الزعيم الصيني ماو تسي تونج لفك حصار الكتلتين الغربية والسوفيتية في الستينيات. ومنذ نهاية الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦م)، وتحديدًا منذ تطبيق الإصلاحات وسياسة الانفتاح في أواخر السبعينيات، سعت دبلوماسية الصين تجاه الخليج إلى سياسات "متحررة من الأيديولوجيات، وبلا إساءة لأي طرف". ولم تقترح بكين سياسة تحالف أو خيار للأمن المشترك. ويَعتبِر الحزب الشيوعي الصيني العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخليج عنصرًا مهمًا في محاربة الفقر في الصين، والأهم من ذلك، في إضفاء الشرعية على حكمه هناك. وبعد عملية إعادة هيكلة اقتصادية استمرت لثلاثة عقود، أقامت الصين وجودًا

اقتصاديًا بارزًا في الخليج في نطاق واسع من المجالات، بدايةً من البنية التحتية إلى الطاقة والمشاريع الاستثمارية. ومع تزايد عدد المصالح التجارية الملموسة، بات تصور الصين لدورها في أمن الخليج واضحًا، حيث تتسم سياسات الصين في الخليج بالحرص وتجنب المخاطر، وتوطيد الروابط بين السنة والشيعة، وبين الجمهوريات والملكات، وبين إيران والبلدان العربية، مع تجنب الانخراط في الشؤون الداخلية للدول الإقليمية، وتلبية توقعات واختيارات النخب الحاكمة. لقد استلهمت عملية صنع القرار بشأن سياسة الصين غير المتحيزة وتأثرت بقدرٍ كبيرٍ بالفلسفة الدبلوماسية التي تمتد جذورها في فكر الطاوية والكونفوشيوسية "Taoism and Confucianism"، مما يجعلها ذات طابع سلبي إلى حدٍ كبيرٍ تجاه مبادرة الأمن المشترك في الخليج. إن من أهم المفاهيم في الفكر الصيني التقليدي مفهوم "تاي تشي" (太极Taiqi) أو "المطلق الأسمى"، وهو جوهر الطاوية، وقد كان لذلك المفهوم أثرًا كبيرًا في الكيمياء الصينية، والتنجيم الصيني، والبوذية، والكونفوشيوسية، والفنون القتالية الصينية (مثل تشي كونج)، والطب الصيني التقليدي، وغيرها. ويهدف مفهوم "تاي تشي" الكوني الصيني إلى التحقيق في كنه الكون ومعرفة أصوله. فوفقًا لتلك الفلسفة، مر الكون بفترتين من "وو تسي" (اللانهاية)، أي فترة ما قبل التاريخ المظلمة التي تلت (حسب التفسير العلمي الحديث للكون) الانفجار الكبير، و"تاي تشي"، أي الفترة التاريخية المبكرة التي مر الكون خلالها بانقسام الين (الأسود) واليانج (الأبيض)، واللذان يمثلان الأساس الذي تنشأ منه جميع الكائنات والأشياء التي تشكِّل الكون. ومن ثمَّ، يعد "تاي تشي" أعلى مصدر يمكن تخيله ينبثق منه الواقع، وهو يمثل توازنًا طبيعيًا ومنسجمًا بين الين واليانج. ووفقًا لفكر "تاي تشي"، تمثل الأرض الين والسماء اليانج، والأنثى هي الين والذكر هو اليانج، الليل هو الين والنهار هو اليانج، الشر هو الين والعدالة هي اليانج، وهكذا. بمعنى أن "الين" و"اليانج" أصل الكون في فكر "تاي تشي"؛ لأن لديهما القدرة على التضاعف بمعدل سريع، وفي النهاية تكوين جميع الأشياء والكائنات في الكون. ويعتمد فكر "تاي تشي" على افتراضات مختلفة: **أولاً**، أن خط الانقسام بين الين واليانج عبارة عن منحنى، أي أن كليهما يكمل بعضهما البعض ويتناقضان مع بعضهما البعض. **ثانيًا**، أن كل ما في الكون يحكمه قانون معين، وقدرة البشر على تغيير ذلك أضعف ما تكون، ولذلك من الأفضل اتباع القوانين بدلاً من التصرف باندفاعية (لأن الامتناع عن الفعل أفضل من الفعل نفسه، وذلك "للرجوع" إلى الحالة الطبيعية المنسجمة مع الـ"تاو"). **ثالثًا**، يشكل شقيّ الين واليانج دائرة، ولذلك ينبغي أن ينظر الإنسان للأشياء بصورتها الكاملة، واتخاذ أفعال متكاملة. **رابعًا**، التوازن بين الين واليانج هام لتحقيق الانسجام، فانعدام الانسجام قد يسبب صراعًا وفوضى. خامسًا وأخيرًا، الين واليانج ليسا ساكنين ولكنهما متحركين، وقوة كل منهما خفية وليست ظاهرة. وفي ضوء ذلك، تتغلغل جذور عملية صنع القرار الصينية المعاصرة بشأن السياسة الخارجية في فكر "تاي تشي" الطاوي، مما يؤدي إلى إنتاج أسلوب فريد للسياسة الخارجية: دبلوماسية "تاي تشي".

وفيما يلي فرضيات دبلوماسية "تاي تشي": **أولاً**، تؤكد دبلوماسية "تاي تشي" على أهمية استخدام القوة الدبلوماسية بدلاً من القوة العسكرية القائمة على الضغط والإكراه، **ثانيًا**، تركز الدبلوماسية على درجة عالية من الصبر بدلاً من الفعل المتعجل السطحي كحل للأزمة، **ثالثًا**، في سبيل تجنب المخاطر الممكنة، تتخذ تلك الدبلوماسية موقفًا متوازنًا ومحايدًا تجاه كل من الحكومات القائمة وقوى المعارضة كبديل للدعم المتحيز لأي من الأطراف، **رابعًا**، تركز الدبلوماسية على تعددية الأطراف بدلاً من اتخاذ الإجراءات من طرف واحد. وعلى هذا الأساس، تبنَّت الصين موقفًا غير حاسم، وربما سلبيًا، فيما يتعلق بمبادرات أمن الخليج.

رد فعل الصين تجاه حرب العراق (٢٠٠٣)

أدت الصين دورًا مهمًا عشية حرب العراق سنة ٢٠٠٣م، والتي يمكن من خلالها رؤية الكتلة الموالية للحرب التي تقودها واشنطن مقابل الكتلة المعارضة للحرب التي تقودها فرنسا على أنهما يحققان توازنًا مثل الين واليانج. وقد ترددت الصين في الانضمام لأي من الكتلتين. فمن جانب، كانت الصين معارضة للتوجه الأمريكي أحادي الطرف والحرب الاستباقية والهيمنة الأمريكية، أما من الجانب الآخر، لم تكن الصين على استعداد لترسيخ قوة معادية للولايات المتحدة، مؤكدةً أن الخلافات بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ينبغي حلها بوسائل سلمية وديموقراطية ودبلوماسية. وفي ضوء مفهوم "الأرضية الوسطى"، لم تنضم الصين للكتل الموالية للحرب بقيادة أمريكا وبريطانيا، ولا للكتلة المناهضة للحرب المتمثلة في فرنسا وألمانيا وروسيا. كما رفضت الصين المشاركة في القمة الفرنسية الألمانية الروسية المناهضة للحرب في ١٠ فبراير ٢٠٠٣م، في باريس. وفي ٤ مارس ٢٠٠٣م، ناشد وزير الخارجية الصيني، تانج جيا شوان، أعضاء مجلس الأمن المحافظة على التضامن والتعاون، ودعا المجتمع الدولي إلى التحلي بالصبر والحكمة في تنفيذ القرار رقم ١٤٤١ بشأن الأزمة العراقية، بدلاً من شن حرب ضد نظام صدام.

لا تمتلك الصين استراتيجية واضحة وجوهر تعاونها مع دول الخليج يتمثل في المحافظة على المرونة الاستراتيجية

في بداية حرب العراق، أصدرت الحكومة الصينية إعلانًا في صحيفة الشعب اليومية "People's Daily" يؤكد أن الصين كانت لديها مخاوف شديدة تجاه الإجراءات العسكرية الأمريكية ومن الدول الأخرى تجاه العراق، مصرحةً أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٤١ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٢م، ينبغي أن يكون أساس الحل السياسي. وقد دعت الصين جميع الدول المعنية لوقف أعمالها العسكرية والعودة إلى المسار الصحيح نحو التسوية السياسية لقضية العراق."

رد فعل الصين على القضية النووية الإيرانية (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

يمكن وصف القضية النووية الإيرانية بأنها مأزق دبلوماسي طويل المدى، حيث يمكن اعتبار الطرفين المتصارعين بأنهما الين (أمريكا) واليانج (إيران). ولم تؤيد الصين في البداية اقتراح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة القضية إلى مجلس الأمن لمناقشتها والتعامل معها، ولكنها وافقت على ذلك في النهاية لأن جميع القوى الرئيسية كانت قد وافقت على الاقتراح. وتمسكت بكين بأربعة مبادئ عند السعي للوصول إلى حل للأزمة: **أولاً**، أن إيران لديها الحق المشروع لاستخدام الطاقة النووية وإجراء البحوث في هذا المجال من أجل أغراض سلمية؛ **ثانيًا**، أي سعي إيراني للحصول على أسلحة نووية مرفوض لأنه ينتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد يحفز سباقًا لامتلاك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ **ثالثًا**، ينبغي تسوية القضية النووية الإيرانية بوسائل سلمية ودبلوماسية؛ **رابعًا وأخيرًا**، ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورًا محوريًا في حل هذا الصراع. وقد أصدر مجلس الأمن من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠م، أربعة قرارات تفرض عقوبات على إيران. وفي كل مرة، استُبعدت من القرارات أي مادة مقترحة تتعارض مع مبادئ الصين أو مع مصالحها الاقتصادية الحيوية. وبمعنى آخر، انحازت الصين للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية بعد مراعاة مبادئها ومصالحها المعلنة. وفي أبريل ٢٠٠٨م، اجتمع كبار المسؤولين من المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية من الولايات المتحدة وروسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي في شنغهاي لمناقشة القضية النووية الإيرانية. وتوصل المسؤولون إلى توافق في الآراء على الإطار الممكن لحل ممكن شامل وملائم وطويل المدى للقضية، بما في ذلك الطلب من إيران تعليق نشاطها في التخصيب النووي مؤقتًا. وفي ٣١ مارس ٢٠١٥م، طرح وزير الخارجية الصيني، وانج يي، أربعة مبادئ للعمل على القضية النووية الإيرانية، وهي: السعي للتسوية السياسية، والتمسك بإجراءات متوازية تتخذها كل دولة، وتبني إجراءات إضافية بناءً على تجاوب الأطراف، والسعي لحل شامل. وقد توصل الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن إلى جانب ألمانيا، في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، إلى اتفاق تاريخي مع إيران. وقال وزير الخارجية الصيني، وانج يي، إن الصين لم تكن من ضمن الأطراف المتصارعة في القضية، ولذلك فيمكنها أن تسهل إجراء وساطة دولية عادلة وغير متحيزة. وقد أدت الصين في الحقيقة دورًا فريدًا وبنّاءً في دعم إتمام الصفقة النووية الناجحة التي نتجت، وهو ما أقرت به جميع الأطراف. غير أن الصين لم تستغل تلك الفرصة لطرح اقتراح للأمن المشترك في الخليج.

رد فعل الصين على الخلاف الإيراني - السعودي (منذ ٢٠١٥ حتى الآن)

مع تزايد التطور الاقتصادي في الصين، أصبح اعتماد بكين على الأسواق الأجنبية لمواد الخام والوقود والموارد في ازدياد، وتحديدًا فيما يتعلق بمنطقة الخليج، وذلك منذ تولي شي جين بينج الرئاسة في ٢٠١٣م. وقد حوَّلت الصين أولويتها الدبلوماسية، في ظل مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" (أي "حزام طريق الحرير الاقتصادي" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" اللذين طرحهما الرئيس شي في ٢٠١٣م) بعيدًا عن الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وكندا، إلى الدول النامية، فجعلت الخليج إحدى أولوياتها. ويمكن أن تُعتبر مبادرة الصين "حزام واحد، طريق واحد" منهج بكين للتقارب والتعاون الأوروبي الآسيوي (أو ما يُطلق عليه Eurasian continentalism) من أجل الحقبة الجديدة. وتنطبق الصورة المجازية للين واليانج على إيران والسعودية اللتين تمثلان كيانين عملاقين على جانبّي الخليج، يحافظان على توازن طبيعي للقوة بين العرب والفرس، وبين المسلمين السنة والشيعة، وبين القوى المؤيدة للولايات المتحدة والمناهضة لها. إن الخلاف بين إيران والسعودية يرجع إلى أسباب كثيرة وعميقة. وفي ٣ يناير ٢٠١٦، قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وبعدها بفترة وجيزة، سارت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان وجيبوتي والصومال على خطى السعودية، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران. رأت الصين الخلاف على أنه الامتداد

الطبيعي لخلافات الرياض وطهران في لبنان والعراق وسوريا واليمن. إذ كان الرئيس الصيني، شي جين بينج، يخطط لزيارة السعودية ومصر وإيران في أواخر يناير ٢٠١٦، وكان نائب وزير الخارجية الصيني قد قام بزيارة مبكرة لتلك الدول الثلاث في ٦-٨ يناير وذلك تحضيرًا لزيارة الرئيس شي. وقد دعا الرياض وطهران إلى التحلي بضبط النفس وتخفيف التوترات الإقليمية. ولكن محاولة بكين لصنع السلام في هذه القضية لم يكن لها دورًا جوهريًا أو ملحوظًا، فوثيقة الصين للسياسة العربية لا تشير إلى إيران أو إلى حل الصراع، وناقش شي فقط العلاقات الثنائية مع قادة السعودية ومصر وإيران على حدة، أثناء زياراته الرسمية لتلك الدول الثلاث. وقد كان التركيز على تنفيذ الصين لمبادرتها "حزام واحد، طريق واحد"، بدون طرح أي خارطة طريق فعلية لتصالح الرياض وطهران. كما تم تجاهل مسألة خطط الأمن الخليجي المشترك، وقد كانت سياسة الصين المتوازنة تجاه الخليج واضحة في المحادثات، حيث حاولت الصين تعزيز علاقاتها الثنائية مع مصر والسعودية وإيران على نحوٍ متوازنٍ، مع رفع مستوى علاقات الدول الثلاث إلى "شراكة استراتيجية شاملة".

الخلاصة

اتسمت منطقة الخليج في العقود الأربعة الماضية بتكتلات دفاعية مشتركة بدلاً من تحقيق الأمن المشترك. وفي مواجهة تلك المنافسة الجغرافية السياسية ذات المحصلة الصفرية، لا تمتلك الصين استراتيجية واضحة. إن جوهر التعاون الاستراتيجي الصيني مع دول الخليج يتمثل في المحافظة على المرونة الاستراتيجية، حيث تُجرَى تعديلات في السياسة الاستراتيجية، استجابةً لفرص جديدة، على أساس كل حالة على حدة، وفقًا لوجهة نظر صناع القرار تجاه أوجه المفاضلة. ومنذ انتخاب القيادة الصينية الجديدة في ٢٠١٢م، أصبح الشرق الأوسط يُنظر إليه على أنه عنصر مهم في مبادرة الصين "حزام واحد، طريق واحد"، إذ يُرى أن دول مجلس التعاون الخليجي الست بجانب إيران والعراق تؤدي دورًا جوهريًا في تعزيز أمن الطاقة الصينية وتوسيع الأسواق الأجنبية ودفع قوتها الناعمة نحو الأمام في العقد القادم. وقد ركزت بكين على سياستها الخارجية القائمة على الممنوعات الأربعة: عدم الانحياز، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم إلحاق شروط سياسية عند عرض المساعدة، وعدم وجود نطاقات نفوذ في الخارج. وقد حظيت تلك السياسة بترحيب من دول الخليج. وقد فضلت الصين مبادرة الأمن الخليجي المشترك، وذلك في سبيل حماية مصالحها ذات الطابع العملي، والتي وإن كانت هشة إلا أنها آخذة في التوسع والتزايد وتنامي الأهمية، ولكنها ما زالت غير واثقة من جوهر ذلك الأمن المشترك في الخليج. أما بالنسبة للمسار نحو الأمن المشترك، ترى بكين أن القوى الخارجية ينبغي ألا تسعى لسياسات تحالفية، وأن صراعات الخليج ينبغي أن تُحل على يد دول الخليج نفسها، عن طريق وسائل سلمية ومفاوضات. ويعتمد دور الصين في شؤون الأمن الخليجي على مبادئ الصين المتمثلة في "الحفاظ على العلاقات الجيدة مع جميع الأطراف، وتحقيق تعددية الأطراف في حل صراعات الخليج". ويرى المسؤولون الصينيون أن هذا المنهج سيهيّئ الظروف لتحسين خطاب الصين الدولي، بجعله أكثر إقناعًا، وعندها ستُزيد الصين من "أثرها المعنوي" ونفوذها السياسي، وستضمن استمرار "عدم وجود أعداء" بينها وبين دول الخليج والقوى الخارجية، فضلاً عن قدرتها على تحقيق مصالحها لأقصى حد، وهي الدبلوماسية على الطريقة الصينية والتي يُطلق عليها دبلوماسية "تاي تشي". إن هذه الدبلوماسية تتخذ طابعًا سلبيًا يتسم بتجنب المخاطر، مما يجعل من الصعب على بكين الطرح الفعلي لـ "مبادرة الأمن الخليجي المشترك". وتهدف الشراكات الاستراتيجية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وبين الصين وإيران، إلى تشكيل بيئة مناسبة للتعاون الاقتصادي والسياسي الثنائي فقط، وليس السعي إلى حل الصراع. وفيما يتعلق بتنفيذ التعاون الاستراتيجي مع دول الخليج، لا تتقيد الصين باستخدام القنوات الثنائية مع الدول الإقليمية المحورية، ولكنها أيضًا تتجه الى الساحات متعددة الأطراف. ومن تلك القنوات ذات الصلة: منتدى التعاون الصيني العربي، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، والبنك الأسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، وصندوق طريق الحرير، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومنظمة التعاون الإسلامي، إلا أن تلك القنوات ليست لأغراض الأمن المشترك. ويختلف ذلك النموذج تنموي التوجه إلى حدٍ كبير عن النموذج الغربي أمني التوجه. وقد نجحت دبلوماسية "تاي تشي" الصينية في الخليج، أي السعي نحو التعاون الاقتصادي مع نبذ الصراع الأمني الإقليمي، بوجه عام، وأصبحت الصين بالفعل قادرة على الانسجام مع جميع الأطراف. بيّد أن بكين قد تواجه صعوبة كبيرة في استمرارها على "عدم وجود أعداء" والمحافظة على "مستوى منخفض من المخاطر" مع جميع الأطراف، فسياستها المبهمة وغير الحاسمة بشأن الخليج يمكن بالكاد أن تلبي احتياجات التفاعل والانخراط في عوامل جغرافية اقتصادية وجغرافية سياسية. كما سيواجه ذلك التوجه غير المتحيز المزيد من العقبات على أرض الواقع، وسيكون من الصعب الحفاظ عليه على المدى البعيد.

* بروفيسور بمعهد دراسات الشرق الأوسط ـ شنغهاي ـ جامعة الدراسات الدولية ـ الصين

ليبيا شوكة في ظهر الأمن العربي وفيها ٢٢مليون قطعة سلاح

الفضاء المغاربي يشهد تجزئة التعامل مع التهديدات ومخترق أوروبيًا عبر الحوار المتوسطي

يطرح مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي إشكاليات متعددة، تنطلق من تحديده كمفهوم اهتمت به الدراسات الأمنية التي رأت فيه امتدادًا للحدود الأمنية للدولة التي تتعدى الحدود الجغرافية فيما يسمى بشكل أوسع بمفهوم الأمن المركب، والواقع أن الفضاء المغاربي بتعقيداته وتشابكاته المختلفة، يطرح أكثر من تساؤل في هذا السياق، إذ وبعد مرور الوقت لم تستطع الدول المغاربية بناء أمن إقليمي يرقى إلى تطلعات المستقبل المشترك، بين هذه الدول والمحدد تاريخيًا وجغرافيًا وحضاريًا، فلا تزال مستويات التنسيق الأمني بين الدول لمكافحة التهديدات الأمنية ضعيفة ودون المستوى المطلوب، كما أن اختلاف السياسات الخارجية للدول المختلفة، حال دون بناء مقاربة أمنية مشتركة تحد من كل أشكال المخاطر البنيوية التي، تهدد أمن الفضاء المغاربي وربما بل وأكيد يتعداه إلى فضائه العربي الذي يتقاسم معه أيضًا ذات التاريخ وذات الجغرافيا وذات المستقبل .

د. فاتح خننو

أولاً: محددات الأمن الإقليمي المغاربي:

نظريًا وبالارتكاز إلى النظريات التي ولدت من محضن النظرية الأمنية التي اهتمت بتحديد وتوصيف كل أشكال الأمن ومستوياته وتطوره وفق مراحل تاريخية مختلفة، بداية بمفهوم الأمن القومي الذي يدافع عنه أنصار المقاربة الواقعية مرورًا بالأمن المجتمعي الذي دافع عنه أنصار مدرسة كوبنهاغن وصولاً إلى الأمن الإنساني الذي كان محور نقاش البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة ١٩٩٤م، والذي حاول أن يعطي منحًا جديدًا لمفهوم الأمن بجعله يتمركز حول الفرد ومتطلباته وليس التركيز فقط على أمن الدولة، ولدت نظرية الأمن الإقليمي بناءً على التراكمات السابقة نظريًا كمحاولة إلى توسيع مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الإقليمي والفرضية البسيطة التي ينطلق منها أنصار هذا المفهوم، هو أن الأمن لا يرتبط بحدود جغرافية الدولة ولكن يتعداها إلى الحدود الأمنية التي يمكن أن تنتقل وفق دوائر الأمن لأي دولة والتي تبدأ بالدائرة القريبة ثم المتوسطة ثم البعيدة، يمكن تعريف الأمن الإقليمي على أنه سياسة تنتهجها مجموعة من الدول قصد مواجهة خطر ما يحدق بمجالها الجغرافي ،بينما يرى البعض أن الأمن الإقليمي هو بناء سياسة دفاعية للدول في فضاء جغرافي موحد تسعى من خلاله تقدير مصادر التهديدات وسبل مواجهتها ،بناءً على هذا التراكم المعرفي لمفهوم الأمن الإقليمي سنحاول البحث عن محددات الأمن الإقليمي المغاربي، ومدى واقعية السياسات المنتهجة من قبل الدول على مستوى الفعل الأمني في المنطقة.

- المحدد الجغرافي:

اذ تعتبر الجغرافيا أول محدد بل وأهم محدد في تحديد شكل الأمن الإقليمي لأن الجوار الجغرافي هو من يفرض سياسة الأمن الإقليمي أو حتى سياسة الاندماج والتكامل، ويتميز الفضاء المغاربي من هذه الزاوية، بموقع جيواستراتيجي يمتد على معابر جغرافية مهمة فهو همزة وصل نحو المتوسط ومدخل نحو إفريقيا ومعبر نحو العالم العربي. وتبلغ مساحة المغرب العربي ٥٧٨٢١٤٠كلم ويشكل ٤٢٪ من مجموع مساحة العالم العربي.

- المحدد الثقافي والاجتماعي والحضاري:

يلعب المحدد التاريخي والثقافي والاجتماعي والحضاري، الخطوة الثانية بعد المحدد الجغرافي، اذ تسمح الروابط الثقافية المشتركة والروابط الاجتماعية والانتماء الحضاري والتاريخي عوامل مساعدة على تعزيز سبل توطيد العلاقات وبالتالي تعتبر هذه العوامل عناصر مهمة في بناء الأمن الإقليمي للدول.

شراكة خمسة + خمسة لجر الدول المغاربية للقيام بدور الشرطي لأوروبا وتختلف حولها الرؤى المغاربية

- **المحدد السياسي:**

يعبر المحدد السياسي عن حجم التوافق بين الدول قصد بناء سياسة دفاعية مشتركة تتبنى منهجية ونهجًا واحدًا للمواجهة على أشكال التهديدات الأمنية، بمعنى توحيد سياسة دفاعية بآليات مشتركة للدفاع عن المصالح الحيوية لمختلف الدول. وذلك عن طريق تبني حل القضايا الخلافية بين الدول بالطرق السلمية تبني سياسة الثقة عن طريق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الفضاء الجغرافي الواحد، ناهيك عن تكثيف التعاون الاقتصادي فالاقتصاد هو الرافعة الأساسية لبناء الأمن الإقليمي، واعتبار أن الأمن القومي للدول جزء لا يتجزأ من الأمن الإقليمي للدول في حد ذاتها.

بإسقاط المفهوم النظري للأمن الإقليمي ومحدداته يتبين حجم الاختلالات الموجودة في الفضاء المغاربي تحول دون بناء الأمن الإقليمي في المنطقة ويمكن تشخيص ذلك في مجموعة النقاط التالية:

النقطة الأولى: هنالك كيان مؤسساتي هو الاتحاد المغاربي، لم يتم تفعيله بالشكل المطلوب ليكون لبنة أولى في بناء الأمن الإقليمي المغاربي، وفقًا لما تتبناه النظريات بأن أشكال الأمن الإقليمي هي عملية انتشار تبدأ من بناء علاقات ثقة على أسس اقتصادية، ثم تنتشر العملية في المستوى الثاني إلى بناء علاقات سياسية من خلال توحيد رؤية السياسة الخارجية وأخيرًا توحيد الجهود الأمنية وبناء سياسة دفاعية مشتركة، أثناء إسقاط هذا الطرح على الفضاء المغاربي نجده متباين بين مختلف الدول.

النقطة الثانية: تتعلق أساسًا بمستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين مجموع الدول المغاربية في أرقى مستوياته ٣٪ فقط وهذا رقم هزيل مقارنة بالإمكانيات التي يزخر بها المغرب العربي، كما أن الاقتصاديات في الدول المغاربية، هي في مجملها اقتصاديات ريعية ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد الجزائري على حوالي ٩٥٪ من عائدات الريع البترولي، كذلك تعتمد تونس والمغرب على الريع الذي يحقق من السياحة وهذا يقلل من حركية التبادل التجاري بين هذه الدول.

النقطة الثالثة: ضعف المستوى الأمني، فالتنسيق الأمني في المنطقة ضعيف ناهيك عن وجود ليبيا في المنطقة كبؤرة توتر جعلت منها القوى الكبرى الإقليمية والدولية ساحة لتصفية الحسابات كل هذا خلق منها فجوة أمنية لها تأثيرات شديدة التعقيد على حاضر ومستقبل المنطقة، فعدا الجزائر وتونس ربما الدولتان الوحيدتان اللتان تقدمان علاقات نموذجية في مستوى التنسيق الأمني وكذلك حجم التبادل التجاري، فمثلا تم إمداد تونس من الجزائر بشحنات غاز وهنالك خط غاز سيمر بتونس متجها إلى إيطاليا سيعود بالفائدة على تونس وقد قدمت الجزائر أيضًا منحًا مالية في بداية الأزمة التونسية سنة ٢٠١١م، ووصل مستوى التنسيق أيضًا إلى توحيد التعرفة الهاتفية بين الدولتين.

النقطة الرابعة: غياب الرؤية المشتركة إذ تستهدف منطقة الفضاء المغاربي حالات من الاستقطاب من قبل قوى كبرى، تسعى إلى التموقع إما لبناء شراكات مع دول بعينها لتمرير مشاريع في المنطقة أو جعل المنطقة نقطة ارتكاز للنفوذ في مجالات قريبة منها وخاصة إفريقيا، ومنها محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، لبناء قاعدة عسكرية قوبلت بالرفض من قبل الجزائر إلا دليل على ذلك، كما أن الأزمة الليبية قد فتحت المنطقة على أنواع التهديدات الأمنية كالإرهاب الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر، غسيل الأموال ...الخ.

ثانيًا: واقع الأمن الإقليمي المغاربي:

لقد شكلت منطقة الفضاء المغاربي دومًا مجالاً حيويًا للتنافس الغربي حولها وهذا التنافس تعود أصوله في التاريخ الحديث على الأقل إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، التي شكلت نقطة البداية لتحديد مجالات النفوذ في المنطقة، وهذا ما يعكس أهميها، وقد ازداد الاهتمام بها من خلال تزايد القوى الإقليمية والدولية بها، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوربي وخاصة منه فرنسا وإيطاليا.

الملاحظ في المنطقة المغاربية يجد أن الواقع الأمني فيها يزداد سوءًا بوتيرة ملفته للانتباه وهذا جراء اقتحام المنطقة بما يسمى بإطلاق فجوة أمنية فيها، وهذه الفجوة الأمنية هي ليبيا التي أصبحت شوكة في ظهر الأمن القومي لأي دولة مغاربية بل وعربية أيضًا، نتيجة إفرازها لكل أشكال التهديد البنيوي الأمني، ففي ليبيا تغيب الدولة حاليًا والتي غيبها معمر القذافي نتيجة سياسته المبنية على عدم الاهتمام بالمؤسسات وبمنطق الدولة وباتباعه منهجية سياسية واجتماعية غير مواكبة لحجم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة ،هذه التراكمات تعززت بعد الأحداث التي حدثت في ليبيا منذ ٢٠١١م، إلى

الفضاء المغاربي همزة الوصل مع أوروبا ومدخل إفريقيا ومساحته ٥٧٨٢١٤٠ كلم ويشكل ٤٢٪ من مساحة العالم العربي

يومنا هذا من خلال غياب الدولة التام، فغياب الدولة يعني غياب حماية الحدود، التي ينتشر من خلالها السلاح بصورة رهيبة قدرتها الأمم المتحدة بحوالي ٢٢مليون قطعة سلاح، في بيئة تعرف سيطرة القبيلة والقبيلة هي وحدة التحليل في الشأن الليبي، وولاء القبيلة هو ليس للدولة وهذه الأخيرة هي أقوى من الدولة ومن الجيش بحكم منطق التراكم الانثربولوجي والتاريخي القبلي في ليبيا، ففي ظل الفوضى الأمنية تعيش ليبيا أيضًا فوضى سياسية من خلال تعدد مراكز القوة داخل البيئة السياسية الليبية ،تتعقد المسألة بالنظر إلى عدم التوازن بين البرلمان والحكومة والجيش وتعدد المليشيات التابعة لقوى إقليمية ودولية باتت ليبيا مرتعًا لها لما تزخر به من ثروات نفطية ومائية أيضًا وهذه الثروات تتميز بقربها الأحفوري فهي كعكة استراتيجية بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى.

لقد أنتجت التحولات السياسية والاجتماعية التي حدثت بالمنطقة من سنة ٢٠١١م، إلى يومنا هذا، تعقيدات على مستوى البنية الأمنية في المنطقة، اذ أصبحت تونس منتجة للإرهاب من خلال انتقال مقاتلين حدد عددهم بحسب تقديرات الخبراء في المجال الأمني بحوالي ٥٠٠٠ مقاتل كانوا في سوريا والآن تشهد تونس عودة هؤلاء المقاتلين مما سيطرح إشكالية كيفية التعامل معهم في ظل الاضطراب الذي تعيشه تونس على ضوء تراكمات التحول السياسي والاجتماعي الذي يجري في تونس ،كما تشير ذات التقديرات إلى وجود أكثر من ١٤٠٠ مقاتل من أصل مغربي و١٢٠من أصل جزائري والأغلبية منهم هم من الذين يعيشون في أوروبا.

أفرزت أيضًا سنة ٢٠١١م، وبموجب التحول الذي حدث في ليبيا وانفتاحها على صراع قبلي بروز ليبيا كدولة حاضنة للإرهاب حيث أصبحت ليبيا هي معبر الإرهاب الذي يتنقل من إفريقيا أو أوروبا أو حتى تركيا ففي مركز اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا هنالك ٢٠٠٠٠ مهاجر ولاجئ تحتجزهم بعض أجهزة الأمن الليبية، وهذا العدد الرسمي المقدم وربما التقديرات تتجاوز ذلك بكثير.

في ظل هذا الفراغ الأمني جعل من ليبيا شوكة في ظهر الأمن القومي العربي، إذ منها تنتقل جماعات إرهابية عبر منطقة السلوم المصرية إلى شبه جزيرة سيناء و انعكاساتها ستكون وخيمة، على مستوى الأمن القومي العربي فالإرهاب بات التهديد البنيوي الأول الذي يحظى باهتمام جدول الأعمال الدولي وهو بحاجة إلى تعزيز دولي لمواجهته ليس فقط من خلال التنديد به ولكن أيضًا من خلال منهجية عمل واضحة تقوم على أساس تجفيف منابعه.

تشهد أيضًا منطقة الفضاء المغاربي تجزئة لآليات التعامل مع التهديد الأمني ففي ظل غياب رؤية مغاربية موحدة فيما بينها، عدا التنسيق الأمني الثنائي، نجد القوى الغربية تخترق المنطقة من خلال استراتيجيات تتبنى تعزيز الحوار المتوسطي في إطار شراكة خمسة +خمسة أو مجموعة الخمسة التي تضطلع فيها فرنسا وتشارك معها دول من المغرب العربي والساحل، وهي كلها محاولات لجر دول من المنطقة لأن تكون لها وظيفة امنية أو ما يطلق عليه بدركي المنطقة وهذا ما رفضته الجزائر وانخرطت به دولة مثل المغرب ،وهذا مؤشر هام على اختلاف الرؤى تجاه تحديد السياسة الأمنية في المنطقة.

كما شكلت أيضًا القمة الأوروبية ـ العربية واحدة من الآليات التي تسعى من خلالها أوروبا إلى إعادة التموقع في المنطقة العربية بشقيها المغربي والمشرقي، من خلال سياسة ملء الفراغ وقد شكلت هذه القمة أيضًا رافدًا من روافد التواجد الأوروبي بغرض إيجاد حل لحجم الهجرة غير الشرعية التي باتت تهدد أوروبا جراء الفجوة الأمنية في ليبيا وتدفق عدد من المهاجرين إلى الدول الأوروبية فهذه القمة أيضًا تشكل محاولة لتجزئة الأمن الإقليمي في المنطقة فعدد ساكنة أوروبا والعالم العربي يشكلون ١٢٪ من ساكنة المعمورة وبالتالي حجم التحديات الأمنية والديمغرافية بات الشغل الشاغل لصانع القرار الأوروبي .

تتعزز المنطقة المغاربية بتواجد الفاعلين الدوليين، واهتمامهم بالمنطقة ففي ظل التواجد التقليدي الأمريكي الفرنسي صاحبًا النفوذ التاريخي في المنطقة، تعزز التواجد الروسي الصيني من خلال مقاربة مختلفة فروسيا اليوم، تتواجد في المغرب العربي عن طريق علاقة صداقة واستراتيجية مع الجزائر من خلال امتدادها في المتوسط والذي يشمل ليبيا أيضا "فالكسندر دوغين "الاستراتيجي الروسي يعتبر أن لروسيا جسرًا جيوبولتيكيا يمتد من مصر وليبيا ويمر على الجزائر وينتهي في سوريا، إذ أن حجم التبادل الروسي الجزائري يقدر بحوالي ٤,٥مليار دولار، كما أن روسيا منخرطة بصورة ملفتة في ليبيا من خلال تزويد حفتر بالسلاح وطبع العملة ...الخ بالمقابل تشهد الصين عودة أيضًا من خلال اتباع منهجية العدالة في توزيع القوة العالمية وانتهاج أسلوب التنمية مقابل الاستثمار فهي ثاني شريك للجزائر بعد

فرنسا ولها علاقات أيضًا بباقي دول المنطقة المغاربية لكن الجزائر هو الشريك الأول لها بحجم تبادل تجاري يقدر ٨ مليارات دولار.

ثالثًا: مستقبل الأمن الإقليمي في الفضاء المغاربي وتقاطعاته مع الأمن القومي العربي:

أثناء طرح مسألة الأمن العربي في كلتيه المغربي والمشرقي لدى دارسي العلوم السياسية والمهتمين بحقل الدراسات الأمنية، تنتابنا مقولة أن العالم العربي، قد تحالف عليه التاريخ والجغرافيا ،فموقعه الجيواستراتيجي جعل منه محور اهتمام القوى الكبرى وحالات الضعف السياسي من خلال الهشاشة التي يعيشها اقتصاديًا وسياسيًا عززت من وهنه، وربما محور وضوح الوهن العربي في فقدان العالم العربي دول بأحجام العراق وسوريا وليبيا واليمن والتي أدت بها الأوضاع التي تعيشها إلى انهيار تام لمفهوم الدولة فيها، فأصبح الإرهاب يهدد استقرارها السياسي ،الاجتماعي والاقتصادي بل وحتى الثقافي أيضًا، رغم أنها وإلى وقت غير بعيد كانت هذه الدول المحورية في العالم العربي رفقة شقيقاتها الجزائر ومصر والسعودية تقود قاطرة النقاش العربي وهذا يبين الحجم الذي آلت إليه البنية الأمنية في العالم العربي.

فبالرغم من وجود جامعة الدول العربية، كإطار جامع للدول العربية والتي تنص إحدى بنوده على أهمية الدفاع المشترك إلا أن هذه النصوص ،لم يتم تنزيلها على أرض الواقع لكي تصبح بمثابة الأرضية التي يتم من خلالها تحديد مصيرنا المشترك، الذي تغلب عليه النزاعات العربية - العربية والاستقطابات الإقليمية والدولية .ففي الملعب العربي تلعب قوى إقليمية ودولية وتحدد اللاعبين وقواعد اللعبة، فتركيا توجد في سوريا وتمتد إلى أكثر من ٣٠كلم في الأرض السورية، وتسعى إلى أن يكون لها مستقبل في المنطقة من خلال منطقة آمنة ،ويمتد نفوذها أيضًا إلى العراق وتلعب إيران في المجال العربي في لبنان والعراق وسوريا واليمن وقد قالها مستشار خامنئي بعد سقوط صنعاء في يد جماعة الحوثيين "لقد سقطت العاصمة الرابعة في أيدينا "وهذا يعبر عن حجم الأطماع الإيرانية في المنطقة تلك الأطماع المغلفة بالهوية الفارسية وباللعب على وتر الدين من خلال توظيف البعد الشيعي في سياساتها، ناهيك عن الاهتمام الأمريكي والروسي والفرنسي والإيطالي والصيني ..الخ. من خلال تحديد مناطق نفوذ ومجالات حيوية يدافع فيها عن مصالحه الجيو استراتيجية والجيو اقتصادية.

وقد عرف العالم العربي محاولة لتجربة أخرى مماثلة تتمثل في القوة العربية المشتركة المبادرة المصرية في الجامعة العربية وقد عرفت نقاشات حثيثة أفضت إلى عدم القدرة على تنزيل هذه القوة على أرض الواقع، وهذا يعزز مرة أخرى حجم التباين بين الدول العربية، فالسياسات الخارجية للدول العربية، قد عززت من هشاشتها وبالتالي أصبحت البنية العربية، بنية غير متوازنة أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا بل وحتى ديمغرافيًا نتيجة حجم الهجرة واللجوء التي عرفتها هذه الدول التي تعيش أزمات حادة.

إن الأمن القومي العربي بتقاطعاته المختلفة يعيش أزمة بنيوية تفرض عليه وبصورة استعجالية رسم سياسة واضحة مشتركة تتم من خلال عملية انتشار من المستوى الإقتصادي من خلال تعزيز التبادل البيني بين الدول العربية إلى مستوى سياسي من خلال تعزيز رسم سياسة موحدة تقوم على أساس توحيد رؤية السياسة الخارجية الموحدة، البعيدة عن النزاعات والنظرة الضيقة وتوسيع الرؤية إلى مشروع المستقبل المشترك وينتهي ذلك بمستوى أمني من خلال تعزيز التنسيق الأمني وهيكلته في إطار مؤسساتي يضمن الأمن القومي العربي ومن خلال إعادة دول بحجم العراق وسوريا واليمن وليبيا إلى الحضن العربي من خلال مساعدات ملموسة للخروج من أزماتها.

لم يتم تفعيل الاتحاد المغاربي ليكون اللبنة في الأمن الإقليمي أو بناء سياسة دفاعية مشتركة

النتيجة:

إن الرهان الذي يطرحه العالم اليوم بتحولاته الجيوسياسية والجيو أمنية والجيو اقتصادية ،تجعل على العالم العربي عدم تضييع الفرصة في البقاء في ظل العالم المتحول والذي يشهد استراتيجيات متشابكة اقتصادية معقدة أمنية تتغذى من أيديولوجية الاستقرار الهيمنة الذي تنتهجها قوى معينة وتصدها قوى أخرى ،وبالتالي بات من الضروري على العالم العربي أن يعيد النظر في مفهوم أمنه الإقليمي بتعزيزه وتقويته في إطار من التنسيق ورسم استراتيجية واقعية وعملية تبدأ اقتصاديًا وتنتشر سياسيًا وتتوحد أمنيًا في ظل عالم يتبلور في إطار تحالفات ،شراكات، محاور وإعادة توزيع النفوذ والقوة العالميين فمن الضروري على العالم العربي أن يجلس على طاولة واحدة وفي قراءة متأنية لحجم التحديات وواقع الرهانات لتحديد ملامح مستقبله وبصورة سريعة دونما تضييع للوقت. فالرهان هو رهان البقاء.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

الاتحاد الأوروبي وإيران.. ومعضلة البرنامج الصاروخي

٣ سيناريوهات أمام العلاقات الأوروبية - الإيرانية أقربها انسحاب أوروبا من الاتفاق

تعد العلاقات الأوروبية ـ الإيرانية من القضايا الشائكة بين أوروبا وحليفهم الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية، ودائمًا ما كانت من نقاط الخلاف الرئيسية بينهم؛ حيث ترى واشنطن أن ذلك يخل باستراتيجيتها لاحتواء إيران والضغط على قيادها لإجبارها على تنفيذ المطالب الأمريكية، إلا أن أوروبا دائمًا ما كانت ترى أن السوق الإيراني يمكن أن يحتوي استثمارات كبيرة خاصة في مجال الغاز والنفط؛ ما يساعدها على التحرر من الهيمنة الروسية على الطاقة، ومن ثم فقد سعى الاتحاد الأوروبي خاصة دولتيه الكبرتين فرنسا وألمانيا إضافة إلى بريطانيا إلى التمسك بالاتفاق النووي الإيراني، والعمل على إنقاذه قدر الإمكان ومواجهة السياسة الأمريكية التي أضرت بشركاتهم داخل السوق الإيراني، خاصة مع الرفض الأمريكي لإعطاء أية استثناءات من العقوبات الأمريكية على أي شركة تتعامل مع النظام الإيراني.

د. محمود عزت عبد الحافظ

ومن هذا المنطلق فإننا سنتناول الدور الأوروبي في وضع الاتفاق النووي، وحجم العلاقات الاقتصادية ما بينه وبين إيران قبل وبعد الاتفاق، إلى جانب مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على الحفاظ على الاتفاق، وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مع تقديم رؤية استشرافية لمستقبل موقف الاتحاد الأوروبي من الاتفاق ومدى إمكانية استمرار دول الاتحاد في الاتفاق النووي.

وبالفعل وقعت إيران في عام ٢٠٠٣م، على البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة الحد من الانتشار النووي الصادر عام ١٩٩٧م، إلا أن تصرفاتها اللاحقة دفعت الوكالة للقول بأن إيران قد انتهكت التزاماتها في معاهدة الحد من الانتشار النووي؛ ما دفع الوكالة لنقل ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٦م؛ ليصدر المجلس في ديسمبر من العام نفسه أول قرار دولي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران نتيجة لبرنامجها النووي، كما قام الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات إضافية على إيران سعيًا لإجبارها على الامتثال للقرارات الدولية؛ خاصة مع تأكيد الوكالة أن نسبة تخصيب اليورانيوم الإيراني قد وصلت إلى ٢٠٪ وليس إلى ٣,٥٪ فقط كما كانت تقول طهران.

ورغم ذلك استمرت إيران على سياساتها الرافضة لطلبات الغرب؛ ما دفع دول الاتحاد الأوروبي الكبرى بالتعاون مع الولايات المتحدة، لأن تفرض عقوبات كانت هي الأشد على إيران واقتصادها وذلك في عام ٢٠١٢م؛ عندما فُرضت عقوبات على البنك المركزي الإيراني وعائداته من النفط؛ كما تم الحظر على بنوك العالم على استكمال المعاملات النفطية مع إيران باستثناء بعض دول آسيا بشرط تقليصها لوارداتها من النفط الإيراني، لم يقف الأمر عند هذا الحد فأعلن الاتحاد الأوروبي مقاطعته للنفط الإيراني، إلى جانب فرضه عقوبات على البنوك والتجارة مع إيران مع تجميد أصول أفراد يمدون إيران بالتقنيات النووية.

وبالطبع بسبب الموقف الحازم من الجماعة الدولية خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي ساهمت بنحو نصف الضرر التي مُنى به الاقتصاد الإيراني خاصة في مجال النفط، اضطرت إيران إلى الدخول في مفاوضات مع الجانب الأوروبي بشكل رئيسي تلك المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق الإطاري في جنيف في نوفمبر عام ٢٠١٣م، بحضور الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى جانب الدول الأوروبية الكبرى الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقد نصت الاتفاقية على عدم تخصيب اليورانيوم بنسبة أكبر من ٥٪ في مقابل الإفراج عن نحو ٧٠٠ مليون دولار شهريًا

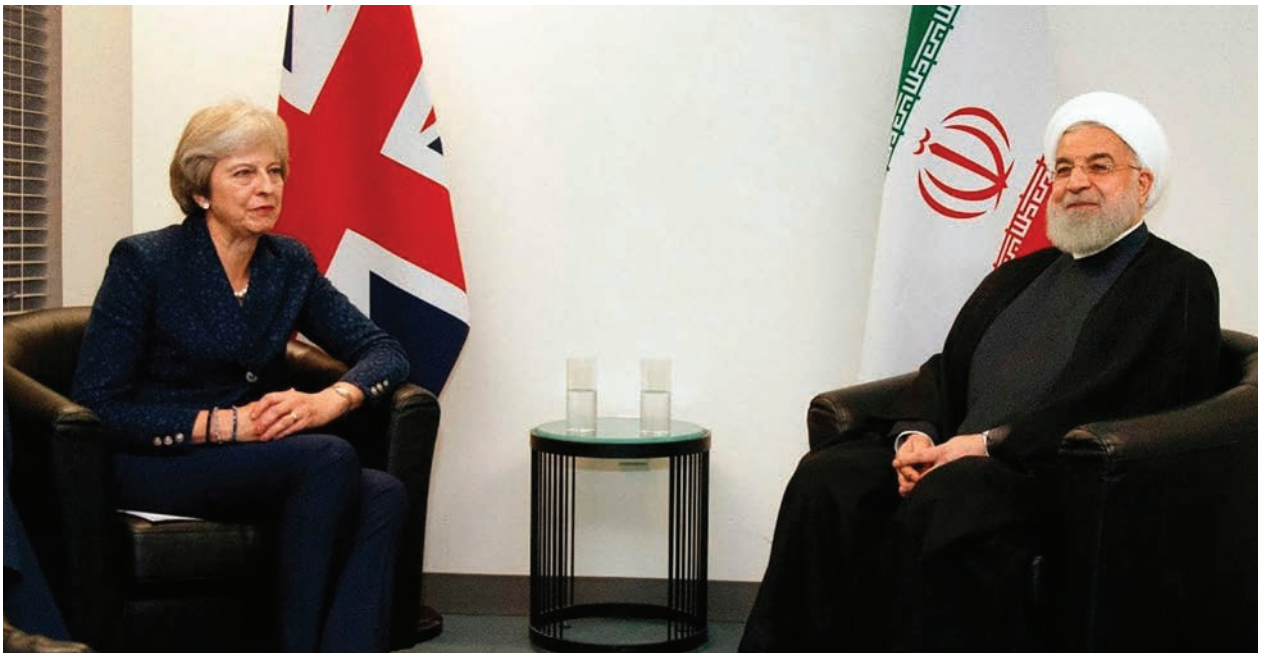

سياسة لندن تجاه طهران تتسم بالهدوء والتنديد بالأنشطة العسكرية الإيرانية خاصة النشاطات الصاروخية

من البنوك الغربية، وعلى الرغم من التأجيلات المتتالية لدخول الاتفاق حيز النفاذ، إلا أنه وُقع بالفعل في يوليو ٢٠١٥م، لتنتهي صفحة البرنامج النووي الإيراني مؤقتًا، ومع العام التالي أعلنت وكالة الطاقة الذرية التزام طهران بالاتفاق وبنوده؛ ما أدى إلى رفع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لعقوباتهما عن طهران.

ونلاحظ الحكمة الأوروبية في التعامل مع الملف النووي الإيراني؛ فبعكس الآراء التي سادت بعض أجنحة السلطة في الولايات المتحدة وإسرائيل التي طالبت بحل عسكري للأزمة كما حدث مع العراق من قبل؛ رأت دول الاتحاد أن سياسة العصا والجزرة هي الأفضل والتي ستمكن الجماعة الدولية على تحقيق هدفها؛ وتطبيقًا لذلك فقد بدأت أوروبا سياساتها تجاه الملف النووي الإيراني بالتفاوض والزيارات المباشرة ونجحوا في سبيل ذلك بإقناع إيران على الانضمام للملحق الإضافي التابع لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، في مقابل اعترافهم بحق إيران في استغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولما لم تؤد تلك الخطوة إلى المطلوب واستمرار العناد الإيراني اتجهت دول أوروبا الكبرى بالتنسيق مع الولايات المتحدة بفرض عقوبات صارمة على الاقتصاد الإيراني ونجحوا في إقناع دول آسيا بتنفيذ تلك العقوبات مع استثناءات لهم كحافز على الالتزام بتلك العقوبات حتى تحقق المطلوب منها، وبالفعل نجحت الدبلوماسية الأوروبية فيما سعت إليه؛ فبعد سنة واحدة من العقوبات بدأت إيران تقدم التنازلات وتطلب من الدول الكبرى رفع العقوبات والعودة إلى طاولة المفاوضات، وهنا أيضًا نجحت الدبلوماسية الأوروبية في إجبار إيران على العودة للمفاوضات دون أن ترفع العقوبات؛ نظرًا لأن إيران كانت الطرف الأضعف في مواجهة تلك الدول التي كانت تشكل معظم شركائها التجاريين في تلك الفترة، وبالفعل توصل الطرفان في النهاية إلى اتفاق جنيف الإطاري الذي تحول لاحقًا في ١٥ يوليو ٢٠١٥م إلى الاتفاق النووي الشهير والذي حاز على الإجماع الدولي بموافقة كل القوى الكبرى عليه، إلا أنه في المقابل فقد تسببت الدبلوماسية الأوروبية في بعض الضرر للمصالح الاقتصادية لدول أوروبا لدى طهران؛ حيث أن الموقف الأوروبي دفع بإيران لأن تذهب إلى الشرق الذي استغل الفرصة وبدأ في توسعة علاقاته الاقتصادية مع إيران مستغلاً الانسحاب الأوروبي الأمريكي من السوق الإيراني، وهو ما سينعكس لاحقًا على العلاقات التجارية الإيرانية مع دول العالم؛ كما سينعكس على العقوبات الأمريكية الجديدة على طهران، وهو ما سيدفعنا لمناقشة العلاقات الأوروبية الإيرانية وبخاصة الدول الأوروبية الكبرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وعلاقتهم مع إيران ما بعد الاتفاق النووي الإيراني، علاوة على موقفهم من الاتفاق النووي.

العلاقات الأوروبية الإيرانية ما بعد الاتفاق النووي

العلاقات البريطانية الإيرانية:

تمتد العلاقات الإيرانية البريطانية إلى العصور الوسطى منذ عهد الملك البريطاني إدوارد السادس أي إلى عهد وجود الدولة الصفوية، وقد لعبت بريطانيا دورًا في تحديث الجيش الصفوي، وقد سعت بريطانيا للتقارب مع الصفويين بسبب سيطرتهم على الهند درة التاج البريطاني ومن ثم كان من الضروري تأمين علاقات متينة مع الصفويين حتى لا تتهدد مصالح البريطانيين في الهند، وقد استمرت العلاقات على هذا المنوال حتى وصول أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران، وهو ما دمر العلاقات مرة أخرى، واضطرت بريطانيا لأن تسير مع النهج الدولي لفرض عقوبات على إيران على إثر برنامجها النووي، وقد استمرت تلك العلاقات المتوترة ليس فقط مع بريطانيا وإنما مع الغرب كله حتى وصول القيادة الإصلاحية الحالية بزعامة حسن روحاني إلى السلطة عام ٢٠١٣م.

وكالعادة بدأت العلاقات بين الدولتين في التحسن من جديد؛ فقامت بريطانيا برفع عقوباتها على إيران بعد توقيع الاتفاق في يناير ٢٠١٦م وقامت بتشجيع المستثمرين على الاستثمار في إيران بهدف توسيع العلاقات التجارية ما بين البلدين، ولكن رغم ذلك فإن حجم التبادل التجاري بين الدولتين لم يتخط حاجز الـ ٢٪، وذلك على الرغم من الدعوات المتتالية من الجانبين لتوسيع قاعدة علاقاتهما الاقتصادية.

من جانب آخر فإن الموقف البريطاني من الاتفاق الأوروبي يصب في اتجاه الحفاظ عليه وهو الموقف المتوافق مع باقي الدول الكبرى باستثناء الولايات المتحدة بالطبع؛ فترى بريطانيا أن الاتفاق النووي يعد أفضل اتفاق تم التوصل إليه مع طهران، خاصة وأن الأخيرة التزمت به بحسب تصريحات وكالة الطاقة الذرية الدولية، كذلك نلاحظ أيضًا أن ردود الأفعال البريطانية على الاحتجاجات الإيرانية تتسم بالهدوء والتريث ليس كما تفعل الولايات المتحدة التي تحرض بقوة ضد النظام الإيراني وتؤيد المتظاهرين، لكن الحال مختلف بالنسبة لبريطانيا التي تلتزم الصمت حتى الآن، ولكن ذلك لا يعني أن العلاقات ما بين الدولتين هي علاقات ممتازة ما بعد الاتفاق؛ فلا تزال بريطانيا مبقية على عقوبات على طهران تتعلق بحقوق الإنسان، كما ما زالت تندد بالأنشطة العسكرية الإيرانية في المنطقة خاصة النشاطات الصاروخية والتي قامت بريطانيا على إثرها باتهام إيران بلعب دور مخرب في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع المرشد الإيراني لوصف بريطانيا بالدولة الخبيثة.

العلاقات الفرنسية الإيرانية:

كانت فرنسا من ضمن أبرز شركاء إيران التجاريين ما قبل العقوبات على نحو ما أوضحنا وكانت شركاتها قد بدأت في الاستثمار في الداخل الإيراني، وكانت العقوبات الدولية التي فرضت على إيران والتزمت بها فرنسا كارثة على الاقتصاد الفرنسي؛ حيث تقلصت المبادلات التجارية ما بين فرنسا وإيران من ٤ مليار يورو عام ٢٠٠٤م، إلى ٥٠٠ مليون يورو فقط عام ٢٠١٣م، أي بعد عام واحد فقط من العقوبات الدولية على إيران، وهو ما يفسر التسارع الفرنسي لمد نفوذها الاقتصادي إلى الداخل الاقتصادي ما بعد توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م.

فرنسا بين معضلة الحفاظ على فرصها الاستثمارية وتقليص نفوذ طهران وتطوير "البالستية"

وعلى الرغم من تمسك باريس بالاتفاق النووي ورفضها الانسحاب منه، إلا أنها تتوافق مع وجهة نظر واشنطن في أن طهران كانت هي المستفيدة من هذا الاتفاق وأنها عملت على تعزيز قدراتها العسكرية والسياسية بشكل ضخم وملحوظ، كما تتفق الدولتان أيضًا على ضرورة فرض قيود صارمة على البرنامج الصاروخي الإيراني وضرورة تقليص الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة بل إن فرنسا تتجاوز الموقف الأوروبي وترى وجود إمكانية لفرض عقوبات اقتصادية على طهران في حالة رفض إيران التجاوب مع الطلبات الفرنسية بتحجيم برنامجها الصاروخي والذي ترى أنه تطور بشكل كبير والصواريخ التي يتم إطلاقها على المملكة العربية السعودية أكبر دليل على ذلك، خاصة وأن الحوثيين لا يملكون القدرة على إنتاج مثل تلك الصواريخ، وهو ما يوضح مدى توتر تلك العلاقات بين الدولتين على الرغم من ذلك الازدهار الاقتصادي المؤقت الذي دمره قرار الرئيس الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية بما في ذلك فرض حزمة العقوبات الثانية على قطاع الطاقة الإيراني.

وفي حقيقة الأمر فإن الدبلوماسية الفرنسية تعاني معضلة حقيقية تجاه علاقاتها مع إيران؛ فهي من جهة ترغب في الحفاظ على فرصها الاستثمارية لدى السوق الإيرانية لدعم اقتصادها الذي لايزال يواجه أزمات متتالية، وعلى الجانب الآخر فهي ترغب في تقليص النفوذ الإيراني ورغبة طهران في الهيمنة على المنطقة وتطويرها لبرنامجها الصاروخي وتسببها في نشر القلاقل في المنطقة؛ ما يعني اختصارًا رغبة فرنسية في انتقاد وتعديل سلوك طهران بفرض العقوبات إذا لزم الأمر لكن دون أن يؤثر ذلك على مصالحها الاقتصادية لدى طهران.

العلاقات الألمانية الإيرانية:

تمتعت ألمانيا بعلاقات استثنائية جدًا مع إيران منذ تاريخ الدولة الألمانية الموحدة تقريبًا؛ وفيما يخص العلاقات الإيرانية الألمانية الحالية فإن الموقف الألماني من البرنامج الصاروخي والسياسات الإقليمية لإيران في المنطقة لا يختلف عن موقف باقي دول الاتحاد الأوروبي وبالتحديد فرنسا وبريطانيا وإن كانت أكثر قربًا من الموقف الفرنسي؛ حيث تطالب بإجراء محادثات واسعة مع إيران حول برنامجها الصاروخي المثير للجدل.

وفي حقيقة الأمر فإن مواقف الدول الثلاث متشابهة إلى حد كبير؛ فهم متمسكون بالاتفاق النووي ورافضون للانسحاب منه على اعتبار أن إيران لم تخالف الاتفاق وإنما ينبغي بحث قضية البرنامج الصاروخي غير النووي في محادثات منفصلة وتتشدد فرنسا في ذلك إلى حد اقتراح فرض عقوبات اقتصادية على إيران حال عدم امتثالها، ولكن ترى الولايات المتحدة أن التصرفات الإيرانية تعد انتهاجًا لروح الاتفاق النووي ذاته، وهو ما يُعد سبب الخلاف الرئيسي ما بين وجهتي النظر الأوروبية والأمريكية، ولكن كلاهما يتفق تمامًا حول خطورة إيران الإقليمية وخطرها على استقرار المنطقة، علاوة على خطورة برنامجها النووي المثير للجدل، أيضًا تتفق الأطراف الأوروبية حول خيبة أملهم من الاستثمارات في السوق الإيرانية؛ فقبل تطبيق العقوبات كانت الدول الثلاث أهم شريك تجاري لدى طهران، ولكن مع تطبيق العقوبات ثم رفعها بالاتفاق اكتشفت الدول الثلاث أن السوق الإيراني صار تحت الهيمنة الصينية الهندية الروسية، ولم يعد هناك إمكانية للعودة السريعة للشركات الأوروبية إلى السوق الإيراني.

رؤية مستقبلية حول تمسك الاتحاد الأوروبي بالاتفاق النووي

لايزال القرار الأمريكي الذي اتخذه الرئيس الأمريكي ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي سببًا في توتر الأجواء ما بين أوروبا والولايات المتحدة، وانعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية ما بين الطرفين خاصة بين الثلاثة الكبار الذين وقعوا الاتفاق النووي عن أوروبا مع إيران على نحو ما أوضحنا، وهو ما جعل مستقبل الاتفاق النووي مع أوروبا في خطر، ففي ظل الموقف الأمريكي المتعنت فإن أمل أوروبا في جني مكاسب من السوق الإيراني أصبح ضئيلاً للغاية، وفي ظل عدم وجود مصلحة أخرى لدول أوروبا في هذا السياق قد يدفع ذلك بهم للانسحاب من الاتفاق، ومن هنا فإننا سنتناول مستقبل الاتفاق من جهة أوروبا ومدى إمكانية تخلي أوروبا عنه.

الاحتمال الأول: تمسك أوروبا بالاتفاق النووي

يقوم هذا الاحتمال على تمسك أوروبا بالاتفاق النووي بشروطه الحالية واستمرار دعمها لموقف إيران من الاتفاق وتطمينها حتى لا تنسحب منه، ولكن هذا الاحتمال يتطلب من أوروبا أن تحقق مطالب إيران حتى لا تنسحب هي الأخرى من الاتفاق النووي الذي سيكون غير ذي قيمة في هذه الحالة، وتتمثل تلك المطالب في اتخاذ أوروبا إجراءات صارمة تدفع الشركات الأوروبية للعودة مرة أخرى إلى السوق الإيراني وعدم الاهتمام بالتهديدات الأمريكية؛ وهو ما سيتطلب تعويض تلك الشركات عن الخسارة الكبيرة التي ستتعرض لها في حال الانسحاب من السوق الأمريكي الكبير والغني بطبيعة الحال ولا يمكن مقارنته أبدًا بالسوق الإيراني، من حيث الفرص المتاحة والإمكانيات وحجم السكان ومستوى دخلهم المرتفع مقارنة بإيران وسوقها الذي تهيمن عليه الشركات الآسيوية خاصة الصينية، ويعاني شعبها من انخفاض مستويات دخله، هذا إلى جانب قيام أوروبا بتقديم حزمة دعم اقتصادية عاجلة للاقتصاد الإيراني لإنقاذه من الانهيار الذي ينزلق إليه بسرعة بسبب القرارات الأمريكية الأخيرة، علاوة على ضمان أوروبا استمرار تدفق معدلات النفط الإيراني إليها في ظل انسحاب شركات الشحن الأوروبية وكذلك الشركات العامة في مجال اكتشاف وتكرير البترول من أوروبا؛ وبالتالي فإن إيران يبدو أنها قد نجحت في أن تجعل الاتفاق النووي مشكلة أوروبا وليس مشكلتها هي، وهو ما وضح بشدة في تصريحات الرئيس الإيراني الذي قال أن على أوروبا أن تثبت أنها راغبة في الحفاظ على الاتفاق النووي.

أما بالنسبة لاستمرار تدفق النفط الإيراني إلى أوروبا فإن ذلك قد يتم ولكن بتحايلات أوروبية إيرانية على العقوبات الأمريكية، وقد كانت إيران قد صرحت بأنها قد تسمح للشركات الخاصة بتصدير البترول الإيراني للخارج كسبيل للتحايل على تلك العقوبات، كما أنها حاليًا تتبع أسلوب التخفي عبر إطفاء أجهزة الإرسال الخاصة بحاملات النفط الإيرانية إلى أوروبا حتى لا يتم رصدها من قبل أجهزة الملاحة الأمريكية، ولكن على أي حال فإن هذا الاحتمال كما ذكرنا تواجهه العديد من العقبات التي قد تحول دون تحققه وهو ما ينقلنا للاحتمال الثاني.

الاحتمال الثاني: انسحاب أوروبا من الاتفاق

يقوم هذا الاحتمال على الصعوبات التي كنا قد ذكرناها في الاحتمال الأول، فكما أوضحنا ليس لأوروبا مصلحة غير اقتصادية فيما يتعلق بالتعامل مع إيران، وهو ما فسر سرعة اجتياح الشركات الأوروبية للسوق الإيراني عقب رفع العقوبات،

ألمانيا لا تختلف عن موقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه إيران وتطالب بمحادثات موسعة حول البرنامج الصاروخي

إلا أن هذا الاجتياح الأوروبي اصطدم بحائط الصد الآسيوي المدعم من أجهزة الدولة الإيرانية خاصة الحرس الثوري الإيراني الذي يملك إمبراطورية اقتصادية ضخمة في الداخل الإيراني، وهو ما ضرب بالآمال الأوروبية عرض الحائط، وأسفر عن مردود متواضع للتجارة مع إيران؛ ما يجعل الشركات الأوروبية مدركة تمامًا أنها لن تجني أي مكسب إن استمرت في السوق الإيراني في مواجهة القرار الأمريكي؛ فهي لن تدخل في معركة سياسية ليس لها فيها أية مصلحة ولن تجني منها أي شيء سوى الخسارة الضخمة، من جانب آخر فإن الموقف الأوروبي قريب من الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالتخوف من النشاطات العسكرية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا أقدمت أوروبا على هذه الخطوة فإنها ستكون بذلك قد كتبت شهادة وفاة وجهة نظرها في التعامل مع الملف النووي الإيراني والتي دافعت عنها منذ ظهور الأزمة وحتى الآن، مفتخرة بأنها تجنبت حرب جديدة في الشرق الأوسط، ولكن يبدو أن هذا التفاخر قد لا يطول طويلاً في ظل الخطط الأمريكية للمنطقة والتي تنذر بمواجهة إقليمية بدعم أمريكي قد يغرق أوروبا بعدد ضخم من اللاجئين كما كان الحال في السابق مع العراق والآن سوريا.

ومن ثم يمكن القول بأن كل تلك الصعوبات التي أوضحناها ستدفع أوروبا للانسحاب من الاتفاق النووي بعد إدراكها تمامًا عدم جدوى تمسكها بهذا الاتفاق؛ ما سيعني ضربة قوية لصورة أوروبا ودولها الثلاث الكبار أمام الجماعة الدولية وسيظهرها بمظهر العاجز عن حماية مصالحها فضلاً عن تحقيقها وسيسهم في مزيد من التراجع لمكانة أوروبا الدولية لصالح الصين وروسيا اللذان يخوضان صراعًا كونيًا مع سيدة النسق الدولي إلى الآن.

الاحتمال الثالث: التوصل إلى اتفاق نووي جديد

يقوم هذا الاحتمال على إقناع أوروبا لإيران لأن تجلس من جديد على طاولة المفاوضات حتى تتوصل إلى اتفاق جديد يؤدي إلى إنهاء تلك الأزمة ورفع الولايات المتحدة العقوبات عنها؛ ما سيمكن الشركات الأوروبية لأن تعود إلى السوق الأوروبي من جديد ربما مع دخول الشركات الأمريكية أيضًا بهدف طرد الشركات الصينية من هناك وخلق مصالح اقتصادية غربية ضخمة في إيران تجبرها على تغيير مسار سياساتها الإقليمية؛ حيث ستكون تابعة للاقتصاد الغربي، ولن يكون من مصلحتها أبدًا معارضة المصالح الغربية في تلك الحالة بطبيعة الحال؛ حيث ستتعرض لخسائر كبيرة، ولكن في مقابل ذلك فإن إيران سيكون عليها التضحية بالكثير والكثير من أجل تحقق هذا الاحتمال؛ فمن حيث المبدأ لن تستطيع القيادة الإصلاحية الإيرانية الحالية أن تقنع المعارضة المحافظة حاليًا بالدخول في مفاوضات واتفاق جديد مع الولايات المتحدة، علاوة على ذلك فإن الشروط الأمريكية لا يمكن أن تقبلها إيران بمحض إرادتها فتلك المطالب ستجعل إيران تتخلى عن كل سياساتها الخارجية تمامًا، فسيتم إنهاء البرنامج الصاروخي الإيراني وإنهاء الدعم لحزب الله وغيره من الميلشيات الشيعية التابعة لها، علاوة على السماح لمفتشي الوكالة بدخول كافة المواقع الإيرانية التي يرغبون في دخولها دون أي تدخل إيراني، مع إيقاف كافة الأنشطة النووية، إلى جانب إيقاف تهديداتها لحلفاء الولايات المتحدة من المنطقة وبالأخص إسرائيل ودول الخليج العربي، وهي أمور لن تقبل بها طهران إلا مرغمة بالتأكيد فهي تمس أساسات سياساتها الخارجية ومشروعها الإقليمي في المنطقة وهو ما لن تقبل به طهران بطبيعة الحال.

وفي الختام فإننا نرى أن الاحتمال الأول هو احتمال صعب التحقق استنادًا لما ذكرناه من صعوبات تقف في وجه أوروبا لإنقاذ الاتفاق النووي الذي عملت كثيرًا لتحقيقه، أما الاحتمال الثاني فهو الأقرب للتحقق على أرض الواقع في ظل الاستفزازات الإيرانية وضعف الموقف الأوروبي وإصرار الولايات المتحدة على عقوباتها وموقفها ضد إيران، إلى جانب إصرار إيران على موقفها أيضًا وعدم تقديم أية تنازلات إلى الآن، أما الاحتمال الأخير فيتوقف على مرونة أطراف النزاع ومدى قدرة الوساطة الأوروبية على إجبار الطرفين على تقديم تنازلات مشتركة بحيث يتم التوصل إلى حل وسط ينهي الأزمة، وفي الأخير فإننا نكون قد عرضنا للموقف الأوروبي ما قبل وما بعد الاتفاق، مع استعراض طبيعة العلاقات لدول أوروبا الكبرى مع إيران خاصة ما بعد الاتفاق ومنها تم استخلاص الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي ومصالحه لدى طهران، ثم قدمنا رؤيتنا لمستقبل تمسك أوروبا بالاتفاق النووي.

* نائب مدير المشروعات الخاصة - مكتبة الإسكندرية - مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

تركيا مطالبة بحسن النية في سوريا والحياد تجاه القضايا العربية

أخطأت تركيا بالمراهنة على الربيع العربي وأيدت ثورات غير موجودة

منذ أن عرف العالم مفهوم الدول العظمى وهيمنتها على العالم تقلص مفهوم الدول الإقليمية، وبالأخص في المجال الأمني والعسكري، فقد كان هدف الدول الكبرى تأكيد سيطرتها على العالم أو على الدول الأصغر منها، وعلى هذا الأساس تم إطلاق مصطلح "النظام العالمي"، أي العالم الذي تحكمه الدولة الكبرى، أو الدول الكبرى، حتى تتحكم بالعالم باسم هذا النظام العالمي، سواء باسم القوانين التي تفرضها الدول الكبرى باسم القانون الدولي، أو باسم المنظمات الدولية، وكان أول تأكيد على فرض النظام العالمي تأسيس عصبة الأمم في بداية القرن العشرين الماضي ١٩١٩م، ومن بعدها تأسيس هيأة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ يونيو/حزيران م، بعد فشل عصبة الأمم في منع قيام الحرب العالمية الثانية.

د. محمد زاهد جول

ومنذ نشوء هيأة الأمم المتحدة وتشكيل مجلس الأمن عاش العالم خمسة وأربعين سنة تقريبًا في ظل حرب باردة بين بين حلف "وارسو" بزعامة الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية وحلف دول شمال الأطلسي "الناتو" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩م، حاولت الولايات المتحدة فرض نظام عالمي جديد أحادي القطبية بزعامتها، ولكنها سرعان ما واجهت تحديات كبيرة، من خلال طرح تحديات بعض الدول رفض نظام عالمي أحادي القطب، والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، وهذا يمثل من حيث الواقع قيام أقطاب إقليمية في العالم، وتأسيس دور إقليمي لعدد من الدول الصاعدة، يمكن أن توصف بالدولة الإقليمية في محيطها الجغرافي والأمني، وهي تتمحور حول الدول الأعضاء في مجموعة العشرين من غير الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في الغالب.

ولكن هذه الدول الإقليمية لم تنجح في تثبيت نفسها قوى إقليمية من الناحية الواقعية، وبقيت دول إقليمية من الناحية النظرية فقط، وذلك بسبب تغول الدول الكبرى عليها وعلى المناطق التي تتواجد فيها، فمصطلح الحرب على الإرهاب منذ ظهوره عالميًا بداية القرن الحادي والعشرين إنما كان يستهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مواجهة ظهور الدول الإقليمية سواء في أوروبا أو في آسيا أو في أمريكا اللاتينية، فالصراعات الحالية بين ألمانيا وإيران وتركيا وكوريا الشمالية وفنزويلا منفردة من جهة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى لا تخرج في أحد أبعادها عن الاستراتيجية الأمريكية في منع ظهور قوى إقليمية في العالم أجمع، وهذه الاستراتيجية الأمريكية وضعت في وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون عام ١٩٨٤م، وحينها كان الاتحاد السوفيتي يلفظ أنفاسه الأخيرة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تضع خطتها للهيمنة على العالم طوال القرن الحادي والعشرين دون منازع، وهدفها الأول القضاء على الدول الإقليمية في العالم، قبل أن تتحول إلى دول كبرى.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية عجزت خلال عقدين من قيادة نظام عالمي جديد منفردة، وافتتحت القرن الحادي والعشرين بحروب دولية في أفغانستان ٢٠٠١م، وفي العراق ٢٠٠٣م، انتهت بانهيار اقتصادي عالمي ٢٠٠٨م، وبعدها أخذت عدة دول تعيد بناء نفسها للعب دور إقليمي أو دولي، ومنها دولة روسيا الاتحادية والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي والهند وتركيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وأخذت دول أخرى تطالب بإعادة النظر بقانون الأمم المتحدة والمواد الخاصة بمجلس الأمن، بما فيها ألمانيا وتركيا والبرازيل والهند واليابان وغيرها.

إن تدخل الدول الكبرى المباشر وتواجد جيوشها في مناطق الصراع الأهلية والإقليمية والدولية ومعظمها في منطقة الشرق

أخطأت تركيا عندما ظنت أنها تقود الإقليم بـ "التغريدات" ورفع صور المظاهرات العربية فهذا سلوك لا يعول عليه لقيادة الإقليم

الأوسط قد أضعف الدور الإقليمي لكل دول الشرق الأوسط، بما فيها مجلس التعاون الخليجي وتركيا وإيران وباكستان ومصر بوصفها محور الدول الإقليمية المحتملة أن تكون قوى إقليمية في المنطقة، بل وتحولت هذه إلى دول تدافع عن نفسها، وأصبح جل سياستها الخارجية حماية أمنها القومي وحراسة حدودها، وبالأخص أن دول منطقة الشرق الأوسط أصبحت تمارس سياسة دفاعية في شؤونها الداخلية والخارجية، فهي بالنظر إلى طبيعة الصراعات الأمنية والعسكرية في المنطقة تمارس سياستها كردود أفعال، وليس بتقديم السياسات البناءة أو التي تخطط للمستقبل، وهذا ما يجعل سياسات بعض الدول الإقليمية مضطربة وغير مستقرة، وهذا ما يجعل الدول الإقليمية في الشرق الأوسط تتوجس من بعضها البعض، بل قد تصل حد فقدان الثقة والصراع الإعلامي أو الدبلوماسي كما وقع بين الدول الخليجية مع إيران.

الدور التركي المأمول لاستقرار الشرق الأوسط:

تزامن فوز حزب العدالة والتنمية في دخول البرلمان والحكومة التركية عام ٢٠٠٢م، مع تحديات كبيرة على مستوى الأمن القومي التركي وأمن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي معًا، فالبرلمان الأول والحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية جاءت بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بعام واحد عام ٢٠٠١م، وقبل عام واحد من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وكلاهما كانا حدثين كبيرين هزا الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والعالم أجمع، وقد كانت المدة الزمنية الأولى لحكومة العدالة والتنمية تحديًا كبيرًا لإصلاح الأزمة الاقتصادية الداخلية، بالنظر إلى الضعف الاقتصادي الذي ورثته من الحكومات السابقة، إضافة لإصلاح قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية بين كافة أبناء الشعب التركي، وقد كانت علاقات تركيا الإقليمية في تلك الآونة في حالة استقرار حذر، حاولت حكومة العدالة والتنمية الأولى

التقارب العربي - التركي قابل للتحقق ويتطلب تعاون أنقرة لإخراج إيران من المنطقة ومنع تواجدها المليشياوي لزعزعة الأمن العربي والتركي معًا

التركيز فيها على الأوضاع الداخلية، وقد نجحت في تأمين نوع من الاستقرار السياسي، فتوقفت الفوضى الحزبية والاغتيالات السياسية الداخلية، وتحسن الاقتصاد التركي ولو بدرجة قليلة، وهذا ما ساعد الحزب للفوز في الانتخابات التالية عام ٢٠٠٦م، فشجع حكومة العدالة والتنمية الثانية على طرح وجهة نظر لمعالجة المشاكل الخارجية بما ينعكس على تحسين الأوضاع الاقتصادية أيضًا، فطرح في عهد حكومة العدالة والتنمية الثانية مبدأ صفر مشاكل من وزير الخارجية البروفسور داود اغلو، وقد حصدت هذه السياسة بعض النجاحات مع دول الخليج ومصر وليبيا وتونس وسوريا والعراق والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية وغيرها، ولكن ما إن بدأت احتجاجات الشارع العربي باسم الثورات أو الربيع العربي حتى بدأت تركيا تخسر علاقاتها السياسية الحسنة شيئًا فشيئًا مع هذه الدول، وبدا أن وجهات النظر من هذه الاحتجاجات مختلفة بين الحكومة التركية والحكومات العربية.

كانت وجهة نظر الحكومة التركية أنها تراهن على خيار الشعوب، وقد ثبت خطأ هذه النظرة لأن نفس الشعوب انقضت على ثوراتها وأفشلتها، إلا أن الحكومة التركية لم تتراجع عن تأييد ثورات غير موجودة، فالحكومة التركية لم تعترف بالفشل الشعبي لإنجاح هذه الاحتجاجات، وحصرت الفشل بدعم الحكومات الرافضة للتغيير، فأصبحت الدول الإقليمية في الشرق الوسط بما فيها تركيا وإيران والدول العربية الخليجية في تناقض في ترتيب مواقفها السياسية من الأحداث الجارية في المنطقة، ودخلت ردود الأفعال للحكومة التركية والإيرانية والعربية في محاربة بعضها إعلاميًا وفصائليًا داخل تلك الثورات، سواء كانت في ليبيا أو مصر أو تونس أو سوريا أو اليمن، بالرغم من بقاء تلك الثورات غير مرضية للحكومات في هذه الدول وحلفائها.

هذه الاختلافات بين تركيا وبعض دول منطقة الشرق الأوسط أصبحت توصف من قبل الإعلاميين والسياسيين في الغالب على أنه صراع على زعامة الإقليم المركزي للشرق الأوسط، بينما الصراع الحقيقي هو بين الدول الكبرى روسيا وأمريكا بالدرجة الأولى، وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل بالدرجة الثانية، بينما كان الصراع بين الجمهورية الإيرانية والجمهورية التركية وعدد من الدول العربية والخليجية امتدادًا لأحد أنواع الصراعات الدولية على مستوى رسم واقع الشرق الأوسط الجديد، بل يمكن النظر إليها على أنها كانت ضحايا تخطيط داخلي أو خارجي سيئ، ويمكن القول بأنها بدرجة ما اختلاف في وجهات نظرها في تحقيق مصالحها أو دفع أضرار عنها نتيجة التدخلات الدولية التي تعمل لإدخال منطقة الشرق الأوسط في الفوضى الخلاقة، ورسم خرائط جديدة للشرق الأوسط تغير في خرائط سايكس بيكو الاستعمارية عام ١٩١٦م.

الجمهورية الإيرانية ضحية للمشاريع الدولية الاستعمارية وأخطاء داخلية، في هذه الجمهورية المحكومة بعقلية طائفية مذهبية منذ تأسيسها، فقد استغلت القوى الكبرى مبدأ تصدير الثورة الإيرانية في دفع إيران للتورط في الحروب الدولية التي ترعاها الولايات المتحدة، سواء في أفغانستان أو في العراق أو في سوريا أو في اليمن ومياه الخليج وغيرها، فقد استثمرت أمريكا مطامع إيران بالتوسع الإقليمي سرًا لمشاركتها في حروبها القادمة لتغيير الشرق الأوسط، وكانت السياسة الإيرانية من الغباء والعقلية المريضة لتوسيع نفوذها المذهبي مقابل تقديم تسهيلات للحروب الدولية الأمريكية، وكانت الحكومات الإيرانية تظن أن أمريكا سوف تشكرها على هذا التعاون، وخاصة أن هذه السياسة أدت لقتل ملايين المواطنين من سكان الشرق الأوسط، وهم في نظر الذهنية الإيرانية الطائفية أعداء لثورتها المزعومة، كما أنهم أعداء للمشاريع الأمريكية في المنطقة، وأقصى ما حاولت إيران كسبه توقيع اتفاق الملف النووي مع أمريكا يوليو / تموز ٢٠١٥م، ولكن بعد أن قدم ملالي إيران لأمريكا عربون الوفاء بقتل ملايين المسلمين العرب في العراق وسوريا واليمن وغيرها، وخرج جواد ظريف بعد توقيع الاتفاق النووي ليعلن أن المكسب الأكبر لإيران هو :"كسب ثقة الغرب"، ولكن جواد ظريف وهو الخبير المفترض بالغرب خسر ثقة الغرب بإلغاء الرئيس الأمريكي ذلك الاتفاق ٢٠١٧م، وخسر ثقة الحرس الثوري بمنع أحد جنرالات الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان جواد ظريف بمنعه من حضور اجتماع بين خامنئي وروحاني مع بشار الأسد بتاريخ ٢٦ فبراير /شباط ٢٠١٩م، مما اضطره لتقديم استقالته في ذلك اليوم، إضافة لإدخال إيران في عقوبات أمريكية كبيرة وقاسية، أي أن إيران حصدت خسائر فادحة في محاولتها تزعم الإقليم، وهي في الحقيقة لم تكن إلا أداة لتدمير الإقليم بما فيه شعبها.

وأما السياسة التركية فقد خضعت لما تظنه إضاءات لمشاعر الشعب التركي المالك للأصوات الانتخابية أولاً، وخضعت لإرضاء مشاعر الشعب العربي، بما تظنه أنه يكسب ثقة العرب

والمسلمين بحكم التأييد الذي كسبته السياسة التركية من تأييد وتضامن شعبي عربي عاطفي، هذه المشاعر الشعبية العاطفية من الشعب التركي والشعب العربي جعلت السياسة التركية في حالة صدام أمام الحكومات العربية والإيرانية معًا، وهذا التعاطف الشعبي جعل البعض يظن بأن السياسة التركية تعمل لكسب موقع قيادي إقليمي، وهذا ظن خاطئ من الطرفين، ظن خاطئ من الإعلاميين الذين كانوا يتهمون تركيا بذلك، كما أنه ظن خاطئ لدى تركيا إذا ظنت أنها يمكن أن تقود الأقاليم بسماع بعض التغريدات أو رفع بعض الصور في المظاهرات في الشارع العربي، فهذه تمثل حالة تعاطف شعبي جزئي وضئيل، لا يعول عليه في بناء قيادات إقليمية، وفي الغالب أن القيادة التركية لا تعول على هذه المواقف الشعبية العربية العاطفية بقدر ما تبادلها التعاطف من خلال رفع شعارات مقابلة، بدليل عدم قدرة تركيا من تغيير شيء من الصراعات الدولية في الإقليم، وبقدر ما انتهت إلى انتظار الضوء الأخضر الأمريكي أو الروسي للتحرك داخل الأراضي السورية لحماية أمنها القومي وحدودها الجنوبية.

لقد كانت السياسة التركية ضد الغزو الإيراني للوطن العربي، في وجهة نظر الحكومة التركية حتى عام ٢٠١٥م، كانت رفض السياسة الإيرانية الطائفية في العراق وسوريا واليمن وغيرها، وقد أعلنت الحكومة التركية هذه المواقف صراحة، وقد وصف المسؤولون الأتراك العدوان الإيراني على الدول العربية بالغزو الفارسي، وهو ما أوجد تقاربًا بين تركيا والسعودية ودول الخليج في مواجهة النفوذ الإيراني الفارسي في البلاد العربية، ولكن تركيا من وجهة نظر رسمية لم تكن تستطيع الاستغناء عن العلاقات الاقتصادية مع إيران، وهذا ما لم يرض الدول العربية والخليجية.

وجاءت أزمة الخليج الداخلية بين أربعة دول عربية هي السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر حزيران/يونيو ٢٠١٧م، لتضع العلاقات التركية العربية على تحد جديد وخطير، فوجهة النظر العربية في خلافها مع قطر أن دولة قطر قد تجاوزت حدودها وأصبحت دولة تهدد مصالح هذه الدول أمنيًا، وربما كانت تنظر هذه الدول الخليجية أن يكون الموقف التركي قائمًا على الحياد باعتبار أن المشكلة عربية ـ عربية، بل وخليجية بالدرجة الأولى، ولكن وجهة نظر الحكومة التركية أن لها علاقات ومصالح استراتيجية مع قطر تلزمها بمواصلة التعاون معها، مع دعوتها لحل المشكلة بالطرق التفاوضية والسياسية والسلمية، وهو ما اعتبرته بعض الدول الخليجية اصطفافا سياسيًا وعسكريًا مع قطر، إلى جانب هذه المشاكل كانت مشكلة تركيا مع حكومة مصر في ظل رئاسة عبدالفتاح السيسي، وانعكست هذه الخلافات على عدة مسائل عربية ودولية منها القضية الفلسطينية وليبيا وسوريا وغيرها.

في هذه الظروف والاختلافات وردود الأفعال السياسية والإعلامية تزداد حالة التوتر بين دول منطقة الشرق وبالأخص الأطراف الإقليمية الثلاث، إيران وتركيا والدول العربية الخليجية، مما اضطر هذه الدول التي يمكن وصفها نظريًا بأنها دول أو قوى إقليمية، وإن لم تكن كذلك من الناحية الواقعية، وهي ليست كذلك من الناحية الواقعية لأن الدول الكبرى وبالأخص أمريكا وروسيا تقومان بتنافس دولي كبير على نفس القضايا التي تتنافس عليها الدول الإقليمية الثلاث، وقد يكون أكبر نموذج على ذلك الأزمة السورية والصراع الدولي والإقليمي عليها، فإيران دولة عدوانية في سوريا والمنطقة، والدول العربية والخليجية تنظر إلى القضية على أنها قضية عربية وينبغي حلها بما يوافق مطالب الشعب السوري والحفاظ على سوريا دولة عربية موحدة، وأن تبقى جزءًا من الدول العربية وجامعة الدول العربية، بينما تعلن الحكومة التركية على لسان وزير دفاعها خلوصي أكار في مؤتمر ميونخ للأمن في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٩م، أن أهداف تركيا من التدخل في سوريا أمران فقط، وهما الحفاظ على الأمن القومي التركي أولاً، وحماية الحدود المشتركة بينهما ثانيًا، وهو ما أكدته تصريحات كثيرة للمسؤولين الأتراك بعدم وجود أطماع تركية في الأراضي السورية، وهي تعلن في كل المحافل الدولية أنها لن تسمح بإقامة كيان انفصالي كردي شمال سوريا، حتى لو اضطرت لخوض حرب مع من يعارض ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن التقارب العربي التركي قابل للتحقق والنجاح في سوريا، لأن إقامة كيان انفصالي للأكراد في سوريا يعني اقتطاع أراض عربية لغير أهلها، فالأكراد في سوريا لا يملكون أرضًا جغرافية متماسكة لإقامة كيان عليها إلا بسرقة أراض عربية من الشعب السوري، وهذا ضد مصالح الدول العربية قوميًا، وهذا يتطلب أن تشجع الحكومة التركية أو أن تتعاون مع الدول العربية لمنع إقامة هذا الكيان الانفصالي أولاً،

إيران استغلت مباحثات النووي وأخذت ضوءًا أخضر من جون كيري للتواجد العسكري في سوريا ولكن إدارة ترامب ترفضه

تدخل جيوش الدول الكبرى في مناطق الصراع الأهلية والإقليمية بالشرق الأوسط أضعف الدور الإقليمي لكل دول المنطقة

وأن يتعاونا لإخراج إيران من سوريا ومن الدول العربية ثانيًا، لأن مواقفها من العدوان الإيراني في الدول العربية متقاربة، وأن يعملا معاً للحد من نفوذ إيران الطائفية في الدول التي تجد فيها توابع طائفية، بحيث يقتصر دورها على التعاون مع الدول العربية والإسلامية لمتابعة الشؤون الدينية والمذهبية فقط، ومنع تواجدها العسكري أو المليشياوي الذي يزعزع الأمن القومي للدول العربية والخليجية، كما يزعزع أمن تركيا وغيرها.

إن ما يحد من قدرات الدول الإقليمية في الشرق الأوسط هو أنها ليست لاعبًا قويًا بنفسها، بل إن دورها مقيد ومحدود بما تعقده من اتفاقيات أمنية وعسكرية وسياسية مع الدول الكبرى، فتركيا لم تستطع أن تحرك جنديًا تركيًا واحدًا إلى الداخل السوري قبل أن تأخذ الضوء الأخضر من أمريكا، لأن تركيا لا تسعى للاصطدام مع حليفها الأمريكي، وكذلك بذلت جهودًا كبيرة مع روسيا واستفادت أو استغلت التورط الروسي في سوريا لإيجاد قاعدة تفاهم معها في سوريا، عبر مؤتمر أستانا وسوتشي وبطرسبورغ وموسكو وأنقرة وغيرها، فتركيا أو الدول العربية متهمة بأنها قوى إقليمية توسعية أو طامعة، ولكنها ليست كذلك بدليل أنها لا تتحرك إلا بعد التوافق الدولي، أما إيران فقد استغلت مباحثات الملف النووي مع أمريكا وأخذت ضوءًا أخضر من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في عهد أوباما جون كيري للتحرك العسكري في سوريا، ولكن الإدارة الأمريكية الحالية لا توافق على هذا التواجد الإيراني في سوريا وبالأخص بعد انتفاء الحاجة إليه، بعد فقدان كافة الأطراف المتنازعة في سوريا فكرة الحل العسكري.

إن انتفاء فكرة الحل العسكري في سوريا جعلت الأمور تأخذ مسارًا جديدًا بضرورة خروج كافة القوات العسكرية منها، وبالتأكيد فإن تركيا مطالبة أن تثبت حسن نيتها نحو الحل السياسي في سوريا أولاً، وأن تقف على الحياد من القضايا العربية الشائكة، وأن يكون دورها إيجابيًا بما يوافق تطلعات الشعب العربي بكافة أقطاره ودوله.

من المؤكد أنه لا توجد كراهية راسخة لدى الشعب التركي ضد الدول العربية وشعوبها، والعكس صحيح أيضًا، وهذا يمكن الحكومة التركية والسياسة التركية عمومًا أن تكون عامل تهدئة واستقرار في المنطقة، وأن تكون على مسافة واحدة من جميع الدول في المنطقة، وأن تتعامل مع الدول والأنظمة الشرعية، وليس مع الأحزاب أو الجماعات أو الطوائف على حساب العلاقات مع الأنظمة السياسية، لأن منطق الدول هو في التعامل الدبلوماسي والعلاقات الدولية مع الدول رسميًا، كما أن منطق التعامل الدبلوماسي الدولي غير منطق التعامل مع الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية يمكن أن تتعامل مع بعضها، ولكن دون أن تعيق عمل الحكومات مع بعضها بعضًا.

تركيا والمشاكل الإقليمية:

لقد تعاملت تركيا في السنوات الأخيرة مع العديد من قضايا المنطقة، وما من قضية تعاملت معها إلا وقد وجدت لها مؤيدين ومعارضين عل المستوى الشعبي، وأما على المستوى الرسمي فقد وصلت إلى حالة اصطدام وتنافر مع معظمها.

إن وجهات نظر عديدة عربية وإسلامية غير راضية عن التحالفات والاتفاقيات التي تجريها الحكومة التركية مع الحكومة الإيرانية، وبالأخص بعد اعتراف الحكومات التركية بأن سلوك إيران في البلاد العربية هو سلوك عدواني وطائفي وتوسع فارسي باعتراف المسؤولين الأتراك أنفسهم، ولكن الحكومة التركية مع ذلك لا تتوقف عن إبرام الاتفاقيات الاقتصادية الكبيرة مع الحكومة الإيرانية، بل مما يستغربه البعض أن تكون الحكومة التركية من أكبر الدول المعارضة لفرض العقوبات على الحكومة الإيرانية التي تمارس العدوان والقتل والتشريد للشعب العربي في العراق وسوريا واليمن وغيرها، هذا الموقف يبدو للعديد من الأطراف العربية بأنه موقف متناقض، ويبحث عن المصالح التركية الاقتصادية فقط، بينما وجهة نظر الحكومة التركية أن مبدأ العقوبات مبدأ ظالم للشعوب ولا يؤثر على الأنظمة السياسية إلا قليلاً، بل وترى الحكومة التركية أن العقوبات الأمريكية تحديدًا إنما تريد المصالح الأمريكية، وأمريكا تفرض العقوبات على الشعوب والحكومات لتحقيق مصالحها فقط، وهذا أمر لا ينبغي أن يمر دون مراجعة الأمر مع الحكومة الأمريكية، لأن للشعب التركي مصالح اقتصادية مع إيران ولا تملك الحكومة التركية أن توافق العقوبات الأمريكية ضد إيران بما يضر بمصالح الشعب التركي، سواء كان في توفير الطاقة والغاز والنفط، أو في زيادة التبادل التجاري الذي يحتاجه السوق التركي في ظل معاناة اقتصادية كبيرة في تركيا.

* أكاديمي وباحث وكاتب تركي

الثقافة الشعبية والسياسة العالمية لا تتعدى حدود تخصصات العلاقات الدولية

القوة الناعمة: دبلوماسية الثقافة الشعبية والعلاقات الدولية

عَرِفَ العالم الدبلوماسية الثقافية، أو ما أُصْطُلِحَ عليه بـ"الدبلوماسية بين الثقافات" منذ عدة قرون خلت، رغم ظهورها المتأخر كسند ملازم للدبلوماسية الرسمية، وفاعل مهم في العلاقات الدولية. فقد نُظِرَ قديمًا إلى الرحالة والمسافرين والتجار والمعلمين والفنانين كأمثلة حية لـ"سفراء غير رسميين"، أو "دبلوماسيين ثقافيين"، لأنهم يهيئونا للتبادل المعنوي، الذي يمكن أن يحدث في مجالات مثل الفن والرياضة والأدب والموسيقى والعلوم والأعمال والاقتصاد، وغيرها من ضروب المصالح، التي تتعزز بها الروابط السياسية. وقد كان التفاعل الثقافي بين الشعوب، وعلى مر التاريخ، ينحو إلى تبادل المعرفة باللغة، والدين، والأفكار، والفنون، وأشكال التنظيمات المجتمعية، مما يُحسن العلاقات بين المجموعات المحلية والإقليمية والدولية المتباينة.

د. الصادق الفقيه

وإذا كانت الثقافة هي مجموعة من القيم والممارسات، التي تخلق مَعْنَىً للمجتمع، وتشمل كلاً من "الثقافة العالية"، والتي تخاطب النخب؛ مثل الأدب والفن والتعليم، فإن قصدنا في هذا المقال هو "الثقافة الشعبية"، والتي تميل إليها قطاعات أوسع من الجماهير. وهي نوع من" القوة الناعمة" الأوسع انتشارًا، ويُعَرِّفها جوزيف س. ناي، في كتابه "القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية"، الصادر عن مطبعة كامبريدج عام ٢٠٠٤م، بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلاً من الإكراه، أو الإغراءات، وينشأ من ثقافة البلاد والمثل السياسية والسياسات".

وهذا يدل على أن قيمة "الثقافة الشعبية" لا تقل أهمية عن "الثقافة العالية" في اجتذاب الأجانب ورسم صورة إيجابية للمجتمع والدولة، وباعتبارها عنصرًا من عناصر الدبلوماسية العامة، التي يمكن وصفها على أنها أفضل إجراءات تبادل الأفكار والقيم والتقاليد وغيرها من جوانب الثقافة، أو الهوية الخاصة، والاستفادة منها، سواء لتعزيز العلاقات، أو تعزيز التعاون الاجتماعي الثقافي، أو تعزيز المصالح الوطنية. فالسياسة العالمية هي عمل جاد؛ واختبار دائم للمفاضلة بين السياسات الصعبة وإدارة الاختلافات المستعصية، أو كما قال جيروود تواثيل وجون أغنيو، في بحثهما المنشور بمجلة "الجغرافيا السياسية"، مارس ١٩٩٢م، حول "الجغرافيا السياسية والخطاب: التفكير الجيوسياسي العملي في السياسة الخارجية الأمريكية". إن الرأي في "مجال الحقائق الصعبة، والحقائق المادية، والحقائق الطبيعية لا يمكن كبته". وبالتالي، فإن استصحاب، أو النظر في تأثيرات الثقافة الشعبية، يُصْبِحُ ضرورة للتحليل والفهم لطبيعة خطاب الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

لهذا، تُدْرَسُ وتُفْحَصُ مُمارسات السياسة الخارجية الآن بطريقة لم يسبق لها مثيل، بل حتى تلك التي كان يفترض سابقًا، أو يعتقد أنها تقليديًا، انحرفت عن الشؤون الدولية، قد جذبتها وسائل الإعلام الاجتماعية إلى ساحة السياسة العالمية. إذ تسمح المواقع التفاعلية للمستخدمين متابعة الأحداث السياسية ونتائج الانتخابات في الوقت الحقيقي من الجانب الآخر من العالم، ويعني وضع البيانات على الانترنت أن العالم "هناك" متاح الآن على الهاتف المحمول الخاص بك. لذا، فإن كتابًا مثل "فهم الثقافة الشعبية والسياسة العالمية في العصر الرقمي"، الذي حررته لورا شيبيرد وكيتلين هاميلتون، وصدر عن روتليدج عام ٢٠١٦م، يطرح هذه المواضيع في السياسة العالمية المعاصرة، ليتحقق فهم أفضل كيف أن الاتصالات الرقمية من خلال تقنيات وسائل الإعلام الجديدة تُغَيِّر تصوراتنا وارتباطنا مع العالم.

الدبلوماسية الثقافية ببعديها الشعبي والنخبوي تؤثر على "الرأي العام العالمي" وتُعَظِّم المصالح الوطنية المرجوة من السياسات الخارجية

ويمثل هذا الكتاب نقطة البداية للحوار حول كيف بدأت التكنولوجيات الرقمية في التأثير على بحث وممارسة العلماء والفاعلين في مجال العلاقات الدولية، وذلك بعرضه لمجموعة من الدراسات المعمقة، التي تتناول بشكل خاص التناص بين السياسة العالمية والثقافة الرقمية الشعبية. وسواء كان التركيز هو وسائل الإعلام الرقمية، أو الشبكات الاجتماعية، أو المحتوى، الذي ينشئه المستخدمون، فإن مواقع النشاط السياسي هذه، والصياغات الفنية، التي تنتجها، تُخبرنا كثيرًا عن كيفية اشتراكنا في صنع الثقافة، وإشراكنا للسياسة العالمية في تَمَثُّلِها في العصر الراهن.

وهنا، يلزم النظر إلى الديناميات المتغيرة للعلاقات الدولية المعاصرة في سياق سياسات القوى، التي تُشَكِل وتُشَكلها الثقافة الشعبية. وذلك بالتركيز على النظريات والسياسات والأحداث الرئيسية في السياسة العالمية، فيما يتعلق بكل من وسائط الإعلام التقليدية والجديدة. والتساؤل حول كيف تنعكس السياسة العالمية، أو تستنسخ في الثقافة الشعبية؟ وكيف تُشَكِّل سياسات الثقافة الشعبية ديناميات السياسة العالمية؟ وما هي أساليب وطرق الربط بين الثقافة الشعبية والسياسة العالمية في العلوم الاجتماعية والبحوث والدراسات الثقافية؟ وكيف يمكن تحديد وتحليل وتقييم وتفسير مصادر المواد الرئيسية للسياسة العالمية والثقافة الشعبية؟ وكيف يُجْرَى التخطيط، والبحوث الأصلية والتعامل معها؟ وبهذه المعرفة المتخصصة، وإدراك المهارات المرتبطة بمختلف المهن، بما في ذلك الوكالات الحكومية، والأعمال التجارية، ووسائل الإعلام، وغيرها من المجالات، التي تدعو الحاجة فيها إلى المعرفة المتقدمة وفهم السياسة العالمية المعاصرة، إلى جانب الثقافة الشعبية، يتحقق التكامل المرغوب بين الثقافة والدبلوماسية.

إن الالتزام بمحددات الإجابات الصحيحة على هذه الأسئلة، وغيرها، يوفر بالطبع مدخلاً مهمًا للفهم وللتدريب على الانضباط الدبلوماسي في أداء السياسة الخارجية، خصوصًا في مجال الاقتصاد السياسي الدولي. إذ هو يتضمن معرفةً للنقاش المعاصر بشأن العولمة وأثرها على الدول والاقتصادات والمجتمعات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وهو يغطي الديناميات الدولية من خلال مجموعة من المناهج النظرية والتجريبية والمنطقة القائمة ذات الصلة في مكان العمل. كما يُعطي الأساس المنهجي لفهم المجتمع الدولي المعاصر، ويطور الخبرة لمجموعة من المهن، التي تحتاج إلى فهم متقدم لمسارات السياسة الخارجية.

لقد جاء في دراسة مهمة، بعنوان: "من القوة الناعمة والثقافة الشعبية إلى السياسة العالمية"، التي صدرت في عام ٢٠١١م، وقادت فريق تحريرها كريستينا رولي، من جامعة بريستول، المملكة المتحدة، أن النصوص الثقافية الشعبية والمؤسسات والممارسات، سواء وسائل الإعلام، والرياضة، والأفلام، أو السياحة، غالبًا ما يتم تصنيفها باعتبارها أصول لقوة ناعمة كبيرة. ومع ذلك، فإن معظم حسابات القوة الناعمة لا تُسْتَصْحَب بعمق في أي من عمل الآليات، التي تمارس من خلالها هذه الثقافة الشعبية النفوذ، وهي فجوة تُعبِر عن أعراض إهمال أعمق للثقافة الشعبية في العلاقات الدولية. وقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة هذا الإهمال من خلال تقديم نظرية أكثر تفصيلاً للثقافة الشعبية والسياسة العالمية.

ويمكن استجواب أمثلة على شيوع الثقافة الشعبية في أدبيات القوة الناعمة لتوضيح الانفتاح على عمق تأثيرات هذه الثقافة، التي تقدم العلاقات الدولية، وإبراز القيود على هذا الانفتاح، على حد سواء. فإذا تراضى الناس على الاستجابة لهذه القيود، ينبغي اقتراح تصور أكثر تعقيدًا من مجرد الحديث المرسل عن الثقافة الشعبية والسياسة العالمية، التي (تأخذ على محمل الجد تعقيد الادعاءات السببية عن الثقافة الشعبية المضمنة في أدبيات القوة الناعمة وتعمل مع فهم أكثر دقة لصناعة المعنى وآليات التواصل،) وتقدم الدور التأسيسي للثقافة الشعبية في السياسة العالمية. وبمثل هذا الفهم، ينبغي أن يقر التصور المقترح بأن النصوص الثقافية والممارسات والمؤسسات الشعبية هي سياسة عالمية، ومن ثم يجب أن تكون مركزية في تحليلها التجريبي والنظري. وبهذا، يمكن توضيح الحجج من خلال دراسة بعض التشابكات الأساسية للثقافة الشعبية مع السياسة العالمية.

لهذا، فإن الحديث عن الثقافة الشعبية والسياسة العالمية لا يطعن في دراسات السياسة الخارجية والدبلوماسية، ولا يعتدي على، أو يتعدى حدود التخصصات المتعلقة بالعلاقات الدولية. إذ أن دراسة الثقافة الشعبية في عالم السياسة ليست تطورًا جديدًا نشأ للتو؛ فمنذ تسعينات القرن الماضي، هناك عدد متزايد من علماء العلاقات الدولية لجأوا لاستخدام مصادر التراث الجمالية والمصنوعات اليدوية للثقافة الشعبية لمعالجة القضايا المتعلقة بمساق العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإنه في كثير من الأحيان لا يزال هذا النوع من الأبحاث غير مرحب به في العلوم الاجتماعية. وهذا أمر مؤسف يصعب القبول به، فالمزايا لجلب شعبية الثقافة والسياسة العالمية معًا متعددة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الأخذ بمصادر الثقافة الشعبية كمنصات انطلاق للسياسة العالمية، كما جاء في كتابات بليكر ٢٠٠١، ومور ٢٠٠٩، وشيبرد ٢٠١٠م، تُشجعنا للنظر في دور السياسة البصرية والعواطف في تشكيل العالم الاجتماعي والسياسي. رغم أن ويلديز في عام ٢٠٠٦م، كان يظن أن هذا المنحى سيعقد التسلسل الهرمي لمصادر السياسة العالمية؛ الأمر الذي يدعونا للطعن في فكرة أن السياسة العالمية تجري فقط في المجال العام، أي الرسمي، وهذا الرأي يتفق مع ما قال به إينولي عام ١٩٨٩ وديتمير وغراي ٢٠١٠م. وفي هذا مغالطة للواقع بائنة، لأن الجمع بين السياسة العالمية والثقافة الشعبية يحاكي المناقشات الدائرة في العلاقات الدولية، ويخلق مساحات جديدة للتفكير النقدي في العمل الدبلوماسي.

إن الثقافة الشعبية لم تعد مهجورة، أو معزولة عن منهج دراسة العلاقات الدولية، فهي اليوم حقل أكاديمي نابض بالحياة، تنشغل بدراستها الجامعات، وتُؤلَّف فيها البحوث المبتكرة، التي نجحت في التأسيس لها كنظرية قائمة بذاتها. وللمثيل على سعة الاهتمام الحاضر، فقد انتظم في الفترة من ٢٣-٢٥ نوفمبر ٢٠١٧م، في جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة، مؤتمر عن "الثقافة الشعبية والسياسة العالمية" قُدِمَت فيه مجموعة كبيرة من الأبحاث من منظورات كانت حكرًا على مساقات الدبلوماسية، والسياسة الخارجية، والعلاقات الدولية. وقد يسأل سائل: لماذا يتعين علينا فهم الثقافة الشعبية إذا كُنَّا في الأصل مهتمين بالسياسة العالمية

النظر في تأثيرات الثقافة الشعبية يُصْبِحُ ضرورة للتحليل والفهم لطبيعة خطاب الدبلوماسية والعلاقات الدولية

الثقافة الشعبية لم تعد معزولة عن دراسة العلاقات الدولية وتنشغل بدراستها الجامعات وأسست لها كنظرية قائمة بذاتها

والدبلوماسية؟ وقد تبدو الإجابة، من الوهلة الأولى، سهلة لضآلة ما هو معروف عن العلاقة بين المجالين، إلا أن السياسة العالمية، والحس السليم، يُخبرانا؛ أولاً، وقبل كل شيء عن قضايا المجتمعات، بما فيها متطلبات الحياة وأسباب المعاناة؛ مثل، التعاون والصراع، والحرب والسلام، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، وانتشار الأمراض الوبائية على الصعيد العالمي، واللاجئين، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأسلحة النووية، والإرهاب، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالأسلحة، والمخدرات، والبشر، والمجاعات، والتجارة الحرة، والشركات الاحتكارية، والعولمة.

وقد يكون مفيدًا لفت الانتباه لسلسلة "الثقافة العامة والسياسة العالمية" الأمريكية، وهي منتدى لاقتراح البحوث متعددة التخصصات؛ تستكشف الروابط العميقة والمتنوعة بين الثقافة الشعبية والسياسة العالمية. وتهدف إلى تحقيق المزيد من الابتكار، والدقة، والاعتراف، بهذا المجال الفرعي الناشئ من مساق العلاقات الدولية. ولتحقيق هذه الغايات، تهتم السلسلة بمواضيع مختلفة تجاور الصيغ الثقافية، التي تزداد اتساعًا في نطاقها؛ مثل أشكال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك على المستويات الإقليمية والمحلية؛ إلى المواجهات بين الحياة الثقافية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية؛ إلى الأشكال الجديدة، أو الناشئة من السياسة، والتي تنجم عن إعادة تنظيم، أو تدويل الثقافة العامة.

وتشجع هذه السلسلة، بالإضافة إلى ضروب الإبداع المختلفة؛ كالأفلام والتلفزيون والأدب والفن، بحماس البحث في خصوصيات الميراث الاجتماعي المتنوعة، بما في ذلك جماليات الصوت والصورة، والموسيقى، والثقافات الغذائية، والألعاب الترفيهية، والتصميم والهندسة المعمارية، والبرمجة، وأدوات الترفيه، والرياضة، وأخبار الأعيان والمشاهير. وتُعَدُّ مناهج دراساتها شديدة التنوع في مقارباتها حول الثقافة الشعبية والسياسة العالمية، وهي مهتمة بالأبعاد الثقافية للهيمنة والمقاومة والقوة، في الماضي والحاضر والمستقبل.

وبالمثل، تسعى جهودٌ علميةٌ متنوعةٌ حول العالم إلى إفساح فضاء للعمل يُعين على استكشاف آثار التكنولوجيات الجديدة ووسائل الإعلام الجديدة على الممارسات المعروفة والمعتمدة للتمثيل الدبلوماسي والمعنى السياسي. وتشجع على المشاركة مع الثقافة الشعبية كوسيلة للتنافس على سرديات موثقة لأحداث معينة وتسويات سياسية، فضلاً عن استكشاف الطرق، التي يسترشد فيها الخطاب السياسي السائد بهذه الثقافة الشعبية. كما تُشجع التحقيق في كيفية مساهمة الثقافة الشعبية في تغيير التصورات المتعلقة بالوقت، والفضاء، والحجم، والهوية، والمشاركة، مع تحديد الحدود الخارجية لما يفهم شعبيًا بأنه "سياسي"، أو "ثقافي".

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يُساهم الاهتمام بالثقافة الشعبية في دفع العلاقات الدولية بعيدًا عن التحليلات السياسية الكلية الراكدة، التي تركز على العلاقات الرسمية بين الدول، وذلك بإيجاد مرجعيات مستحدثة، وتسليط الضوء على الديناميات الجديدة للسلطة. ويستبعد هذا افتراض وايت ١٩٦٠م، أن نظرية العلاقات الدولية هي مجرد إنتاج المعرفة في العلاقات بين الدول، والتركيز على الثقافة الشعبية هو استجابة لدعوة من قبل بعض علماء العلاقات الدولية لتحويل الاهتمام من الدولة إلى الفرد. على سبيل المثال، في حين أن لعبة الفيديو الإيضاحية قد لا تشبه المصادر، التي تعودنا على استخدامها أكثر من غيرها لدراسة مثل البيانات الرئاسية، وموجزات السياسة، والمعاهدات، فإنه لا يزال موقع السياسة الجزئية معتلاً حيث تتشخصن القضايا، وتتضخم الذوات السياسية، وتطرأ المخاوف والتهيؤات الجيوسياسية والأمنية، وتتصارع الهويات، وتتعارك المجتمعات المتخيلة، التي يُعاد إنتاجها على مستوى الحياة اليومية في ممارسات السياسة الخارجية.

وفي الختام، يمكن القول أن الدبلوماسية الثقافية، ببعديها الشعبي والنخبوي، عند تعلمها جيدًا، والفهم العميق لتأثيراتها، وإحسان تطبيقها على جميع المستويات، تمتلك القدرة الفريدة على التأثير على "الرأي العام العالمي"، ومحاورة أيديولوجية الأفراد، أو المجتمعات، أو فات، أو الأمم، بطريقة تُعَظِّم المصالح الوطنية المرجوة من نشاط السياسات الخارجية، وحيوية الفعل الدبلوماسي الثقافي. إذ أنه قد بات واضحًا الآن، وفي عالم يزداد اتساعًا وترابطًا، أن انتشار تكنولوجيا الاتصال الجماهيري يكفل لنا جميعًا إمكانية الوصول إلى بعضنا البعض بسرعة فائقة أكثر من أي وقت مضى. إذ تُعد الدبلوماسية الثقافية، بأبعادها المختلفة، "شعبية"، أو "عالية"، حاسمة في تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

* مفكر عربي وسفير السودان لدى إثيوبيا

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء تعثر مسار التسوية والمصالحة:

الصراع على السلطة أفقد الفلسطينيين القوة والدعم وأزمة الانقسام ليست عارضة

جاء المشروع الوطني الفلسطيني تعبيرًا عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه وأرضه التاريخية للرد على المقولة الزائفة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وتأكيدًا من الشعب الفلسطيني بهويته الوطنية وحقوقه السياسية والتاريخية التي أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة وأهمها حق تقرير المصير، عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ويواجه المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كأحد أهم مخرجات دورة المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة غير العادية بالجزائر عام ١٩٨٨م، تحديات وعقبات كثيرة، منها ما يتعلق بفشل مشروع التسوية السياسية عقب انسداد الأفق السياسي بعد صعود اليمين المتطرف لسدة الحكم في إسرائيل وهيمنة كتلة اليمين المتطرف على النظام السياسي في إسرائيل، ومنها ما يتعلق بالوضع الداخلي الفلسطيني في ظل استمرار الانقسام. وسوف يحاول هذا المقال بحث مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء هذه التحديات والأزمات، من خلال العرض التالي:

منصور أبو كريم

أولاً: ماهية المشروع الوطني الفلسطيني

جاء تبلور الهوية الفلسطينية كهوية مستقلة ومنفصلة عن الهوية العربية والإسلامية كردة فعل عن المخاطر المحدقة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني مع بداية المشروع الصهيوني في فلسطين مع احتلال القوات البريطانية لفلسطين، وتعززت هذه الهوية الفلسطينية مع تصاعد حدة المواجهة مع الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، فمع تزايد مواجهة الهجرة اليهودية وعمليات تسهيل الاستيلاء على الأراضي من قبل سلطات الاحتلال للمهاجرين اليهود، على اعتبار أن المشروع الصهيوني النقيض التاريخي والحضاري والثقافي للهوية الفلسطينية العربية. وكان من ضمن المطالب التي طالب بها الشعب الفلسطيني قبل النكبة هي وقف موجات الهجرة اليهودية وجلاء القوات البريطانية وإعلان استقلال فلسطين أسوة بباقي الدول.

وجاء المشروع الوطني بمفهومه الحالي المتمثل في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف مع عودة اللاجئين انعكست لانتفاضة الحجارة ١٩٨٧م، وتداعياتها على المشهد الفلسطيني بكل مكوناته، فقد أدى اندلاع انتفاضة الحجارة وتوهجها إلى طرح نقاش معمق في الساحة الفلسطينية في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية حول ضرورة طرح رؤية فلسطينية واضحة لطبيعة الحل المقبول فلسطينيًا، يؤخذ في عين الاعتبار التحولات الدولية والإقليمية بعد خروج الثورة الفلسطينية من بيروت ١٨٨٢م، وبعد نقاش طويل في ضوء المعطيات الدولية والعربية التي استطاعت انتفاضة الحجارة تحقيقها في ظل موازين القوى وضعف الحالة الفلسطينية خاصةً عقب الخروج من بيروت، لذلك نجحت الانتفاضة في طبع بصماتها الواقعية على قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر التي انعقدت في الجزائر.

في ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٨م أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة الجديدة، وفي مساء اليوم نفسه، وبعد انتهاء الصلاة في المجسد الأقصى في القدس، تم قراءة إعلان الاستقلال أمام حشد من الناس تأكيدًا على أن القدس الشريف هي عاصمة لدولة فلسطين، ولقد كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان استقلال دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ثمرة من ثمرات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبداية لمرحلة

"قانون القومية" الإسرائيلي يوجه ضربة للتسوية والسلام ويتضمن ١١ بندًا تلغي حقوق العودة والدولة والقدس

جديدة من مراحل نضاله الممتد منذ عام ١٩٢٠م، من أجل التحرر والاستقلال، حيث تم الإعلان في ١٥نوفمبر١٩٨٨م، عن ميلاد الدولة الفلسطينية على أساس القرار ١٨١، وهو القرار الذي منح إسرائيل شرعية وجودها الدولي، وترافق إعلان الاستقلال الوطني مع موافقة المجلس الوطني على الاعتراف بالقرار٢٤٢ والقرار٣٣٨، ودعا إلى دولتين لشعبين على أرض فلسطين.

ثانيًا: المشروع الوطني ومأزق التسوية

يضع تعثر عملية السلام وتوقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وامتداد المرحلة الانتقالية من ٥ سنوات كما كان منصوص عليه في اتفاق أوسلو إلى أكثر من ٢٥ عامًا، تحديات وعقبات كبيرة أمام المشروع الوطني في طريق إنجاز الحرية والاستقلال من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، خاصة في ظل هيمنة كتلة اليمين المتطرف في إسرائيل على الحياة السياسة وتراجع دور اليسار الإسرائيلي صاحب مشروع التسوية عن مقاليد الحكم.

ربط المشروع الوطني الفلسطيني بدرجة كبيرة بمشروع التسوية المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، في ظل الانحياز الأمريكي كان ومازال أكبر التحديات التي تواجه هذا المشروع، فرغم أن وثيقة الاستقلال ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر شكلت محددات رئيسية للمشروع الوطني القائم على دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧م، إلا أن أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني الفلسطيني بقراري٢٤٢/٣٣٨، هو افتقاد المشروع الوطني استقلاليته الوطنية، وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعًا عنها حروبًا كثيرة، فمع التوقيع على اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني تحرري مقاوم لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة.

ورغم أن التسوية السياسية جاءت لكي تلبي أحد مرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، القائم على حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وحق العودة، إلا أن انخراط منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع التسوية والذي تمخض عنها إقامة السلطة الفلسطينية كخطوة على طريق الدولة لم يأت بالنتائج المرجو منها، وذلك نظرًا لعدة اعتبارات منها تنكر حكومة رابين لاتفاق أوسلو نتيجة ضغوط داخلية مارسها اليمين المتطرف في إسرائيل مستفيدًا من العمليات التفجيرية التي كانت تحدث في قلب إسرائيل من قبل الفصائل الفلسطينية، فقد ساهمت هذه العملية في امتلاك اليمين المتطرف في إسرائيل القدرة على تعطيل عملية التسوية، خاصة عقب اغتيال إسحاق رابين وصعود نتنياهو لسدة الحكم عام ١٩٩٦م.

لقد بدأت أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (المشروع الوطني) ومجمل النظام السياسي الفلسطيني في التفاقم؛ عندما أتضح أن إمكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني تتراجع باستمرار، وذلك لسببين أساسيين:

الأول: أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اعتمدت سياسة فرض الحقائق على الأرض عبر توسيع وتكثيف الاستيطان وبناء جدار الضم والتوسع، وتقطيع الأوصال بالطرق الالتفافية والمناطق الأمنية والعسكرية ومصادرة الأراضي وإغلاق المناطق بحيث أصبح ويصبح هدف إقامة الدولة الفلسطينية بعيد المنال.

الثاني: إن السياسات والخطط وأدوات العمل الفلسطينية فشلت فشلاً ذريعًا، ولم يتم وضع سياسات وخطط وأدوات عمل جديدة بدلاً منها قادرة على حماية المشروع الوطني والتقدم على طريق تحقيقه.

كما ساهم الموقف الغربي على وجه العموم والأمريكي على وجه التحديد في تراجع دافعية عملية السلام، فالموقف الأميركي لما له تأثيره الذي لا يستهان به على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ أن الدعم الأميركي المطلق لـ "إسرائيل" وتوفير الغطاء الدائم لاحتلالها وانتهاكاتها وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ضربه موجعة لمسار التسوية السياسية.

وتضاعف الموقف الأمريكي سوءًا وانحيازًا لإسرائيل مع دخول الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب البيت الأبيض، واتخاذه مواقف مناقضة للمشروع الوطني والحقوق الوطنية الفلسطينية، عبر إعلانه القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية لها، مع وقف تمويل وكالة الغوث بهدف شطب قضية اللاجئين من على طاولة المفاوضات.

ويشكل صعود اليمين الجديد في دولة الاحتلال وتحكمه بالمشهد الإسرائيلي وبوجهته المستقبلية جزءًا من هذه التغيرات، ويعكس صعوده إلى حد بعيد التغيرات الاجتماعية التاريخية التي مرت بها إسرائيل، ويحمل صعود التيار اليميني المتطرف في إسرائيل في ظل تصعيد المشروع الاستيطاني وتديينه تحديات وعقبات طويلة الأمد أمام مسار التسوية السياسية. كما شكل إقرار إسرائيل ما يعرف "بقانون القومية" ضربة موجعة أخرى لمشروع التسوية ولعملية السلام.

ويتضمن القانون الإسرائيلي الجديد المثير للجدل أحد عشر بندًا. وينص على أن "حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود، والهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط"، وأن "القدس الكبرى والموحدة عاصمة إسرائيل"، وأن "العبرية هي لغة الدولة الرسمية، واللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية". ويعرّف القانون، دولة إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، كما يؤكد أن "ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

في المجمل يلغي قانون القومية العنصري الإسرائيلي، الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرضه، ويحول دون أي إمكانية لعقد تسوية سياسية، قائمة على قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين، كما أنه يعبر عن الطبيعة العنصرية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وينفي أي إمكانية للتوصل لتسوية سياسية تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ثالثًا: مأزق المشروع الوطني في ضوء استمرار الانقسام

تعاني الساحة الفلسطينية منذ عدة سنوات من انقسام خطير يتسم بالشمولية، ويدفع المصالح الضيقة لتعلو فوق المصالح الوطنية العليا، ويعيد الحالة الفلسطينية بمضامين مختلفة لحالة الصراع الحزبي التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨م، والتي كانت محكومة بالعصبية القبلية والجهاوية، رغم أن الصياغة الشمولية في التنوع الفصائلي تثري الحركة الوطنية الفلسطينية، على أساس التعامل والتكامل، والبحث عن المشترك وتقليل الخلافات، وهذا لا ينفي أحقية كل فصيل في الاحتفاظ ببرنامجه الخاص، ما يضمن العمل لصالح القضية الفلسطينية وإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن ما يحدث هو العكس تمامًا، لأن الصراع على السلطة أفقد الفلسطينيين الكثير من عوامل القوة والدعم العربي والدولي.

الأزمة العميقة التي نزلت بالفلسطينيين وحركتهم الوطنية بسبب الانقسام ليست حادثًا عرضيًا، بل هي نتيجة مباشرة لآليات تاريخية تكثفت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤م، وظهرت للعلن في حقبة ما بعد عرفات، وتربط أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية بخيارات منظمة التحرير تجاه التسوية السياسية، وكيفية مواجهة المشروع الإسرائيلي، والخيارات المتاحة أمامها في إدارة الشؤون الداخلية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل والغرب والعالم العربي.

تشكل معضلة الانقسام تحديًا خطيرًا وتهديدًا مباشرًا للمشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري، بالإضافة إلى تباين رؤي ومواقف الفصائل الفلسطينية حول المصالحة الفلسطينية، التي مازالت تراوح مكانها حتى الوقت الراهن، بسبب التجاذبات الحزبية من جانب وبسبب التدخلات الخارجية والارتهان لأجندات خارجية من جانب آخر، فكل ذلك يشكل تحديًا وعقبة أمام توحيد الصف الوطني الفلسطيني عبر إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية.

مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية لا يتمثل فقط في عجزها عن تحقيق أهدافها، بل في عدم اعتراف القوى الفاعلة والمقررة والمعنية بمسؤوليتها عن الفشل أيضًا، ومشكلة تلك القوى أنها مازالت غير مدركة تمامًا للتراجع الخطير الذي وصلت إليه، بناها ومكانتها وقدراتها، أو إنها تتجاهل ذلك عن عمد، كما أن تلك الأزمة لم تدفع القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة إلى مراجعة نقدية للمرحلة السابقة، واستخلاص استراتيجيات نضالية فاعلة في المرحلة الراهنة، وإنما تبدو هذه القوى فاقدة القدرة على المبادرة وتجيد الاختباء وراء شعارات عامة مكررة لا فائدة لها في توجيه حركة الشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية.

رابعًا: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

في ضوء التحديات الجمّة التي تواجه المشروع الوطني، والتي تتمثل في انسداد أفق التسوية السياسية، واستمرار الانقسام، والتحول في الموقف الأمريكي من قضايا الحل النهائي، وإعلان الرئيس ترامب القدس عاصمة "لإسرائيل" ووقف تمويل وكالة الغوث، وحجب التمويل عن السلطة الفلسطينية لدفعها للعودة للمفاوضات وفق الرؤية الأمريكية، فكل هذه التحديات وغيرها تضع المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين أمام تحديات مصيرية.

في ضوء ما سبق من قراءة وتحليل، يمكن وضع مجموعة من السيناريوهات والمقاربات لمستقبل المشروع الوطني، وهي كالتالي:

المشروع الوطني الفلسطيني تراجع لسببين: فرض الأمر الواقع للاستيطان والموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل

الانقسام الفلسطيني يهدد المشروع الوطني التحرري بسبب التجاذبات الحزبية والارتهان لأجندات خارجية

سيناريو نجاح المشروع الوطني

رغم وجود تحديات كبيرة وكثيرة أمام المشروع الوطني الفلسطيني، القائم على الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهي تتمثل في فشل مسار التسوية واستمرار الانقسام الفلسطيني، والتحول في الموقف الأمريكي من أسس عملية التسوية، إلا أن هناك إصرار فلسطيني على التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية، مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الحالة الفلسطينية، سواء على مستوى العلاقة مع إسرائيل من خلال مسار التدويل الذي أنتج دولة" مراقب" في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢م، ومراكمة النضال على الساحة الدولية، عبر الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، أو عبر الانضمام للمنظمات و الاتفاقيات الدولية، أو عبر توحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية، من خلال المصالحة الفلسطينية. وهو ما يعزز الوصول لتحقيق للدولة الفلسطينية المستقلة، عبر مجلس الأمن وليس عبر المفاوضات كأحد ركائز المشروع الوطني الفلسطيني.

نجاح الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة الكاملة قد يكون أمر صعب المنال في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، خاصة في صعود التحديات الكبيرة التي تواجه المشروع الوطني والتي أوضحتها الورقة، لكن الإيمان بعدالة القضية والتمسك بالحقوق الوطنية، ورفض الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، وتفعيل مكامن القوة

الفلسطينية والعربية والدولية، وحشد الرأي العام العربي والدولي لصالح القضية الفلسطينية كفيل بتغيير قواعد اللعبة لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، حتى لو كان ذلك بنسب متفاوتة.

سيناريو بقاء الوضع الراهن

منذ صعود كتلة اليمين المهيمن في إسرائيل لسدة الحكم بقيادة حزب الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة تحولت مرحلة إنهاء الصراع التي بدأت منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، مرورًا باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، إلى العودة إلى مرحلة إدارة الصراع، بهدف تغيير الواقع الجوسياسي والديمغرافي على الأرض لصالح إسرائيل بما يخلق حقائق جديدة تنعكس على طاولة المفاوضات في حالة الوصول لتسوية سياسية.

هذه المقاربة الأكثر احتمالية في ظل الظروف والمعيطات الراهنة، بما يعني استمرار الوضع الراهن (إدارة صراع) وليس حله؛ ما يؤكد أهمية الحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم التنازل والتفريط بها، ومواجهة الموقف الأمريكي والصلف الإسرائيلي، عبر إفشال صفقة القرن، لكن دون الوصول لحلم الدولة الفلسطينية المستقلة، هو أحد أكثر الاحتمالات والسيناريوهات توقعًا، خاصة في ظل انسداد أفق التسوية واستمرار الانقسام وتردي الوضع الفلسطيني الداخلي، والضعف العربي.

سيناريو فشل المشروع الوطني

في ظل التحديات الكبيرة التي تقف أمام المشروع الوطني الفلسطيني، وفي ظل الرؤية الإسرائيلية والأمريكية التي تستند على إقامة دولة فلسطينية هامشية في غزة، مع حكم ذاتي محدود الصلاحيات في الضفة الغربية، ففي حالة نجاح هذا المخطط الذي يندرج في سياق ما يعرف بـ "صفقة القرن"، التي تلبي المطالب الإسرائيلية بشكل كامل؛ ينتهي المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، وفق مقررات الأمم المتحدة الشرعية الدولية.

هذا المخطط حذر منه الرئيس محمود عباس أكثر من مرة خلال خطاباته الأخيرة، عندما قال، إن صفقة القرن تعني تنفيذ ما جاء في وعد بلفور الذي تحدث عن الحقوق المدنية للأقلية العربية، وبالتالي في حالة نجاح هذا المشروع "صفقة القرن" يصبح المشروع الوطني الفلسطيني في حكم المنتهي، وهنا يتحمل الجميع مسؤولية استمرار الانقسام الفلسطيني الذي يعتبر مدخلاً حيويًا للقوى الدولية والإقليمية لتصفية القضية الفلسطينية، عبر استغلال الوضع الإنساني المتردي في غزة لتقديم مشاريع دولية، تمهد الطريق لتطبيق الصفقة عبر البعد الإنساني.

الخاتمة

ربطت الورقة بين فشل مسار التسوية من تحقيق أهدافه في الوصول لتسوية سياسية عادلة وشاملة، تفضي لقيام دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧م، وفق قرارات الشرعية الدولية، وبين استمرار الانقسام الذي وضع المشروع الوطني الفلسطيني أمام مأزق لا يقل خطورة عن فشل مسار التسوية، وأوضحت الورقة حجم المخاطر التي تقف في طريق المشروع الوطني، والتي تتمثل في فشل مسار التسوية السياسية عقب صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف لسدة الحكم، وتخليه عن أسس عملية السلام ومحاولته إفراغ العملية من مضمونها، وتكريس الانقسام الفلسطيني عبر الاستفراد بالضفة وغزة كلا على حدة، لتعزيز انفصال الجغرافيا السياسية الفلسطينية، لضرب فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على النقاط التالية:

مأزق الحركة الوطنية ليس في عجزها فقط بل لعدم اعتراف القوى الفاعلة بمسؤوليتها عن الفشل

- هناك مخاطر محدقة بالمشروع الوطني الفلسطيني وبحلم الدولة الفلسطينية المستقلة، تتمثل في فشل مسار التسوية، وتعثر مسار المصالحة الفلسطينية بما يعزز إقامة دولة فلسطينية هامشية في قطاع غزة تحت حكم حماس، وفق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، بما يتوافق مع صفقة القرن، ومشروع الرئيس ترامب لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.
- وصل المشروع الوطني لمأزق حقيقي عقب فشل مشروع التسوية والمقاومة في تحقيق أهداف المشروع الوطني في الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية، مع تراجع مستوى الدعم العربي والدولي، في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها النظام العربي والدولي خلال السنوات الأخيرة.
- يمثل صعود اليمين الإسرائيلي وإقراره قانون القومية بمثابة نهاية لمسار التسوية، ما جعل القيادة الفلسطينية تتبنى خيار إعادة تدويل القضية الفلسطينية الذي حقق حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢م.

* كاتب وباحث سياسي فلسطيني

قراءة في كتاب:

رؤية مستقبليّة لأوضاع الهند ما بعد ٢٠٢٠

صدر حديثًا عن مؤسّسة الفكر العربي كتاب "الهند ما بعد العام ٢٠٢٠" في إطار برنامج "حضارة واحدة"، مسيرة النموّ في الهند في القرن الحادي والعشرين وتحدّياته، والفرص الجديدة والتكنولوجيّات الناشئة، التي تجعل النموّ أكثر سرعة وشمولاً. ويقدّم رؤية مستقبلية للإصلاحات المتوقّعة في الهند في مجال تحسين التعليم، وخلق الوظائف، والتنوّع البيولوجي، وإدارة النفايات، والأمن القومي وغيرها. الكتاب من تأليف الرئيس أبو بكر زين العابدين عبد الكلام، أحد كبار علماء الهند، ورئيس الهند بين عامَي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧م، ويَاغَناسوَامي سُونْدارا راجان، أحد المفكّرين في مجال تطوير التكنولوجيا وإدارة التجارة، وأستاذ فخري في قسم الفضاء لدى المنظّمة الهندية للبحوث الفضائية. تولّى ترجمة الكتاب أستاذ اللغة العربية وآدابها بالجامعة المِلّية الإسلامية في نيودلهي د. صهيب عالِم.

بيروت: آراء حول الخليج

يضم الكتاب ١٥ بابًا يتضمّن أفكارًا ومقترحات لدفع الهند نحو التقدّم، بإنجاز الأعمال العِملاقة في مجال الصناعات والخدمات والزراعة، والأبواب هي: الهند في العام ٢٠١٤، التعلّم من الفرص الضائعة، تسريع النموّ الزراعي، الصناعة: فرص ضخمة، التعدين: إضافة القيمة إلى مواردنا الطبيعية، البنية التحتية: دمّ الاقتصاد وعظامه وعضلاته، التنوّع البيولوجي: التوازن بين الاقتصاد وحماية البيئة، كيمياء الحياة، الشبكات العصبية للاقتصاد المعرفي، من النفايات إلى الثروة، الرعاية الصحية للجميع، الأمن القومي: القوّة والمعرفة واليقظة المستدامة، التعليم لكلّ فردٍ في الهند، التكنولوجيّات الناشئة: اللّحاق بركب التقدّم إلى الأمام، إمكانات الهند: هل يُمكِن للهند أن تفعل ذلك؟

يؤكّد الكتاب أنّ حاجة الهند لا تكمن في رسم الخطط، بل في اعتماد المنهجيّات الصحيحة لتنفيذها، وتحديد كيفيّة الوصول إلى الفوائد على المستهدفين. ضمن صياغة إطار شامل للتنمية المستدامة وتوفير المرافق الحضرية في المناطق الريفية في الهند، وتطوير نظامَيْن فريدَيْن هما "هرم مجتمع المستخدمين" و"رادار التنمية الاجتماعية".

يسلّط الكِتاب الضوء على الإنجاز الكبير الذي حقّقته الهند في القضاء على شلل الأطفال، والتزام الحكومات على مدى الستّين سنة بتحقيق الهدف الوطني في التعليم الشامل، ومع ذلك، فإنّ ٣٥٪ من سكّان الهند البالغين لم يتحقّق لهم معرفة القراءة والكتابة.

في العام ١٩٩٨م، قام د. عبد الكلام والدكتور راجان بنشر كتاب "الهند ٢٠٢٠" ويُعدُّ وثيقة رؤية للألفيّة الجديدة لرسم صورة الهند، وكيف يُمكِن لها أن تصبح واحدة من أكبر خمس قوى اقتصادية في العالم بحلول العام ٢٠٢٠م. وبعد ستّة عشر عامًا، ومع اقتراب العام ٢٠٢٠م، أصدر المؤلِّفان كتابًا آخر هو "الهند ما بعد العام ٢٠٢٠"، لتقييم ما حقّقته الهند وتحديد ما عليها تحقيقه.

لفت الكتاب الانتباه إلى مشكلات تعوّق التطوّرَ، مثل عدم كفاية البنية التحتية، والأمّية، والأحوال المُزرية للطرق والسكك الحديدية والموانئ. كما قدّم اقتراحات لتحسين الأوضاع. ويؤكّد المؤلّفان أنّ الهند ما زالت قادرة على الوصول إلى قائمة الدول المتقدّمة في غضون عقد، لكنّ هذا التحوّل يتطلّب عدة إصلاحات. والمهمّ أن يتذكّر الشعب الهنديّ أنّ كلّ فرد يجب أن يؤدّي دوره وهو يتطلّع إلى بناء الهند ما بعد ٢٠٢٠.

يؤكّد الكتاب أنّ القرن الحادي والعشرين سيكون شاهدًا على هندٍ جديدة، إذا عمل الناس بجدّيّة مع سعي متواصل لتحسين أوضاعهم وتحويل الهند إلى بلد أحلامهم. وينتهي الكتاب برسم المهمّة التي تتلخّص في خطّة عمل من أربع نقاط تشمل: تأمين المياه لكلّ من المناطق الحضرية والقرى، والعمل من أجل الرخاء الاقتصادي المستدام، وحيازة القيم النبيلة.

الأمن الإقليمي العربي: الواقع والشعارات

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

الأمن الإقليمي العربي يعاني من نقاط ضعف قديمة وتراكمية، يتطلب تجاوزها خطوات كثيرة تبدو صعبة نظرًا لاختلاف مفهوم الأمن الجماعي وعدم تعريف مخاطر ومهددات الأمن الإقليمي، ما ترتب عليه عدم ترتيب أولويات الأمن الإقليمي والاصطفاف لتحقيق متطلباته.

الأمن الإقليمي له عدة دوائر، فمنطقة الشرق الأوسط في دائرتها الواسعة تضم عدة دوائر منها العربية، ثم الدائرة الإقليمية الأوسع والتي تضم دول الجوار الإقليمي ولعل من أبرز مكونات هذه الدائرة حسب تأثيرها المباشر على الأمن القومي العربي هي: إيران وتركيا وإسرائيل، وهذه الدول هي في الواقع ثلاث قوميات متصارعة ولها أجندات مختلفة لكن تتفق على أهداف متقاربة أو متطابقة تجاه المنطقة العربية وإن اختلفت وسائل وأدوات وشعارات تحقيقها، وهي في مجملها السيطرة عبر مد نفوذها إلى المنطقة العربية ذات الموقع والإمكانيات.

هذه القوميات الثلاث هي القومية الفارسية، والتركية، والصهيونية، وجميعها ألبست مشاريعها القومية عباءات غير قومية لاختطاف الشعوب العربية من بين أحضان عروبتها دون الشعور بالاختطاف. فإيران ألبست مشروعها القومي الفارسي عباءة الإسلام الشيعي واتخذت من نصرة المظلومين والعداء لإسرائيل وأمريكا شعارًا، أو ما تطلق عليه تصدير الثورة الإسلامية إلى العالم الإسلامي، وهو في الحقيقة تصدير مشروعها الفارسي.

تركيا، ألبست مشروعها القومي التركي لباسًا أسمته الإسلام السني الوسطي وحشدت له جماعات الإسلام السياسي الطامحة للحكم في بلادها وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التي تسعى إلى الحكم بالقوة، أو عبر الاستقواء بتركيا وغيرها.

إسرائيل، لديها مشروع قديم وتمضي بثبات إلى تنفيذه بكل الوسائل وهو التوسع في احتلال الأراضي العربية وفقًا لمشروع تيودور هرتزل في القرن التاسع عشر ذلك العنصري الذي أوصى بنقل رفاته إلى فلسطين عندما يتمكن اليهود من إقامة دولتهم فوق أرضها.

في المقابل غاب المشروع العربي للحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة العربية أمام المشروعات المضادة، وتراوح الأمن القومي بين الشعارات والأيديولوجيات، دون وجود مشروع عربي للأمن قائم على مصالح وأمن شعوب المنطقة. مشروع القومية العربية الذي ظهر مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين بعد نشوب ثورات التحرر الوطني من الاستعمار الأوروبي، جاء مشروعًا أيديولوجيًا خطابيًا غير واقعي، بل كان تأثيره على المنطقة عكس شعاره فكان سببًا في تقسيم المنطقة وتمزيق أمنها، وكان هذا المشروع قائمًا على شطحات شخصية لزعامات، وكأنه اقتباسًا لنظرية المشروع الذي تبناه محمد علي في بدايات القرن التاسع عشر، ذلك المشروع الذي انطلق من النزعة الشخصية والطموح الذاتي لا مصلحة الشعوب، وربما كان مشروع محمد علي هو ملهم المشاريع التي جاءت في القرن العشرين ولم يستوعب الزعماء الجدد تجربة محمد علي باشا، وتلافي أخطائها.

والمتتبع للمشروع القومي العربي لا يجد فلسفة واضحة لهذا المشروع وجميعها ارتبطت بأشخاص لا بمشاريع وجميعها انتهى برحيل الأشخاص، فالمشروع القومي الناصري توقف بعد رحيل جمال عبد الناصر مباشرة، حيث أنهى سلفه الرئيس أنور السادات المشروع القومي الناصري في ١٥ مايو ١٩٧١م، تحت شعار ثورة التصحيح وقام باعتقال رمز العهد الناصري لإنهاء ما أسماه "مراكز القوى"، في حين لم تكن أشهر معدودة مرت على رحيل عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م، وفي ليبيا بدد معمر القذافي مقدرات بلاده على دعم جماعات انقلابية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية باسم دعم حركات التحرر دون أن يدعم محيطه العربي.

في العراق وسوريا كان حزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه يحكم تحت شعار" أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" وانتهت الأمة العربية الواحدة تحت أقدام الجيش العراقي في الكويت العربية الصغيرة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، وانقسم العرب أمام هذا الاحتلال وحدث شرخ عميق مازال وسوف يظل ممتد التأثير إلى مدى لا يعلمه إلا الله، وقبل ذلك كانت قد دخلت لبنان تحت السيطرة السورية الكاملة تحت أقدام الجيش السوري البعثي في مرحلة حالكة السواد من تاريخ لبنان.

هذه المشروعات العربية القومية ذهبت مع الريح وأخذت معها قوة العرب ووحدتهم، وتركت القوميات الأخرى تنمو على الحدود وتخترق الأمن القومي بصورة واضحة وجلية بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي، بعد أن كانت مستترة قبل هذه الأحداث.

يتبقى، إذا كان هناك أملاً ورغبة في الحفاظ على الأمن الإقليمي العربي، فالأمر يتطلب نظامًا عربيًا جماعيًا جديدًا ينطلق من تغيير ميثاق جامعة الدول العربية، ووضع مشروع عربي يقوم على المصالح والتنسيق الأمني والدفاعي، وتحديد مفهوم الأمن الإقليمي العربي وتحديد أولوياته.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+